وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

العنوان

تقييم الآثار الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين:

- قشي نجـلاء
- صوفان ليندة

إشراف الأستاذ:

✓ لـواج منيـر

عيان حكيم	رئيسا	جامعة جيجل
لواج منير	مشرفا	جامعة جيجل
يونس مراد	ممتحنا	جامعة جيجل

السنة الجامعية: 2021–2022

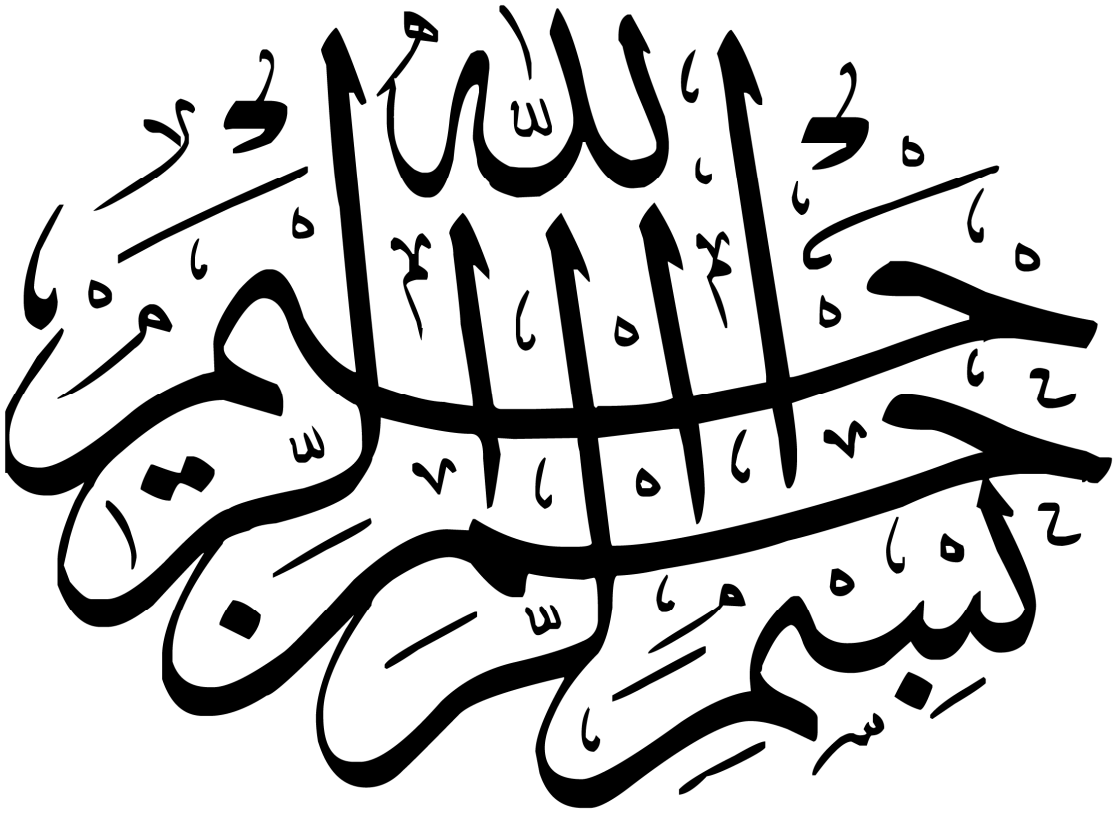
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي وفقنا في مذكرتنا هذه ولرسوله الكريم الذي غرس في قلوبنا حب العلم والإيمان

إنه ليقودنا ويدفعنا شرف الوفاء وجميل النبل والعطاء بما أنّنا أتممنا هذه المذكرة أن نتوجه بعظيم شكرنا إلى أستاذنا الفاضل" **لواج منير**" لإشرافه علينا وعلى نصائحه القيّمة وانتقاداته البنّاءة، ويملي علينا واجب الإعتراف بالفضل أن نشكر جميع الأساتذة الأفاضل الذين كان لنا شرف نيل العلم على أيديهم، ونخص بالذكر الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القيّمة.

ولئن كنا عاجزين عن شكر الجميع، فعند الله خير الجزاء إنه نعم المولى ونعم النصير.

نجلاء لينـدة

إهـداء

الحمد لله الذي أنار لـي طريقي وكان لي خير عون

إلـى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار وبلا مقابل

إلى من كانت سندا لي في مخاض هذا العمل وميلاده

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمــي

التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها، التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية

إلى الـذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله،

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى

إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة

الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم إلى مدرستي الأولـى في الحياة

أبـي الغالي على قلبي أطال الله في عمره

إلــى الأعزاء على قلبي إخوتي

"رائد و رامي "

إلى أختاي العزيزتان اللتان تقاسمتا معي كل تفاصيل الحياة

"نادين وآية"

نجـلاء

إهـداء

الحمد لله الذي وفقني و أعانني و أنار لي طريقي

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما عز و جل :"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا" سورة الإسراء(23).

إلى من منحتني الحب و الحنان إلى الحضن الدافئ بالخير و الأمان"أمي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى من كان قدوتي و مثلي الأعلى والذي وقف على خدمتنا وسهر على راحتنا"أبي الغالي"

إلى أخواتي "دينا,دنيا,ياسمين، نهلة أولادها (يانيس و سامي)"

لينـدة

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهـــــداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمـــة	***أ–د***
الفصل الأول: الاقتصاد البريطاني في ظل الاقتصاد الأوروبي	
تمهيد	***6***
المبحث الأول: نشأة وتوسع الاتحاد الأوروبي	***7***
المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي	***7***
المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت وميلاد أوروبا الموحدة	***9***
المطلب الثالث: مراحل توسّع الاتحاد الأوروبي	***10***
المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي	***14***
المطلب الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي	***14***
المطلب الثاني: أنواع وآليات صنع القرار	***17***
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي	***21***
المبحث الثالث: دور الاقتصاد البريطاني في ظل الاتحاد الأوروبي	***23***
المطلب الأول: مكانة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي	***23***
المطلب الثاني: المؤشرات الحقيقية للاقتصاد البريطاني	***25***
المطلب الثالث: المؤشرات المالية للاقتصاد البريطاني	***33***
خلاصة الفصل	***39***
الفصل الثاني: أزمة الريكسيت والاتحاد الأوروبي	

تمهيد	***41***
المبحث الأول: الجذور التاريخية للبريكسيت	***42***
المطلب الأول: النشأة التاريخية للبريكسيت	***42***
المطلب الثاني: أسباب البريكسيت	***45***
المطلب الثالث: المراحل التاريخية للبريكسيت	***48***
المبحث الثاني: دوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	***53***
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي	***53***
المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	***54***
المطلب الثالث: الدوافع الأيديولوجية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	***55***
المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية للبريكسيت	***56***
المطلب الأول: استعدادات المملكة المتحدة لنهاية المرحلة الانتقالية	***57***
المطلب الثاني: استعدادات الاتحاد الأوروبي لنهاية المرحلة الانتقالية	***60***
المطلب الثالث: التغيرات الرئيسية في نهاية الفترة الانتقالية	***64***
خلاصة الفصل	***66***
الفصل الثالث: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	
تمهيد	***68***
المبحث الأول: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي	***69***
المطلب الأول: التداعيات على ميزانية الاتحاد الأوروبي	***69***
المطلب الثاني: التداعيات على الناتج المحلي الإجمالي	***71***
المطلب الثالث: الآثار الهيكلية للبريكسيت على مؤسسات الاتحاد الأوروبي	***72***
المبحث الثاني: تداعيات البريكسيت على بريطانيا	***73***
المطلب الأول: التداعيات على سوق العمل والهجرة	***73***

المطلب الثاني: التداعيات على الاستثمار	***76***
المطلب الثالث: التداعيات على التجارة والمبادلات	***77***
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبركيسيت على مختلف القطاعات	***79***
المطلب الأول: الآثار على القطاع المالي والمصرفي	***79***
المطلب الثاني: الآثار على قطاع التجارة والمبادلات الخارجية	***81***
المطلب الثالث: الآثار على قطاعات الصناعة والزراعة والصيد البحري	***83***
المطلب الرابع: الآثار على قطاع الخدمات والسياحة	***85***
المبحث الرابع: نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الأوروبية البريطانية ما بعد البريكسيت	***86***
المطلب الأول: بريطانيا من أوروبا إلى حركة آسيا وأمريكا	***88***
المطلب الثاني: المعسكر الأوروبي بين التماسك والتصدع	***90***
المطلب الثالث: توجهات وتحالفات ما بعد البريكسيت	***91***
خلاصة الفصل	***93***
خاتمة	***94-97***
قائمة المراجع	***98-103***
ملخص الدراسة	***104***

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التجارة والسلع والخدمات ورصيد الحساب الجاري	30
02	حجم وقيمة المبيعات، جانفي 2022، المعدل موسميا، بريطانيا العظمى	31
03	الاقتراض الحكومي والديون	37
04	المساهمون الرئيسيون في الميزانية الأوروبية (مليون يورو)	70
05	مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي	70
06	توزيع المقاعد على اللجنة الأوروبية بين مختلف الأعضاء لسنة 2019	72
07	توزيع صادرات القطاع الصناعي البريطاني إقليميا (نسبة مئوية)	84
08	النسبة المئوية للخسائر المحتملة في التجارة البينية (EU–UK) بعد البريكسيت	84

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	المؤشر الشهري للملكة المتحدة خلال الفترة (2007-2022)	26
02	مؤشري مديري مشتريات الخدمات PMI للمملكة المتحدة خلال الفترة (2016-2022)	27
03	الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2017-2022)	28
04	البطالة في الدول خلال الفترة (2016-2022)	29
05	مؤشر أسعار المنازل في المملكة المتحدة خلال الفترة (2007-2019)	32
06	أسعار صرف الجنيه الإسترليني خلال الفترة (1992-2022)	33
07	سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه الإسترليني خلال الفترة (2007-2022)	34
08	ديون الأسرة كنسبة مئوية من الدخل المتاح خلال الفترة (2007-2019)	34
09	متوسط معدلات الفائدة الحالية على الرهن العقاري خلال الفترة (2017-2022)	35
10	الإفلاس الفردي خلال الفترة (2017-2022)	35
11	مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (2016-2022)	36
12	مؤشر أسعار التجزئة خلال الفترة (2016-2022)	36
13	تطور (GDP) لكل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والو.م.أ بين 2014-2022	71
14	سوق الشغل في بريطانيا خلال الفترة (2011-2022)	74
15	نسبة مواطني الاتحاد الأوروبي حسب بلد المنشأ لسنة 2015	75
16	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي 27، حسب القطاع	77
17	تجارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي سقطت بشكل ملحوظ في جانفي 2021	78
18	أهم الصادرات البريطانية لدول الاتحاد الأوروبي (مليار يورو)	81

19	القطاع المصرفي والعمالة في بريطانيا بين 2015-2021	***82***
20	تطور الناتج المحلي البريطاني الفصلي سنة 2021 (طريقة النفقات)	***87***
21	تجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي وباقي العالم (مليار جنيه استرتليني)	***89***
22	توزيع التجارة الخارجية للمملكة المتحدة والو.م.أ سنة 2020 (نسبة مئوية) مع الشركاء	***92***

مقدمة

مقدمة

لعبت أوروبا دورا هاما وحاسما في العلاقات الدولية، باعتبارها من أهم قارات العالم من حيث سياقها التاريخي والإستراتيجي، وعرفت معظم الحروب على أراضيها، هذا ما دفع بها لكثرة الأزمات إلاّ أنها تمكنت من المضي و النهوض و الجهود نحو إقامة مشروع وحدوي أساسه التعاون بين الدول الأوروبية والسير نحو عالم أفضل حيث تميزت الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل أول بذرة للمشروع الاندماجي التكاملي التعاوني الأوروبي بين 6 دول أوروبية تحت مسمى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951م وتطورت هذه الجماعة عبر فترات زمنية مختلفة وعرفت الجماعة معاهدات تأسيسية عدة إلى أن أصبحت ما يسمى الاتحاد الأوروبي في عام 1992م.

وتعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات الاقتصادية من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت إلى جميع مناطق العالم، لدرجة يندر معها أن نجد دولة ليست عضوه في تكتل معين.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أنجح التكتلات الاقتصادية الإقليمية، غير أن أكبر تحدي له هو تحدي داخلي كبير أو ما يعرف بأزمة البريكيست أو خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث أن المملكة المتحدة أول دولة عضوه تطلب مغادرة الاتحاد الأوروبي بعد 43 عام من العضوية، أثار البريطانيون مفاجأة في 23 جوان 2016، عندما صوتوا لصالح الانسحاب مما خلق صدمة كبيرة لدى الشارع الأوربي حيث أثّر هذا الانسحاب على مستقبل الميزانية الأوروبية، التي تبقى غير مستعدة لتفقد حصة المملكة المتحدة، فالانعكاسات الاقتصادية والسياسية التي قد يخلفها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تجعله أهون مما هو عليه، ويشوبه غموض حول مكانته المستقبلية مما يحتم على الاتحاد الأوروبي في النهاية الوصول إلى اتفاقية تفاوضية مع المملكة المتحدة تحد من الآثار على الميزانية ولو بشكل مؤقت ريثما يصل بلدان الاتحاد إلى تعديلات، وحلول لتكييف أهداف وأولويات ميزانية الاتحاد لما بعد البريكست.

1. الإشكالية:

تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

– كيف يمكن تقييم الآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي أبرز مراحل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

– ما هي دوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

– ما هي مكانة بريطانيا في الاتحاد الأوربي؟

– هل يعتبر الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي خطوة نحو تفكك مشروع الوحدة الأوروبية؟

– كيف ستكون علاقة الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بعد الخروج النهائي؟

2. الفرضيات:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها في:

الفرضية الأولى:

تلعب بريطانيا دورا هاما في التكامل الاقتصادي الأوروبي سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي.

الفرضية الثانية:

بالنظر إلى عدم التوازن بين دول الإتحاد من حيث التقدم فإنه سيكون من الصعب تعويض دور المملكة في ميزانية الإتحاد والعبء الذي ستخلفه أزمة البريكسيت سيكون أقصى على المساهمين الصافيين.

3. أهمية الدراسة

– تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عمق الجدل القائم حول هذا الموضوع حيث يعتبر من المواضيع التي هي محل اهتمام الدراسات والبحوث الحديثة التي قامت بها المؤسسات المالية ومراكز الأبحاث الدولية.

– قلة البحوث التي عالجت هذا الموضوع في الجامعة الجزائرية وهو ما يعطي للبحث أهمية تجعله مدخلا للمزيد من البحوث المستقبلية في هذا الاتجاه.

4. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

– معرفة المشاكل التي تواجه الإتحاد الأوروبي في ظل خروج بريطانيا من الإتحاد.

– معرفة العوامل المتسببة في مشاكل الإتحاد الأوروبي الداخلية التي ألقت بظلالها على أزمة البركسيت.

– الكشف عن الفرص التي يمكن أن تحققها بريطانيا في ظل خروجها من الإتحاد الأوروبي.

– المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العلمي الميداني.

5. أسباب و دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه، نذكر منها:

– الموضوع من اختصاصنا فهو متعلق بالاقتصاد الدولي.

– حداثة الموضوع، وقلة الدراسات فيه، كما أنّ الموضوع مازال في تطور أثناء قيامنا بهذه الدراسة.

– إبراز كيف سيواجه الإتحاد الأوروبي هذا الحدث الكبير.

– الشعور بقيمة الموضوع وأهميته خاصة في مجال الاقتصاد الدولي الذي عرف تحولات وتطورات متلاحقة.

– قياس الآثار المترتبة عن أزمة البركسيت على أقوى اقتصاد في العالم.

6. المنهج العلمي المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة قمنا باعتماد ثلاث مناهج:

– **المنهج التاريخي:** حيث تطرقنا من خلاله إلى مراحل نشأة وتوسع الإتحاد الأوروبي والعلاقة التاريخية مع بريطانيا، وتاريخ البريكسيت.

– **المنهج الوصفي:** من خلال جمع البيانات و المعلومات حول التجربة الأوربية والظروف التي أحاطت بها والمتغيرات الراهنة خاصة أزمة البريكسيت ومراحلها وصولا إلى استشراف مستقبل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا.

– **المنهج التحليلي:** الذي يقوم بتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة واستخلاص النتائج التي تثبت صحة أو خطأ فرضيات البحث.

7. محتويات الدراسة

لانجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

– **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان الاقتصاد البريطاني في ظل الاقتصاد الأوروبي وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث نجد المبحث الأول جاء بعنوان نشأة وتوسع الإتحاد الأوروبي، أما الثاني فيتناول البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي، أما المبحث الثالث فيتحدث عن دور الاقتصاد البريطاني في ظل الإتحاد الأوروبي.

– **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان أزمة البريكسيت والإتحاد الأوروبي وقد قسم إلى ثلاث مباحث حيث نجد المبحث الأول جاء بعنوان الجذور التاريخية للبريكسيت، أما الثاني فيتناول دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، أما المبحث الثالث فيتحدث عن المرحلة الانتقالية للبريكسيت.

– **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وقد قسم إلى أربعة مباحث حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان التداعيات على الإتحاد الأوروبي، أما الثاني فيتناول التداعيات على بريطانيا، أما المبحث الثالث فيتحدث عن تحليل الآثار القطاعية للبريكيست، والرابع فجاء بعنوان نظرة استشرافية للعلاقات الثنائية المستقبلية.

8. الدراسات السابقة:

– دراسة الطالبة قاسمي مريم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص" اقتصاد نقدي و بنكي"، بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة–الجزائر– معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، سنة 2002. بعنوان "انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) على أداء الأسواق المالية الأوروبية"، وهدفها تحديد نوع العلاقة البريطانية–الأوروبية منذ عام 1945 وصولا إلى الاستفتاء الذي قام به البريطانيون والذي نتج عنه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

– دراسة الطلاب بلعيدي نجمعة، جودار حسن، مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–الجزائر سنة 2021، بعنوان "مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد اتفاقية البريدكيست 2020"، وهدفها التعرف على الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في النظام الدولي خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

9. صعوبات الدراسة:

- ✓صعوبة الحصول على مراجع الفصل الثالث.
- ✓الموضوع يجمع بين الشق الاقتصادي والسياسي.
- ✓قلة المراجع باللغة العربية، وأغلبها باللغة الإنجليزية مما يتطلب بدل جهد أكبر.
- ✓قلة المراجع بشكل كبير على مستوى كلية الجامعة.

الفصل الأول

الاقتصاد البريطاني في ظل الاقتصاد الأوروبي

المبحث الأول: نشأة و توسع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: دور الاقتصاد البريطاني في ظل الاتحاد الأوروبي.

تمهيد:

تمكّن الإتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه بفضل بنية مؤسساتية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا متكاملًا حيث أصبح يعتبر انجح التكتلات الاقتصادية في العالم، نظرًا لما وصل إليه من تطور وتقدم ونجاحات في كل المجالات، كما أصبح كيان حكومي دولي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي سنتناول فيه ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نشأة و توسع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: دور الاقتصاد البريطاني في ظل الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: نشأة وتوسع الاتحاد الأوروبي

لقد تتابعت الأحداث بنهاية الحرب الباردة لتنتج وضعا مغايرا لما كان سائدا في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، بحيث أن أوروبا لجأت إلى التفكير في خطة الاندماج الاقتصادي وذلك من أجل مواجهة مختلف الظروف الراهنة.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم وأكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الصعيد العالمي في الوقت الراهن وأكثرها تطورا. حيث سنتطرّق إلى نشأة الاتحاد الأوروبي من الجماعية الاقتصادية الأوروبية إلى تصاعد العضوية في الجماعية الاقتصادية الأوروبية.

أولا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تعتبر معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 18 أفريل 1951م بين الدول الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) النواة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية، فقد اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات و الخلافات حول مناجم الفحم، والحديد وما يرتبط بها من صناعات، والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوء الحربين الأولى والثانية، حيث فضلت هذه الدول التعاون فيما بينها في هذا المجال والتخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على المناجم وقواعد صناعات الفحم و الحديد في هذه الدول، وبتوقيع معاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم كنوع من التكامل القطاعي وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، فقد تم تحديد اتفاقية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958م لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة.[1]

1-نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما، وهذا في 25 مارس 1957م، الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والثانية تتمثل في أنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ويرجع السبب حسب تصورنا إلى أن هذا التعاقد الجماعي ذا طابع مزدوج، فمن جهة يعبر عن رغبة اقتصادية لأن ذلك سوف يؤدي إلى إنشاء سوق موحدة تضم 180 مليون أوروبي مما سيسمح بتحسين مستوى معيشة الأوروبيين وأيضا يساهم في ترقية جانب التطور التقني مما ينعكس إيجابا على فعالية الأداء الإنتاجي في حين أن الرغبة السياسية تبقى كمحرك آخر لهذا التعاقد ورغم الصدى الايجابي الإيجابي

[1] بوساوي مسعودة، عيش سميّة، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على حركة التجارة الدّولية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 2001-2018، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2019، ص 60.

الذي لقيته المعاهدتين أي المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، إلا أن موقف داخل أوروبا لم يكن بنفس الاتجاه، والتي سميت بالسوق الأوروبية المشتركة التي تلخصت أهدافها فيما يلي: [1]

– إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص ورأس المال.

– إقامة تعريفة جمركية مشتركة باتجاه الدول غير الأعضاء.

– إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة.

ثانيا: تصاعد العضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بدأت هذه الجماعة بناء تكاملها بست دول فأنجزت اتحادها الجمركي، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية والعمل على استقرار الأسواق الزراعية، وضمان مستوى عادل لمعيشة المزارعين، بزيادة دخولهم الفردية، ووضع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

ولقد تصاعد عدد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال 28 عام (1958م–1986م) على النحو التالي:[2]

1– المرحلة الأولى:

طلبت كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا عام 1961م، النرويج عام 1962م ورفض طلبهم للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973م، حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج والدنمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة، لكن النرويج لم تمضي قدما في الانضمام.

2– المرحلة الثانية:

شاهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية من التوسع في عقد الثمانينات بانضمام اليونان والتي كانت من قبل عضو منتسب إلى الجماعة منذ عشرين عاما.

3– المرحلة الثالثة:

بانضمام اسبانيا والبرتغال إلى العضوية الكاملة للجماعة عام 1987م، أصبحت السوق المشتركة تضم اثنتي عشر دولة عضو، وهكذا يتضح أن التدرج في زيادة عضوية الجماعة قد بدأ من أوائل السبعينات حتى قرب نهاية الثمانينات في القرن الماضي، بانضمام بريطانيا، ايرلندا والدنمارك إلى عضوية الجماعة فقد زاد

---

[1] إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014، ص 22.

[2] حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث د ط، القاهرة، مصر، 1997، ص 39، ص 152، 153.

عدد الدول الأعضاء من ستة الى تسع دول عضو، وبانضمام اليونان زاد عدد الأعضاء إلى عشر دول أعضاء، وبانضمام اسبانيا والبرتغال أصبح عدد الدول اثنتي عشر دولة عضو، وسعيا من هذه الدول لتعميق التعاون فيما بينها فقد تم عام 1992م توقيع اتفاقية "ماستريخت" التي تم بمقتضاها تحويل الجماعة الاقتصادية الى الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت و ميلاد أوروبا الموحدة

في 1 يناير 1993م أصبحت معاهدة الاتحاد الأوروبي The treaty of European union أو كما عليها البعض اتفاقية ماستريخت حقيقة واقعية، فهي تمثل مرحلة جديدة من مراحل التكامل الأوروبي والذي بدأ بإقامة الاتحاد الجمركي في عام 1968م والسوق الموحدة في يناير 1993م، وتضم المعاهدة بين طياتها آمالا عديدة تستهدف تحقيق ما يلي:[1]

- إنهاء عملية تقسيم القارة الأوروبية وبناء أوروبا جديدة.
- تعميق التكامل بين الأفراد وتعزيز الديمقراطية.
- الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق إطار تنظيمي موحد.
- تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية.
- المواطنة المشتركة.
- تنفيذ سياسة خارجية مشتركة وخلق اتحاد وثيق بين الأوروبيين.

وقد أعادت اتفاقية ماستريخت التأكيد على هدف تسهيل حركة السلع و الخدمات وعوامل الإنتاج.

وقد حددت المادة A3،3 من معاهدة الاتحاد الأوروبي الأنشطة بالاتحاد و التي تشمل:

- إلغاء الضرائب الجمركية والقيود الكمية على صادرات وواردات السلع.
- السياسة التجارية المشتركة.
- سوق داخلية موحدة لا قيود فيها على حركة السلع، والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- سياسة مشتركة في مجالات الزراعة والصيد.
- سياسة مشتركة للنقل.
- التقارب بين قوانين الدول الأعضاء إلى الحدود التي يمكن عندها السوق المشتركة أن تؤدي عملها.
- إقامة نظام يضمن عدم تشوه المنافسة داخل السوق الداخلية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى لكوبز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 78.

- دعم السياسة الاجتماعية من خلال الصندوق الاجتماعي والاقتصادي.
- تقوية الميزة التنافسية للصناعة الأوروبية.
- تشجيع التطورات التكنولوجية وتنمية قطاعات البحوث.
- تشجيع إنشاء وتطوير شبكات الاتصالات الأوروبية.
- الإسهام في المحافظة على مستويات مرتفعة من الحماية الصحية.
- تنمية المهارات وازدهار الثقافات الاجتماعية للدول الأعضاء.
- الارتباط بالدول والأقاليم عبر البحار، لازدهار التجارة وترويج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.
- الإسهام في تقوية حماية المستهلك.
- وضع المعايير الخاصة بمعدلات الطاقة، الحماية المدنية، السياحة.

المطلب الثالث: مراحل توسع الاتحاد الأوروبي

مرّ الاتحاد الأوروبي بتوسعات كثيرة وهذا ما يعرف بمرحلة التكامل الاقتصادي الأفقي للاتحاد الأوروبي، وهو اتجاهه الدائم إلى التوسع بقبول أعضاء جدد، وفي هذا الخصوص نفرق بين توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشمال وتوسعه نحو الجنوب.[1]

أولا: التوسع نحو الشمال

1-التوسع الأول نحو الشمال

في عام 1961م تقدمت كل من بريطانيا وايرلندا والدنمارك بطلب للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وخلال عام 1962م تقدمت النرويج بطلب مماثل، وقد رفضت فرنسا ممثلة في رئيسها "شارل ديغول" طلب المملكة المتحدة بعضوية الاتحاد الأوروبي وذلك لسببين هما: الأول هو تأييد بريطانيا لفكرة إنشاء قوة ذرية مشتركة لحلف الأطلنطي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. والسبب الثاني يرتبط بالاتحاد الإقليمي الذي تبناه الرئيس الفرنسي، والذي يستهدف الحفاظ على الأقطار الأوروبية على نحو يحميها من التورط في مسلسل تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات.

وفي 1967م تقدمت الدول الأربع بطلب ثان وفشل المجلس الأوروبي في الحصول على الموافقة الخاصة بإعادة التفاوض، حيث رفضت فرنسا مرة ثانية عضوية بريطانيا.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

وخلال عام 1969م بدأت الدول الأعضاء في إعادة مناقشة الطلبات الخاصة بانضمام الدول الأربع، وبدأت المفاوضات بالفعل عام 1970م في لوكسمبورغ وانتهت بالموافقة على انضمامهم إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتم توقيع الاتفاق في 22 يناير عام 1972م في بروكسل.

وقد وافق مجلس العموم البريطاني على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كذلك أيد الاستفتاء في كل من الدنمارك وايرلندا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، في حين لم يكن الاستفتاء في النرويج في صالح عملية الانضمام.[1]

2-التوسع الثاني للاتحاد الأوروبي نحو الشمال

رحّب التحاد الأوروبي في عام 1994م بأعضاء جدد من دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية هي النمسا والسويد وفنلندا والنرويج، وقد بدأت مفاوضات الانضمام مع الدول الأربع في بداية عام 1993م، وانتهت في مارس 1994م،وبعد تصديق البرلمان الأوروبي على معاهدة الانضمام وتوقيع الاتفاقيات مع الدول تم أولا عمل استفتاء شعبي في الدول المنظمة، ورفضت النرويج الانضمام، ثم تم إقرار اتفاقيات الانضمام من قبل برلمانات الدول الإثنى عشر ودخلت العضوية حيز التنفيذ بداية من يناير 1995م.

ويعتبر قرار الدول الأربعة بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو قرار منطقي، فالدول الأربعة و الاتحاد الأوروبي شركاء في تاريخ وتقاليد الأنظمة الاقتصادية، أيضا تنتمي الدول الأربعة الى رابطة التجارة الحرة الأوروبية، والتي تعتبر الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي، أيضا يتوافر لهذه الدول مستويات مرتفعة من المعيشة تبدو أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي، ولديها أنظمة الحماية الاجتماعية المتقدمة، وهي أيضا شريك هام في التنمية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي الأكثر فقرا من خلال الصناديق التي أنشأت في ظل معاهدة المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وقد كان للتقارب بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي أثر في قصر الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية إجراء المفاوضات والانضمام للاتحاد الأوروبي وهي أقل من سنتين، وهو الأمر الذي لم يحدث من قل مع الدول الأخرى.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] المرجع نفسه، ص 81.

ثانيا: التوسع نحو الجنوب

1_التوسع الأول للاتحاد الأوروبي نحو الجنوب

كانت اليونان عضوا منتسبا بالاتحاد الأوروبي بداية من نوفمبر 1962م، وتنص اتفاقية الانتساب على الإلغاء الكامل للقيود التجارية بين اليونان والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية تمتد لاثنين وعشرين عاما، ويتم خلال هذه الفترة تنسيق السياسات الزراعية، والتمويلية، وسياسة النقل.

وفي ديسمبر عام 1974م عقد أول اجتماع بين الاتحاد الأوروبي ومجلس الاتحاد اليوناني بعد إقرار الديمقراطية في اليونان.

ثمّ تقدمت اليونان بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتلا ذلك التوقيع على بروتوكول إضافي بين الطرفين في 28 أفريل 1976م، ويستهدف هذا البروتوكول زيادة حجم الانتساب اليوناني للاتحاد الأوروبي، وفي 28 ماي 1979م تم التوقيع على انضمام اليونان لعضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك على أساس وجود فترة انتقالية تمتد لمدة خمس سنوات بعدها تكون اليونان قد قامت بوضع الإجراءات التالية موضع التنفيذ:[1]

- إلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على وارداتها من الاتحاد الأوروبي.
- تنظيم تعريفاتها الجمركية الخارجية بشكل يتوافق مع التعريفة الجمركية المشتركة للاتحاد الأوروبي.
- الاشتراك في الهيكل المعمم للتفضيلات الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
- إلغاء نظام تأمين الواردات بحلول عام 1984م.
- إلغاء القيود الكمية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي.

2-التوسع الثاني للاتحاد الأوروبي نحو الجنوب

في عام 1962م تقدمت كل من اسبانيا والبرتغال بطلب انتساب للاتحاد الأوروبي، بالنسبة لإسبانيا تم التوقيع أول اتفاق تفضيلي للتجارة بين الاتحاد الأوروبي واسبانيا في 29 يونيو عام 1970م، ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر في 1970م.

وفي 28 يوليو 1977م تقدمت اسبانيا بطلب جديد لعضوية الاتحاد الأوروبي، وبدأت المفاوضات مع اسبانيا في 5 فبراير 1979م، وتم التوقيع على اتفاقية الانضمام في 12 يونيو عام 1985م، على أن تدخل حيز التنفيذ بداية من 1 يناير 1986م.

وبالنسبة للبرتغال، فقد وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية العلاقات الخاصة بين الاتحاد ودول الإفتاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية والبرتغال، وفي 20 سبتمبر 1976م تم التوقيع على بروتوكول إضافي بين

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

البرتغال والتحاد الأوروبي، ويختص هذا الاتفاق بالعلاقات الخاصة بين الاتحاد والبرتغال، و التوقيع على البروتوكول السنوات الخمس والخاصة بالتعاون المالي بين الجانبين.

وفي 28 مارس 1977م تقدمت البرتغال بطلب للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتم التوقيع على معاهدة الانضمام في يوليو 1985م على أن تدخل حيز التنفيذ بداية من يناير 1986م.

أثناء المفاوضات مع كل من اسبانيا والبرتغال تأجل نظر بعض القضايا الرئيسية والتي كانت مثار خلاف بين الجانبين وهي:[1]

– كيفية تحميل التكاليف الإضافية على ميزانية الاتحاد الأوروبي والناتجة عن توسيع السياسة الزراعية المشتركة وامتدادها إلى الدول الجديدة.

– كيفية ضمان مستوى معيشة المزارعين في جنوب فرنسا وايطاليا، وضمان أنهم لن يضاروا من جراء الإنتاج المنخفض التكلفة في إسبانيا.

– كيفية حماية مصالح الدول المتوسطة الأخرى الغير أعضاء.

وبعد التفاوض بشأن هذه القضايا في عام 1984م تمّ الاتفاق على قبول عضوية الدولتين مع وجود فترة انتقالية يتم خلالها تنفيذ القواعد التالية:

– تطبق كل من اسبانيا والبرتغال أسعارهما المحلية وليس أسعار الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية.

– إلغاء القيود الجمركية وغير الحكومية على التجارة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية وكل من إسبانيا والبرتغال من ناحية أخرى.

– قيام كل من اسبانيا والبرتغال بتطبيق التعريفة الجمركية المشتركة للاتحاد الأوروبي على تجارتهما مع الدول الأخرى غير الأعضاء.

– تطبيق شرط الوقاية على التجارة بين الإتحاد الأوروبي وكل من اسبانيا والبرتغال لمدة عشر سنوات.

– الموافقة على قيام اسبانيا والبرتغال بإلغاء الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة والتي تتعارض مع قواعد السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي.

– يكون لكل من اسبانيا والبرتغال الحرية الكاملة في تطبيق القيود الكمية على عدد من المنتجات في ظل شروط محددة التي تستوردها من الدول الأخرى.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

ثالثا: توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق

تمّ ذلك في يناير 2005م،تم ذلك بعد أن حل الاتحاد الأوروبي محل الجماعة الأوروبية الاقتصادية في يناير 1993م، ويتجه هذا التوسع في غالبيته نحو شرق أوروبا، بعد الموافقة على انضمام عشر دول أوروبية جديدة كان بعضها في نطاق الاتحاد السوفياتي السابق مثل ليتونيا، لاتفيا والبعض الآخر واقع في نطاق أوروبا الشرقية التي انهارت نظمها الشمولية والديكتاتورية عام 1989م، وتقع في مقدمتها كل من المجر، بولندا، رومانيا، بلغاريا، سلوفاكيا وكذلك قبرص ومالطا، إلا أن عضوية تركيا تؤجل النظر فيها إلى عام 1994م، بعد استفتاءها لشروط العضوية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان هذا بالإضافة إلى ممارسة الضغط عليها لحل الأزمة القبرصية تمهيدا لإقرار عضويتها في الاتحاد الأوروبي.[1]

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي

للإتحاد الأوروبي بناء مؤسساتي واسع يتكون من عدة هيئات ومؤسسات تسير الاتحاد الأوروبي، وتصدر القرارات المسيرة له، تحكمها مبادئ مهمة وتسير وفق آليات منظمة ودقيقة ستكون موضوع هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الإتحاد الأوروبي ليس دولة اتحادية ولا منظمة دولية تعمل الحكومات فيها بشكل مشترك على حل المشاكل المشتركة على المستوى الأوروبي بشكل ديمقراطي ولهذا الغرض قامت الدول الأعضاء بتأسيس الهيئات والمؤسسات ومنحتها حق اتخاذ القرار بالنيابة عنها كما اتفقت الدول على ردّ مشترك لمواجهة التحديات من خلال المؤتمرات فيما بينها على وضع وتعديل الاتفاقيات التي يستند إليها الاتحاد.

1-الإتحاد الأوروبي:European

أحسنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضرورة تعزيز وتقوية البناء الهيكلي للاتحاد، والحاجة إلى صياغة أهداف داخلية أخرى لذا فقد التمسوا طريقة لتضمن قيام الاتحاد الأوروبي بأعماله بصورة أكثر فعالية ومؤثرة على الساحة الدولية.

تمخّض ذلك عن نتيجة وهي تقريب الرؤساء الأوروبيين أكثر من قضايا وشؤون الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال بوابة اجتماعات القمة. وقد تم تأطير هذا الأمر تحت تسمية المجلس الأوروبي عام 1974م.

وبذلك تمّ الاتفاق في قمة باريس عام 1974م على عقد اجتماعات القمة لرؤساء الدول والحكومات ثلاث مرات سنويا على الأقل، تحت اسم المجلس الأوروبي، وقد أصبح مؤسسة قائمة بذاتها من عام 1986م

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ضمن معاهدة القانون الأوروبي الموحد. وأكّدت عليه معاهدة ماستريخت 1992م بحيث يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية يساعدهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية، ويجتمع على الأقل مرتين في العام,

إذن فان الهياكل التنظيمية للجماعات الأوروبية الثلاث الأولى لم تتضمن مثل هذه المؤسسة لذا فهو حديث العهد مقارنة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

يضمّ المجلس الأوروبي رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء رئاسة المجلس دورية ولمدة 6 أشهر لكل دورة، يتولى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة رئاسة المجلس وتعقد اجتماعاته عامة في إحدى مدن الدولة التي تترأسه، إلا أن معاهدة (تيس) نصت على ضرورة انعقاد جميع اجتماعاته في بروكسل بوصول عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة حاليا.

وبموجب معاهدة لشبونة، تم استحداث منصب رئيس المجلس الأوروبي والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، حيث ستولى منصب رئاسة المجلس الأوروبي رئيس متفرغ ينتخب بالأغلبية الموصوفة في المجلس لولاية مدتها سنتين ونصف سنة يمكن تجديدها مرة واحدة، يترأس هذا المنصب حاليا البلجيكي هيرمان.[1]

2-مجلس الوزراء: Council of ministres

وهو يمثل الوحدة الإدارية التي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل المتواجدة على نطاق الاتحاد الأوروبي ككل ولا يستطيع مجلس الوزراء القيام بهذا الدور إلا بناء على اقتراح من المفوضية، وفي البداية كان يتطلب اتخاذ القرار الموافقة بالإجماع من أعضاء مجلس الوزراء، ولكن الآن يتطلب موافقة الأغلبية في المجلس، أما في ما يتعلق بالتصويت فيكون لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع أهمية الدولة. فمثلا عدد الأصوات الممنوحة لكل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا أربعة أصوات للدولة الواحدة، وصوتان لكل دولة من بلجيكا وهولندا أما لوكسمبورغ فلها صوت واحد. ومن خلال مجلس الوزراء تستطيع الحكومات القومية أن تؤثر وتراقب تطور الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الموافقة على أو تعديل أو رفض مقترحات المفوضية الأوروبية.[2]

---

[1] د. صباح رمضان ياسين، مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاتها، مجلّة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العراق، مارس 2016، ص 10- 11.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة، الطبعة 2010، ص 405.

3-المفوضية الأوروبية: European commission

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي. غير أن هذه المؤسسة شهدت تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل و الاندماج الأوروبي. ففي زمن "الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب" أطلق على هذه المؤسسة اسم "السلطة العليا"، و أريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار وعصبه الحساس، و أن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات. أما معاهدة روما فقد أطلقت اسم "المفوضية" على المؤسسة المناظرة في "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" وفي "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية". وعند اندماج الجماعة الأوروبية الثلاث، أعيدت صياغة أهداف ووظائف "المفوضية" بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات، و خاصة بعد تنامي دور السياسيين على حساب البيروقراطيين. ومع ذلك، يمكن القول دون تجاوز أن هذه المؤسسة لا تزال تشكل "المطبخ" الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وتمارس دورا يشبه إلى حد كبير دور الحكومة في النظم السياسية الداخلية. ومع ذلك، ونظرا لاختلاف طبيعة النظام السياسي للاتحاد الأوروبي فان الدور التي تلعبه "المفوضية" لا يقتصر على الدور التنفيذي التقليدي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية.[1]

4-البرلمان الأوروبي: Europeanpanlaiment

يعتبر البرلمان الأوروبي جهاز رقابي واستشاري، يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، ينتخب البرلمان الأوروبي كل خمس سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم والحفاظ عليها، ووظيفة البرلمان الأوروبي الرئيسية هي تمرير القوانين الأوروبية على أساس المقترحات التي قدمتها المفوضية الأوروبية، يتشارك البرلمان الأوروبي المسؤولية مع مجلس الاتحاد الأوروبي، وتعقد الاجتماعات الرئيسية للبرلمان مرة في كل سنة، من الضروري الإشارة إلى أن التشريعات الوطنية للدول الأعضاء لا تعلو فوق البرلمان الأوروبي فهو الذي يضع مسودات القوانين في الدول الأعضاء وفقا لما يسمى "ما بعد السيادة" " post souveraineté"، يحقّ للبرلمان الحصول على معلومات وبيانات من الأجهزة الأخرى، كما يلعب دور استشاري إذ يترتب على رئاسة الاتحاد أن تستشيره فيما يتعلق بالخبرات الإستراتيجية العامة المراد اعتمادها ويحق له مناقشة المجلس بصفة دورية، وقد تزايدت صلاحيات وحقوق البرلمان الأوروبي تدريجيا مع تطور الاتفاقات والمعاهدات و تنامت بالتالي سلطة وأهمية السياسة شأنه في ذلك شأن البرلمانات الوطنية،

[1] حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 200.

ثلاث مهمات أساسية وهي حقوق سن القوانين، وإقرار الموازنة و الرقابة، وأخيرا فان البرلمان يناقش دور تطوير السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.[1]

4-محكمة العدل الأوروبية:European count of justice

مقرّها في مدينة "لوكسمبورغ"، تتكون من 15 قاضيا و7 محاكمين تمتد عهدتهم لـ 6 سنوات.[2] وظيفتها الرئيسية تتمثل في تفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفرادا، أو شركات أو حكومات قومية وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الأوروبي.[3]

وتعدّ محكمة العدل الأوروبية أعلى محكمة استئناف بالنسبة لمشاكل الاتحاد.[4]

المطلب الثاني: أنواع و آليات صنع القرار

تختلف آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي باختلاف طبيعة القرارات التي تصدر عنه من ناحية وباختلاف طبيعة الموضوعات التي تعالجها هذه القرارات من ناحية أخرى.

أولا: أنواع القرارات و التشريعات

1-أنواع القرارات و التشريعات:

يصدر الاتحاد الأوروبي مجموعة من التشريعات تختلف من حيث درجة الإلزام ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين منها الأول ملزم والثاني غير ملزم.[5]

1-1-القرارات التشريعية الملزمة: وهي كما يلي:

أ-القواعد " Regulations":

وهي تشريعات موجهة للدول الأعضاء وملزمة لها، وقابلة للتطبيق عليها بشكل مباشر دون ما حاجة إلى تحويلها إلى تشريعات محلية أو وطنية.

ب-التوجيهات "Directions":

وهي تشريعات موجهة للدول الأعضاء، وملزمة لها من حيث الأهداف والنتائج التي تسعى لتدقيقها فقط، ولكنها ليست ملزمة لها من حيث وسائل وآليات تحقيق تلك الأهداف، إذ يترك لكل دولة تحديد الوسائل

---

(1) د. رتيبة برد، صناعة القرار في الإتحاد الأوروبي: دراسة الأطر الهيكلية والمؤسساتية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، أكتوبر 2021، ص 321.

(2) نفس المرجع، ص 323.

(3) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسيات)، دار المسيرة، الطبعة1، ص 428.

(4) د. رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 232.

(5) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 250، 255.

والآليات التي تفضلها للوصول إلى النتائج المرجوة. ولذلك تحتاج التوجيهات إلى أن تتحول أولا غلى تشريعات محلية وطنية كي تصبح قابلة للتطبيق من الناحية العملية أو الفعلية.

ج-القرارات"Decisions":

وهي تشريعات ملزمة للأطراف المخاطبين بها، والتي قد تكون دولة أو هيئة أو مؤسسة أو مجموعة محددة من الأفراد، دون غيرهم من الدول أو الهيئات.

1-2-القرارات التشريعية الغير ملزمة:

أ-التوصيات"Recommendations":

وهي ليست ملزمة من الناحية القانونية، إذ يترك للدول حرية العمل أو عدم العمل بها، وإن كانت تعتبر ملزمة من الناحية المعنوية أو الأخلاقية، ومن ثم يتعين على الدول الأعضاء التقيد بها كلما كان ذلك ممكنا وضروريا لانتظام العمل وتأكيد حسن النيات.

ب-الآراء"Opinions":

ويتمّ اللجوء إليها حين تظهر الحاجة إلى إيضاح أو تفسير مسألة غامضة أو موقف ملتبس. وتعتبر هذه الآراء عن وجهة نظر المؤسسة أو الهيئة الصادرة عنها، وبالتالي لا تلوم غيرها، وان كانت الآراء التي تصدر عن محكمة العدل الأوروبية، تحديدا، ترتب بالضرورة نتائج ملزمة للجميع من حيث أنها تحدد رأي القانون، وبالتالي القواعد الواجبة التطبيق.

ثانيا: آليات صنع القرار

توجد أربع آليات قد تكون مختلفة في بعض الأحيان ومكملة لبعضها في أحيان أخرى وهذه الآليات تتمثل في:[1]

أ-آلية التشاور"Consultation procedure":

كانت هي الآلية المعتادة لصنع القرار، خاصة مع بداية نشأة الجماعات الأوروبية الثلاث، لكنها لم تعد كذلك بعد التعديلات الجوهرية التي طرأت على هذه الآليات بسبب التوسعات الأفقية والرأسية التي شهدها الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يمكن القول أن هذه الآلية ما تزال هي المطبقة بالنسبة إلى كافة الموضوعات التي لا ينص على إلية أخرى لاتخاذ القرارات بشأنها وتتضمن هذه الآلية ثلاث مراحل هي:

[1] حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 252.

- **مرحلة الإعداد"Formulation stage":**

وهي المرحلة التي تلعب فيها المفوضية الأوروبية الدور الأساسي، إذ يقوم المفوضون الأوروبيون، كل في مجال تخصصه بإعداد الصياغة الأولى لمشروع التشريع المقترح إصداره، وذلك بالتعاون مع الإدارات المختصة التابعة للمفوضية. وقد يتطلب الأمر الاستعانة بلجان خبراء من الدول الأعضاء قبل عرض المشروع على المفوضية الأوروبية بكامل هيئاتها لإقراره قبل إن يصبح اقتراحا بالتشريع. وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية البسيطة لتبني المشروع وإحالته على المجلس الوزاري.

- **مرحلة التشاور"Consultation stage":**

وهي مرحلة يلعب فيها مجلس الاتحاد الدور الرئيسي. ويتعين على المجلس أن يحدد أولا ما إذا كان سيتشاور حول هذا المشروع مع المؤسسات الأوروبية الأخرى، مثل البرلمان أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أو لجنة الأقاليم، قبل أن يعرضه للتصويت واتخاذ القرار بشأنه فإذا كانت اللوائح المطبقة تفرض عليه التشاور المسبق مع كل وبعض هذه الهيئات، تعين عليه أن يفعل (وإلا أصبح قراره عرضة للطعن عليه، وبالتالي للإلغاء). وحينئذ يحيل المجلس مشروع القرار المقترح على المؤسسات المعنية لإبداء الرأي فيه. غير أن المجلس ليس ملزما في معظم الأحوال، بالأخذ بهذا الرأي.

- **مرحلة الإقرار"Enactment stage":**

وهي مرحلة تشترك فيها المفوضية مع المجلس، وتنتهي بإقرار المشروع في صيغته النهائية. وتبدأ هذه المرحلة بقيام المفوضية بإعادة فحص المشروع في ضوء تعليقات وآراء المؤسسات الأخرى، وقد نرى تعديله بما يتماشى مع هذه التعليقات والآراء أو إحالته إلى المجلس كما هو.

ب-آلية التعاون"Coopération procedure ":

هي الآلية المنصوص عليها في المادة 252 من اتفاقية الاتحاد، ولا تطبق في الواقع إلا في الأمور المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية. ويلعب البرلمان الأوروبي، في سياق هذه الآلية، دورا أقوى من الدور الذي يلعبه في إطار إلية التشاور، إذ لا يكتفي البرلمان بقراءة واحدة لمشروع التشريع المقترح، وإنما يمكن له أن يقوم بقراءة ثانية حتى يصبح من حق المجلس بعدها أن يحدد موقفه من المشروع في ضوء موقف البرلمان منه.

وتبدأ إجراءات العمل بهذه الآلية انطلاقا من المفوضية التي يتعين عليها إرسال مشروع التشريع المقترح إلى كل من المجلس والبرلمان، وربما إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم في الوقت نفسه. والغرض من هذه الخطوة هو إشراك كافة المؤسسات المعينة بالمشروع والتعرف على وجهة نظرها في تلك المرحلة المبكرة من مراحل العملية التشريعية.

بعد ذلك، يعرض المشروع للتصويت على المجلس الوزاري لتحديد موقف مشترك منه، بالأغلبية الموصوفة، قبل أن يعيد إرساله إلى البرلمان لقراءة ثانية. و يتعين على البرلمان، حينئذ، أن يحدد موقفه النهائي من المشروع خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر: بالرفض، أو التعديل، أو تجنب اتخاذ أي قرار بشأنه، أو قبوله كما هو. فإذا رفضه البرلمان تطلب الأمر تصويتا بالإجماع من جانب المجلس لإقراره. أما إذا رأى إدخال تعديلات عليه، فيتعين عرض[1] هذه التعديلات على المفوضية أولا، فإذا قبلتها يحق للمجلس إقرارها بالأغلبية الموصوفة، أما إذا رفضتها فان الأمر يتطلب من المجلس تصويتا بالإجماع مرة أخرى حتى يمكن إقرار المشروع بصفة نهائية. وفي حالة عدم قيام البرلمان باتخاذ موقف علني وصريح من المشروع خلال الفترة الزمنية المحددة، فان موقف البرلمان يمكن أن يفسر بوجود موافقة ضمنية عليه، وهو ما يفسح المجال بالتالي أمام المجلس لإقراره وتبينه.

ج- آلية المشاركة"Co-decision procedure":

هي آلية أدخلتها معاهدة أمستردام لدعم وتوسيع نطاق السلطات والصلاحيات الممنوحة للبرلمان الأوروبي وتزويده بالأسلحة التي تمكنه من الوقوف على قدم المساواة مع المجلس الوزاري، إذ لا يمكن إقرار التشريعات في حالة ما إذا تعذر التوفيق بين وجهتي نظريهما، وقد أصبحت هذه الآلية هي الأكثر استخداما في عملية ضع القرار بالنسبة إلى معظم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وفقا لهذه الآلية، يتعين على البرلمان الأوروبي، وكذلك على كل من اللجنة لاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم، القيام بقراءة أولى للمشروع المقدم من جانب المفوضية بعد إقراره من جانب المجلس. فإذا وافق عليه البرلمان دون تعديلات أو اقتراح تعديلات أقرتها المفوضية، يصبح من السهل تمرير المشروع، كما هو أو بعد إدخال التعديلات المقترحة، إذا اقرها المجلس بالأغلبية الموصوفة، أما إذا رفض البرلمان المشروع أو رفضت المفوضية و المجلس التعديلات المقترحة وتعذر الوصول إلى صيغة مقبولة أو إلى حل وسط يرضى به الطرفان، يتعين على المجلس والمفوضية اتخاذ موقف مشترك، وإعادة عرضه على البرلمان مرة أخرى لقراءة ثانية، فإذا رفض البرلمان للمرة الثانية، وبأغلبية مطلقة، فانه يتعذر على المجلس تمرير التشريع أو حتى طلب عقد لجنة للتوفيق.

أما إذا طلب البرلمان إدخال تعديلات جديدة فانه يمكن تمرير التشريع إذا ما وافق المجلس بالأغلبية الموصوفة على جميع التعديلات المقترحة، أما إذا وافق المجلس على بعض التعديلات دون البعض الآخر، أو تعذر الحصول على الأغلبية اللازمة لإقرار التعديلات المقترحة، يمكن لرئيسي كل من المجلس والبرلمان

[1] حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

التشاور معا للبحث في إمكانية توجيه الدعوة لانعقاد لجنة التوفيق، للنظر في موقف المجلس في ضوء التعديلات المقترحة من جانب البرلمان، فإذا نجحت هذه اللجنة في العثور على أرضية مشتركة، يعرض الحل المقترح على كل من البرلمان والمجلس و تجري قراءة ثالثة لتأكيد القبول أو الرفض من جانب المؤسسين بكامل هيئتها، أما إذا لم يتمكن الطرفان من العثور على حل وسط أو رفض هذا الحل من جانب البرلمان أو المجلس، فان العملية التشريعية تصل إلى طريق مسدود و لا يستطيع المجلس بعد ذلك أن يتجاوز اعتراض البرلمان أو التعديلات التي يطلبها، و يصبح البرلمان في موقف ينتج له وقف إصدار التشريع.[1]

د- آلية التصديق أو الاعتماد" Approvalprocedure":

هي إلية تستخدم عادة لإنهاء الإجراءات المتعلقة باعتماد أدوات قانونية معينة كالاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، وإضفاء طابع الحجية و المشروعية عليها، وعادة ما يتم اللجوء إلى هذه الآلية في مرحلة من مراحل عملية صناعة القرار الأوروبي، لإنهاء الإجراءات الخاصة بطلبات العضوية الجديدة في الاتحاد، أو بالموافقة على بعض الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول غير الأعضاء، أو على تعيين رئيس وأعضاء المفوضية واعتماد المفوضية كهيئة.[2]

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف الاتحاد الأوروبي.

كل تنظيم له مبادئ يقوم عليها وأهداف ينبغي الوصول إليها، تميزه عن باقي التنظيمات الأخرى، والاتحاد الأوروبي كنظام سياسي واقتصادي له مبادئ وأهداف وضعت لأجلها قواعد وبنود ضمن اتفاقيات ومعاهدات من أجل قيام الوحدة الأوروبية.

أولا: مبادئ الاتحاد الأوروبي

يقوم الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المبادئ نذكر منها:[3]

- التعاون بين الدول الأعضاء، وهي الطريقة التي تم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد الأوروبي عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول دون أن تتخلى عن سيادتها الوطنية، لأن الغرض منه ليس إقامة دولة تكون فوق الدول، وإنما إيجاد رابطة بين الدول ذات السيادة.
- إن هذا المبدأ يقوم عليه مجلس التعاون الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

---

[1] حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[2] المرجع نفسه، ص 255.

[3] عبد الكريم بوحميدة، الإتحاد الأوروبي وتداعياته الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2011/2010، ص 74.

- الأمن والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية والسياسة الخارجية متوقف على مدى رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد.
- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، المنبثقة عن المبادئ الدستورية المشتركة باعتبارها مبادئ عامة لحقوق الإنسان في المجموعة الأوروبية.
- تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي نقذي.
- إنشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية. والتوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء.[1]

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي

يستخلص في المعاهدات السابقة أن أهداف الاتحاد الأوروبي تتمثل في:[2]

- وضع أسس للاتحاد تكون قوية و وثيقة و فعالة بين الشعوب الأوروبية.
- إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة وتوفير الوظائف، وتعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي بطريقة متوازنة ومستمرة.
- إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة، ومن خلال إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حرية انتقال البضائع و السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال.
- تأكيد ذاتية الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك.
- تقوية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء وحمايتها، من خلال إنشاء مواطنة للاتحاد الأوروبي.
- تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون لعدالة والأمن والشؤون الداخلية والخارجية.
- المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية والبناء عليه، والمحافظة على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأوروبية وحماية التراث المعماري والحضاري للدول الأوروبية.

---

[1] خرفي أسماء، إشكالية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019/2018، ص 22.

[2] قاسمية جمال، العضوية والانسحاب من الإتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الإتحاد كنموذج)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس عشر، جامعة البليدة-2-، لونسي علي، الجزائر، ص 159.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي تمسكه بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون واحترام الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء واحترام الكرامة الإنسانية وعدم التمييز بين الرجل والمرأة كما يضمن الاتحاد لمواطنيه توفير المناخ، الحرية والعدالة والمساواة والأمن متى كانوا.[1]

المبحث الثالث: دور الاقتصاد البريطاني في ظل الاتحاد الأوروبي

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من بين التقارير الإحصائية الاقتصادية الدورية التي يستخدمها المتداولين في تحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، لتقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه حيث تساعد المؤشرات الاقتصادية المستثمرين والمتداولين على تحليل وضع السوق الحالي وعلى التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل القريب وسنقوم هنا بالتطرق إلى مكانة وأهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد البريطاني.

المطلب الأول: مكانة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

يمكن القول بأن عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي "جزئية" حيث انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1973م، بعد سلسلة من المفاوضات العضوية منذ سنة 1961م، لم توقع على "اتفاقية شنفن" 1985م، التي تجيز حرية تنقل الأشخاص داخل المجال الجغرافي للدول الأعضاء، و ليست عضو في" منطقة اليورو"، ومنه فهل لبريطانيا دور فعال في تنمية مسار التجربة التكاملية الأوروبية؟، ولمعرفة ذلك سنتطرق إلى موقفها في أهم القضايا التي تمس البناء الأوروبي وهي: بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن من مستقلة عن حلف شمال الأطلسي، الأزمة المالية 2008م التي أثرت على التوازن المالي والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.

أولا: بريطانيا والسياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، كان على الدول الأوروبية العمل وبشكل جدي على إيجاد منظمة عسكرية مستقلة تتولى الاضطلاع بأمن القارة الأوروبية وتجسيد ذلك مع معاهدة ماستريخت 1992م، التي أعطت دفعا جديدا لاتحاد غرب أوروبا وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي حيث وافقت دول الاتحاد على إسناد مهمة الدفاع والأمن لاتحاد أوروبا الغربية، باعتباره الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة زوال حلف شمال الأطلسي، وكذا ركزت على تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى نحو تبني سياسة دفاعية وأمنية في مقابل ذلك حلف شمال الأطلسي تحولات جذرية للإعادة تكييف دوره مع متطلبات البيئة الأمنية

[1] بن عزوز محمد، السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياحية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015، ص 37.

الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ليشكل استثناء عن القاعدة العامة لنظرية الأحلاف العسكرية التي تفترض زوالها بزوال مبررات وجودها (الخطر الشيوعي).

وعلى هذا الأساس يبقى الحلف الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي وبالتالي عرقلة أية محاولات لبناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عنه، فعلى عكس فرنسا وألمانيا، تتزعم بريطانيا الاتجاه المؤيد لبقاء أمن القارة الأوروبية تحت المظلة الأطلسية والحفاظ على وجود حلف الشمال الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأن لا يكون الاتحاد الأوروبي فاعلا استراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية وتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا 2008م، وأوكرانيا 2015م، حيث برزت روسيا كقطب دولي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار حددت قمة لشبونة معالم شراكة إستراتيجية بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتوحيد جهودهما الأمنية، حيث تقوم على عدة مبادئ منها: تعزيز بشكل كامل الشراكة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار من الشفافية والتكامل واحترام الاستقلالية للمنظمين، التعاون الميداني في عملية إدارة الأزمات عبر مراحلها المختلفة، التأكيد على أن منظمة حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي تتقاسم قيم ومصالح إستراتيجية مشتركة وعلى أنه شريك فريد وأساسي للحلف.

وقد أظهرت الأزمة الليبية 2001م، عدم فعالية سياسة الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي، حيث أن نقص القدرات وغياب رؤية مشتركة للدول الأعضاء وكذا خلافات توارت القوى بينها، تحول دون الاستجابة الأوروبية الفاعلة لإدارة الأزمات من دون طلب مساعدة الحلف الأطلسي التي تجسدت من خلال تبني الإدارة الأمريكية لإستراتيجية الإدارة من الخلف، والتي تتضمن تقديم القدرات العسكرية والدعم اللوجستيكي ولكن من خلال الحلفاء الأوروبيين بهدف الحفاظ على هيمنتهم في العالم العربي من جهة، وتحقيق نتائج سياسية وإستراتيجية بأقل تكلفة من جهة أخرى.

ثانيا: بريطانيا و الأزمة المالية 2008 في الاتحاد الأوروبي

تعرف بأزمة اليورو أو أزمة الدين العمومي ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض دول منطقة اليورو على الالتزام بديونها اتجاه البنوك والمؤسسات المالية، تمتد جذورها إلى الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) 2008م، حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، ايرلندا، ايطاليا و اسبانيا لتهدد الاقتصاد الأوروبي وتماسك الاتحاد الأوروبي، ليتراجع تأثيرها بفضل خطة الإنقاذ الأوروبية. وفي هذا الإطار بريطانيا

كان لها موقف حيادي حيث أنها ما تزال تحافظ على عملتها النقدية و لم يتضرر اقتصادها من تداعيات الأزمة المالية، وذلك زاد من تمسكها بموقفها بعدم الانضمام إلى الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو.[1]

المطلب الثاني: المؤشرات الحقيقية للاقتصاد البريطاني

نتطرق فيما يلي إلى المؤشرات الاقتصادية للملكة المتحدة، سادس أكبر اقتصاد في العالم. وتم نشر معظم هذه المؤشرات من قبل مكتب الإحصاءات الوطنية ONS.

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي "GDP":

انتعش الناتج المحلي الإجمالي في جانفي 2022، حيث ارتفع بنسبة 0,8% بعد انخفاضه بنسبة 0,2% في ديسمبر 2021، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي الآن أعلى بنسبة 0,8% من مستواه قبل فيروس كورونا (covid19) في فيفري 2020.

وقد نمت جميع القطاعات في جانفي 2022، مع زيادة الخدمات بنسبة 0,8% والنتاج بنسبة 0,7% والبناء بنسبة 1,7% في الشهر، مدفوعا بشكل أساسي بزيادة 6,8% في أنشطة الأغذية والمشروبات، ببنما شهدت جميع الخدمات الأخرى أيضا نموا خلال الشهر بنسبة 0,6%.

الخدمات الآن أعلى بنسبة 1,3% من مستوى جائحة ما قبل كورونا (covid19). في حين أن البناء أعلى بنسبة 1,4% والإنتاج أقل بنسبة 2,0% ضمن الخدمات، وأصبحت الخدمات الموجة للمستهلكين لأن أقل بنسبة 6,8% عن مستويات ما قبل فيروس كورونا في حين أن جميع الخدمات أعلى بنسبة 3,4%.[2] وسنقوم بتوضيح الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في الشكل أدناه:

---

[1] إيمان تمرابط، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية، مقاربة واقعية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد التاسع، العدد 1، مارس 2018، ص ص 284، 285.

[2] ons.gov.uk/economy/grossdometicproduct gdp/bulletims/gdpmonthlyestimatevk/janvary2022 , consulteé le 03/04/2022, 13 :15.

الشكل رقم (01): المؤشر الشهري للمملكة المتحدة خلال الفترة 2007 – 2022

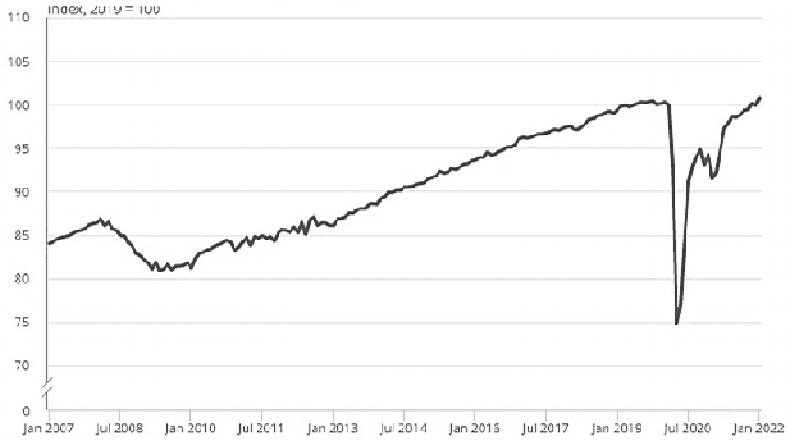

Source : office for national statisties-GDpnonthly estinate

من خلال الشكل: تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة قد نما بنسبة 0,8% في جانفي 2022 وهو الآن في أعلى نسبة 0,8% من مستوى ما قبل جائحة كورونا (covid19).

2-مؤشر الإنتاجية "Productivity":

من أهم العوامل في تحديد مستويات المعيشة فوق المدى الطويل هو الإنتاجية، في الربع الرابع من علم 2021م ارتفعت الإنتاجية بنسبة 1,0% مقارنة بالربع السابق. حيث كانت الإنتاجية أعلى بنمو 2,0% في الربع الرابع من عام 2021م عما كانت عليه قبل الجائحة (الربع الرابع من 2019).[1]

انخفضت إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة بنسبة 5,69% على أساس سنوي في ديسمبر 2021، مقارنة بنمو قدره 7,11% في الربع السابق، حيث يتم تحديث بيانات نمو إنتاجية العمل في المملكة المتحدة فصليا وهي متاحة من جوان 1972م إلى ديسمبر 2021م، بمتوسط 1,42%، حيث وصلت البيانات إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 26,52% في جوان 2021 وأدنى مستوى بلغ 21,10% في جوان 2020.

في آخر التقارير بلغ سكان المملكة المتحدة 67,89 مليون نسمة في ديسمبر 2020 وانخفاض معدل البطالة إلى 4,91% في فيفري 2021. حيث استقرت الأرباح الشهرية للمملكة المتحدة عند 3,169,64 دولارا أمريكيا في ديسمبر 2021 وارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة في البلاد 63,64 في فيفري 2021.[2]

---

[1] philip brien, Mathew ward, economic imdicators, March 2022, house of commous libray, number 09040, 23 Marche 2022, p 16.

[2] نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة، على الموقع: https://www.clicdata.com/en/indicator/united Kingdon/Labour-productivity-growth, consultée le 03/04/2022, 13 :44.

2- مؤشر الخدمات"Services":

يشمل هذا المؤشر الصناعات الخدمية، قطاع التجزئة، والقطاع المالي، القطاع العام، إدارة الأعمال، الأنشطة الترفيهية والثقافية.

في عام 2020 شكلت صناعات الخدمات 80% من إجمالي الناتج الاقتصادي للمملكة المتحدة (إجمالي القيمة المضافة) وشكلت الخدمات 82% من العمالة في أكتوبر إلى ديسمبر 2021، في الأشهر الثلاثة حتى جانفي 2022 ارتفع ناتج الخدمات بنسبة 1,0% مقارنة بالأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر 2021. وقد ساهم قطاع برمجة الكمبيوتر بأكبر مساهمة في هذا النمو.

في مؤشر مديري المشتريات Marcit/Cips تعني القيمة 50 أنه لا يوجد تغيير في النشاط مقارنة بالشهر السابق، في حينا تشير القيم فوق 50 إلى التوسع والقيم الأقل من 50 إلى التقلص،[1] ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مؤشر مديري مشتريات الخدمات PMI للمملكة المتحدة خلال الفترة 2016-2022.

Source : ONS, index of services, 11 april 2022.

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر مديري المشتريات الخدمي في المملكة المتحدة كان 60,5 في فيفري 2022، حيث ارتفع من 54,1 في جانفي إلى أعلى مستوى له منذ جوان2021.

4-مؤشر التصنيع"Manufacturing":

التصنيع هو أحد الصناعات الإنتاجية والتي تشمل أيضا التعدين، الكهرباء والمياه وإدارة النفايات واستخراج النفط والغاز.

[1] philip brien, Mathew ward, op-cit, p 17.

وفي عام 2021، استحوذ قطاع الصناعات التمويلية على 9,7% من إجمالي الاقتصاد في المملكة المتحدة (إجمالي القيمة المضافة)، وفي مارس 2021 استحوذت على 7,3% من الوظائف.[1]

في حين ناتج التصنيع في جانفي 2022 كان 0,8% أعلى مقارنة بشهر ديسمبر 2021 و 6,1% أقل من فترة ما قبل الجائحة، أما بالنسبة لناتج التصنيع للثلاثة أشهر حتى جانفي 2022 قدره بـ 0,8% مقارنة بالأشهر الثلاثة لأكتوبر 2021، والشكل التالي ذلك:

الشكل رقم (03): الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2017-2022.

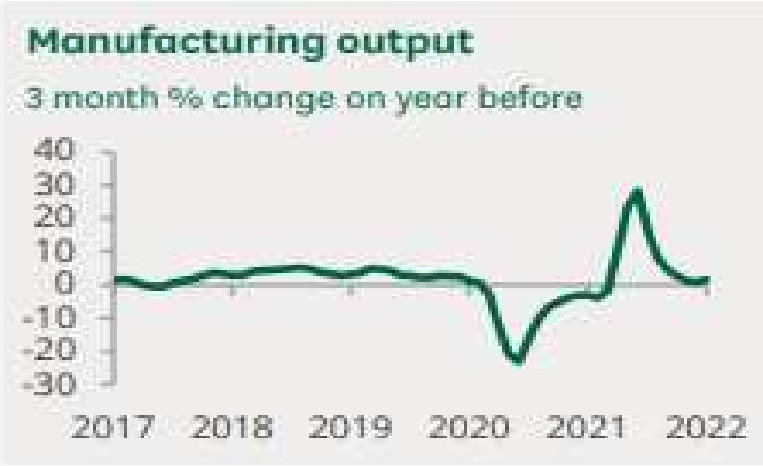

Source : ONS, Index of production, 11 april 2022.

5- مؤشر البطالة"Unemployment":

كان في المملكة المتحدة حوالي 1,34 مليون شخص عاطل عن العمل في الفترة من نوفمبر 2021 إلى جانفي 2022، حيث بلغ معدل البطالة3,9% (النسبة المئوية للسكان النشطين العاطلين عن العمل). ووصل المعدل مستوى له بع الركود بنسبة 8,5%في أواخر عام 2011.[2]

انخفض معدل البطالة في المملكة المتحدة إلى 3,9% في الأشهر الثلاثة حتى جانفي 2022 وهو أدنى مستوى في عامين وأقل من توقعات السوق البالغة 4%، حيث استمر سوق العمل في التعافي وكان معدل البطالة ينخفض بشكل عام منذ أواخر عام 2013 حتى بداية جائحة الفيروس في ديسمبر 2019 إلى فيفري 2020.[3]

(1) philip brein, Matthew ward, op, cit, p 18.

(2) philip brein, Mathew ward, op, cit, p 23.

(3) https : //trdirgeconomics.com/united-kingdon/unployement-rate.

ولمقارنة بطالة المملكة المتحدة ببطالة الدول الأخرى، تنتج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) معدلات بطالة منسقة لأعضائها وذلك بناء على تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة.[1] وسيتم توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): البطالة في الدول خلال الفترة 2016-2022

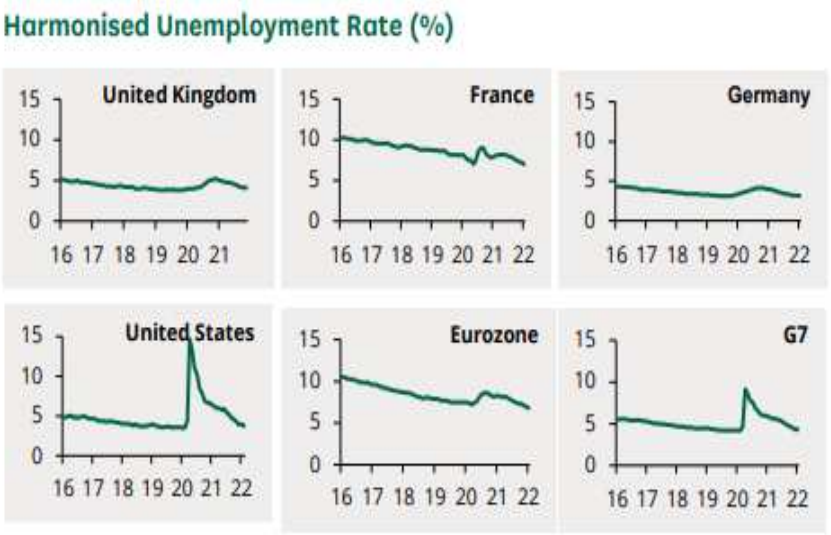

Source : OECD, Harmonised unemployment Rates. 12 April 2022.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل البطالة المنسق في المملكة المتحدة للربع الرابع من عام 2021 هو 4,1% انخفاضا من 4,3% في الربع الثالث. حيث كان معدل المملكة المتحدة للربع الرابع أعلى من ألمانيا (3,2%) ولكن أقل من الولايات المتحدة (4,2%) وفرنسا (7,3%).

انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو من (7,5%) إلى (7,1%) في الربع الرابع من عام 2021، وانخفض كذلك في مجموعة الدول السبع من (5,0%) إلى (4,5%).

وقد ارتفعت معدلات البطالة في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تقريبا بعد تفشي فيروس كورونا (covid19)، على الرغم من تفاوت حجم الزيادة بشكل كبير.

على غرار ذلك كوستاريكا لديها أعلى معدل بطالة من بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الربع الرابع من عام 2021 (13,7%) تليها اسبانيا بنسبة (13,4%)، أما جمهورية التشيك سجلت أدنى معدل بطالة بنسبة (2,2%)، كما تمد البطالة الشباب (الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما) مشكلة رئيسية في العديد من البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر. ففي الربع الرابع من عام 2021 كانت البطالة بين

[1] philip brein, Matthew ward, op, cit, p 24.

الشباب 36,4% في كوستاريكا، و32,9% في اليونان، 31,0% في إسبانيا، أما المملكة المتحدة بلغت (11,2%).

6- مؤشر التجارة" Trade":

في عام 2021، بلغ إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات 619 مليار جنيه استرليني وبلغ إجمالي الواردات 648 مليار جنيه استرليني. حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي على 42% من صادرات المملكة المتحدة من السلع و الخدمات و50% من الواردات في عام 2020.

بشكل عام تستورد المملكة المتحدة أكثر مما تصدر مما يعني أنها تعاني من عجز تجاري, وعوض العجز في تجارة السلع 156 مليار جنيه استرليني جزئيا بفائض قدره 127 مليار جنيه استرليني على الخدمات في عام 2021. وكان العجز التجاري الإجمالي 29 مليار جنيه استرليني في عام 2021.

وكان لدى المملكة المتحدة عجز تجاري مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 49 مليار جنيه استرليني في عام 2020 وفائض تجاري قدره 54 مليار جنيه استرليني مع دول خارج الاتحاد الأوروبي.[1] كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يبين التجارة والسلع والخدمات ورصيد الحساب الجاري

السنوات	السلع والخدمات			الحساب الجاري	
	الصادرات	الواردات	التوازن	معيار جنيه استرليني %	الناتج المحلي الإجمالي %
2020	605.3	602.5	2.9	56.8	2.6%
2021	619.0	647.7	28.8	..	..
Q_4 2020	155.4	168.7	13.3	26.0	4.7%
Q_1 2021	146.0	151.8	5.8	11.3	2.0%
Q_2	158.0	158.7	0.7	13.5	2.3%
Q_3	151.3	167.1	15.8	24.4	4.2%
Q_4	163.6	170.2	6.5	..	..

Source : ONS, series : IKBH, IKBI, IKBJ, HBOP, AAGH

نلاحظ من خلال الجدول أن الحساب الجاري، الذي يتضمن دخل الاستثمار والتحويلات وكذلك التجارة شهد عجزا قدره 57 مليار جنيه استرليني في عام 2020، مقارنة ب 60 مليار جنيه استرليني في عام

[1] philip brein, Matthew ward, op, cit, p 28.

2019. وبلغ عجز الحساب الجاري 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 مقارنة ب 2,7% في عام 2019.

وقد بلغ عجز الحساب الجاري 24,4% مليار جنيه استرليني في الربع الثالث من عام 2021 (4,2 % من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بعجز قدره 13,5 مليار جنيه استرليني (2,3 % من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الثاني من عام 2021.

7_ مؤشر مبيعات التجزئة" Retail sales":

ارتفعت أحجام مبيعات التجزئة بنسبة 1,9% في جانفي 2022 بعد انخفاضها بنسبة 4,0% في ديسمبر 2021، حيث كانت أحجام المبيعات أعلى بنسبة 3,6% عن فترة ما قبل فيروس كورونا (covid19) في فيفري 2020.

ارتفعت أحجام مبيعات المتاجر غير الغذائية بنسبة 3,4% في جانفي 2022 مع تحسن أحجام مبيعات تحسين المنازل مع زيادة مبيعات السلع المنزلية ومراكز الحدائق، حيث كانت أحجام مبيعات الغير غذائية أقل من1,1% في فيفري 2020، كما انخفضت أحجام مبيعات المتاجر المواد الغذائية في جانفي 2022 إلى ما دون مستويات ما قبل فيروس كورونا للمرة الأولى وكانت كذلك 0,8% أقل مما كانوا عليه في فيفري 2020.

ارتفعت أحجام مبيعات وقود السيارات بنسبة 4,1% في جانفي 2022 بعد انخفاض بنسبة 5,0% في ديسمبر عند زيادة العمل من المنزل وانخفاض الإقبال على البيع بالتجزئة يفلل السفر، كما بلغ حجم المبيعات في جانفي 2022 (3,3%) أقل من مستويات فيفري 2020،[1] كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يبين حجم وقيمة المبيعات، جانفي 2022، المعدل موسميا، بريطانيا العظمى

	أحدث شهر في العام السابق	آخر 3 أشهر في العام السابق	الأشهر الأخيرة في الشهر السابق	آخر 3 أشهر في الأشهر الثلاثة السابقة	جانفي 2022 مقارنة مع فيفري 2020
القديمة (المبلغ المنفق)	16.5	9.9	2.0	1.4	9.1
الحجم (الكمية المشتراة)	9.1	3.1	1.9	-1.0	3.6
القيمة (باستثناء وقود السيارات)	12.8	6.1	2.0	1.0	9.1
الحجم (باستثناء وقود السيارات)	7.2	1.1	1.7	-0.8	4.4

Source : office for national statistics- monthly busise svrvey- retaig sales inquiry.

[1] https://www:ons.gov.uk/businessindvstryandtrade, consultée le 08/04/2022 , 17 :20.

يقدّم الجدول لمحة عن صناعة مبيعات التجزئة في جانفي 2022 مع معدلات نمو القيمة والحجم، فقد ارتفعت أحجام مبيعات التجزئة بنسبة 1,9% في جانفي 2022، بعد انخفاض بنسبة 4,0% في ديسمبر حيث ارتفعت قيم مبيعات التجزئة الغير معدلة لتغيرات الأسعار بنسبة 2,0%في جانفي 2022 قبل فيروس كورونا (covid19). وقد كان إجمالي مبيعات التجزئة أعلى بنسبة 3,6% و9,1% من حيث الحجم والقيمة على التوالي.

مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ارتفع حجم المبيعات خلال الأشهر الثلاثة الماضية بنسبة 3,1% بينما ارتفعت قيم المبيعات بنسبة 9,9% مما يعكس معدل انكماش سنوي ضمني (أو نمو ضمني في الأسعار) بنسبة 6,8%. في جانفي 2021 كانت هناك قيود على تجارة التجزئة الغير أساسية في انجلترا واسكتلندا وويلز.

8_مؤشر سوق الإسكان" Housingmarket":

يمثل سوق الإسكان سوق العقارات التي يتم شراءها و بيعها لها مباشرة للمستثمرين أو من خلال سماسرة العقارات[1]، فلقد ارتفعت أسعار المنازل، وفقا لقياس أسعار المنازل في المملكة المتحدة بنسبة 10,8% بين ديسمبر 2020 وديسمبر 2021 على أساس معدل موسمي، ارتفاع معدل أسعار المنازل بنسبة 0,9% بين نوفمبر وديسمبر 2021.

نمت أسعار المنازل بمعدلات مختلفة عبر دول ومناطق المملكة المتحدة خلال العام المنتهي في ديسمبر 2021، كما نمت أسعار المنازل بنسبة 13,6% في الجنوب الغربي و12,6% في الجنوب الشرقي، حيث كان النمو أبطأ في لندن بنسبة 5,5%، الشمال الشرقي 5,9% ونبين ذلك في الشكل التالي:

الشكل5: مؤشر أسعار المنازل في المملكة المتحدة خلال الفترة 2017-2019.

Source : HM land Registry, UK house price index, 23 march 2022.

[1] myaccounting course.com/accounting-dictionary/hovsing-morket. Consultée le 03/04/2022 , 14 :12.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية للاقتصاد البريطاني

نوضح المؤشرات المالية للمملكة المتحدة فيما يلي:

1- مؤشر أسعار الصرف"Exchange rates":

يقيس مؤشر سعر الصرف الجنية الاسترليني قيمة الجنيه الاسترليني مقابل سلة من العملات، "مرجحة بالتجارة" (على أساس نسبي العملات أهمية في تجارة المملكة المتحدة)، حيث انخفض مؤشر SERI بنسبة 0,2% بين جانفي وفيفري، بعد زيادة بنسبة 1,7% بين ديسمبر وجانفي. مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فهي أعلى بنسبة 2,6%، 21,6%أقل من مستوى الذروة في جانفي 2007.

الشكل رقم (06): أسعار صرف الجنيه الاسترليني خلال فترة 1992-2022.

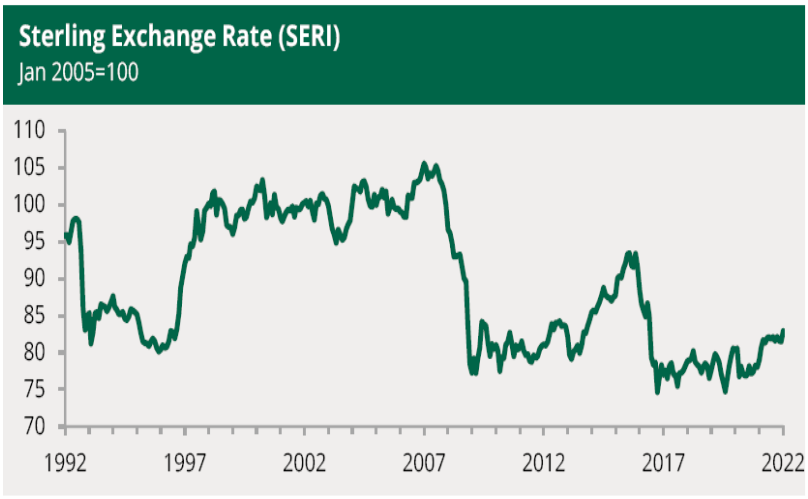

Source : Finanial times sterling exchange rates , 4 april 2022.

في المتوسط في فيفري مقارنة بشهر جانفي، ارتفع الجنيه بنسبة 0,2% مقابل الدولار، بعد انخفاضها إلى أدنى مستوى لها في 31 عاما عند 1,41 دولار في جوان 2017، وصلت القيمة حيث بلغ سعر الجنيه أمام الدولار 1,43 دولار في أفريل 2018 وهو أعلى مستوى له منذ استفتاء الاتحاد الأوروبي. انخفض الجنيه إلى 1.15 دولار في مارس 2020، وهو أدنى مستوى له منذ جوان 2017 قبل أن يصل إلى 1,42 دولار في ماي 2021، وهو أعلى معدل له منذ أفريل 2018م.

انخفض الجنيه الاسترليني بنسبة 0,4% مقابل اليورو في المتوسط في فيفري مقارنة بشهر فيفري إلى جانفي بعد زيادة بنسبة 1,7% بين ديسمبر وجانفي.[1]

[1] philip brien, Mathew ward : op, cit, p 29.

الشكل رقم (07): سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه الإسترليني خلال الفترة 2017-2022.

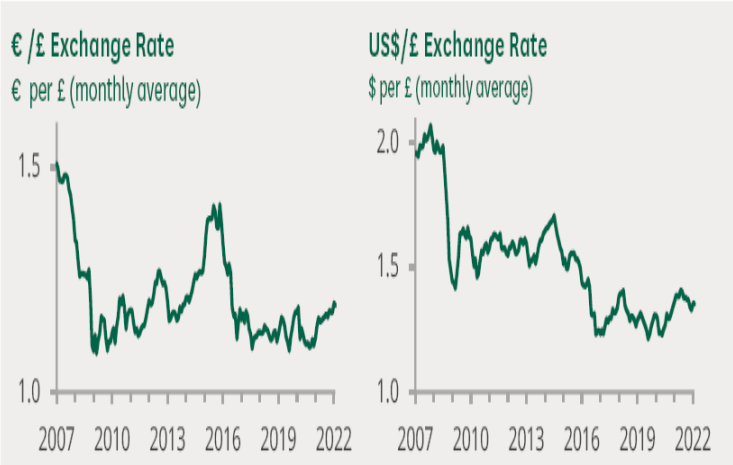

Source : Bank of Engand, SERI and monthly rates, 4 April 2022

2- مؤشر الدين الأسري "Household debt":

أ- دين الأسرة كنسبة مئوية من الدخل المتاح:

بلغ دين الأسر ذروته في الربع الثاني من عام 2008م عند 151,5% من الدخل المتاح للأسرة. ثم انخفض بعد ذلك إلى 128,4% بحلول أواخر 2015م.

نمو مستويات ديون الأسرة تسارعت من أوائل عام 2016م، بحيث ارتفعت نسبة الدين مرة أخرى الى 133,4% بحلول منتصف عام 2017م، في الربع الثالث من عام 2021م كان 132,2%.

الشكل رقم (08): ديون الأسرة كنسبة مئوية من الدخل المتاح خلال الفترة 2017-2019.

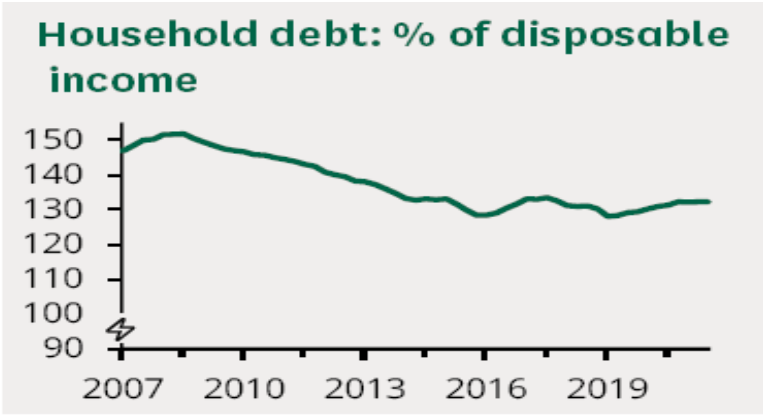

Source: Bank of England Statistical database, 7 April 2022

ب- متوسط معدلات الفائدة الحالية على الرهن العقاري:

متوسط المعدل القياسي المتغير كان 3,83% في فيفري 2022م، بزيادة 0,21 نقطة مئوية عن العام الماضي.

متوسط معدل الرهن العقاري الثابت لمدة عامين كان 1,76% في فيفري 2022م، بارتفاع 0,15 نقطة مئوية عن العام الماضي.

الشكل رقم (09): متوسط معدلات الفائدة الحالية على الرهن العقاري خلال الفترة 2017-2022.

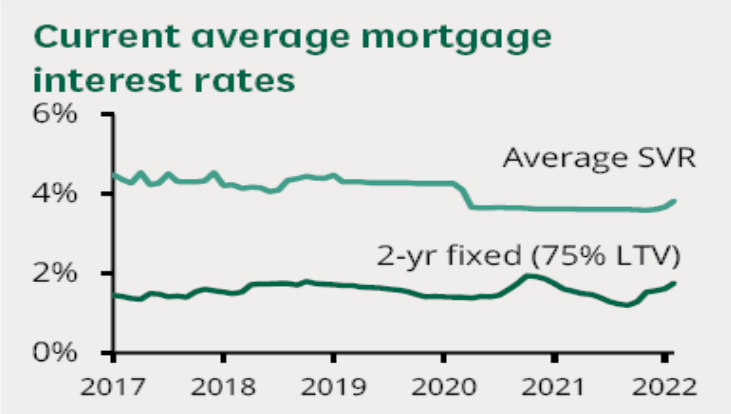

Source : I nsolvency service, Insolvency statistics, 28 April 2022.

ج- حالات الإفلاس الفردية:

كان هناك 27,349 حالة إفلاس فردية في إنجلترا وويلز في الربع الرابع من عام 2022م، 637 أكثر من الربع السابق. الأكثر زيادة منذ السلسلة الحالية بدأت عام 2010م و شوهدت بين الربع الثاني والربع الثالث من عام 2020م. مستوى الربع الثالث 2021م أقل بنسبة 11،6% من المستوى الرابع 2020م.

في اسكتلندا، كان هناك 2063 حالة إفلاس فردية في الربع الرابع من عام 2021م، وهو نفس ما حدث قبل عام في ايرلندا الشمالية كان هناك 376 حالة إفلاس فردية في الربع الرابع من عام 2021م.

الشكل رقم (10): الإفلاس الفردي خلال الفترة 2017-2022.

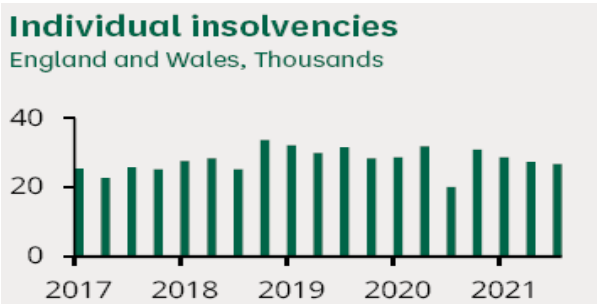

Source: ONS, UK Economic Accounts, 31 marsh 2022.

3-مؤشر التضخم" Inflation":

مؤشر أسعار المستهلك هو المقياس الرئيسي للتضخم، بما يتماشى مع المعايير الدولية وهو المقياس المستخدم لهدف بنك انجلترا للتضخم بنسبة 2%. مؤشر أسعار التجزئة لا تعد مصنفة على أنها إحصائية وطنية لأن الطريقة التي يتم احتسابها بها ليست كذلك يفي بالمعايير الدولية. تم تصنيفه هنا لأنه معروف وهو أطول مقياس جاري للتضخم.

بلغ معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين 6،2% في فيفري 2022م، مرتفعا من 5،5% في جانفي، هذا هو أعلى معدل منذ مارس 1992م، حيث بلغ معدل التضخم 8،2% في فيفري 2022 ارتفاعا من 7،8% في جانفي.

الشكل رقم (11): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2016-2022.

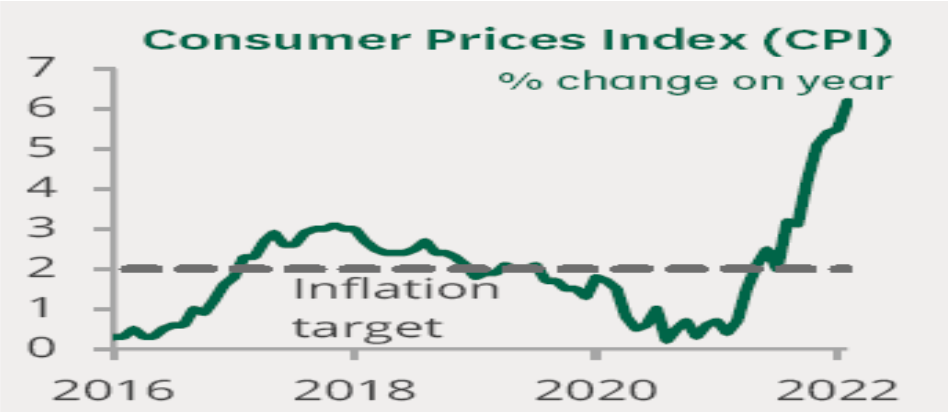

Source : ONS, consumer Price inflation, 13 April 2022.

الشكل رقم (12): مؤشر أسعار التجزئة خلال الفترة 2016- 2022.

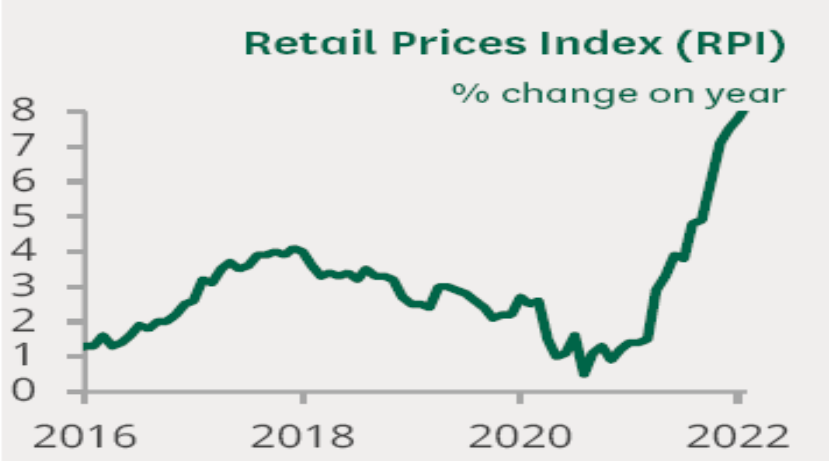

Source : ONS, consumer Price inflation, 13 April 2022.

4- مؤشر المالية العامة: "Public finances":

الجدول رقم (03): الاقتراض الحكومي والديون

السنوات	صافي الاقتراض		صافي الديون	
	مليار جنيه استرليني	الناتج المحلي الإجمالي %	مليار جنيه إسترليني	الناتج المحلي الإجمالي
2012/2013	125	7.2%	1.341	75.7%
2013/2014	105	5.8%	1.441	77.5%
2014/2015	96	5.1%	1.532	79.8%
2015/2016	81	4.1%	1.575	79.1%
2016/2017	56	2.7%	1.692	81.5%
2017/2018	55	2.6%	1.736	80.6%
2018/2019	43	2.0%	1.755	78.4%
2019/2020	55	2.4%	1.793	82.7%
2020/2021	318	14.8%	2.134	94.0%
2021/2022	183	7.9%	2.369	98.2%
2022/2023	83	3.3%	2.479	97.9%
2023/2024	62	2.4%	2.561	97.8%
2024/2025	46	1.7%	2.567	94.7%
2025/2026	46	1.7%	2.546	90.5%
2026/2027	44	1.5%	2.567	88.0%

Source : obr, economic and fixal outlook , 23 lhvs 2022

اقترضت الحكومة 134 مليار جنيه استرليني خلال السنة المالية حتى فيفري 2022 وفقا لتقدير ONS المؤقت. هذا هو 153 مليار جنيه استرليني، أقل مما كان عليه خلال السنة الماضية حتى فيفري 2021. بينما الاقتراض ينخفض، فانه لا يزال عند مستويات عالية نسبيا.

الاقتراض في السنة المالية بذلك هو ثالث أعلى مستوى منذ ذلك الحين بدأت السجلات الشهرية في عام 1933. تحتوي هذه الأرقام على بعض بيانات التنبؤ ومن المرجح أن تكون المنقحة في الأشهر المقبلة.

في نهاية فيفري 2022 بلغ صافي الدين العام للقطاع 94،7% من الناتج المحلي الإجمالي. قبل الجائحة في أغسطس 2019، بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 78،4%.[1]

[1] Philip Briem, Mattew ward, op, cit, p 26.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم الوصول إلى أن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملي البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد الدول الأوروبية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات التعاون في مجالات معينة، واتفاقيات من التجارة التفضيلية بإزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين الأعضاء، والاستقلال الأمثل للموارد المتاحة، وإقامة اتحاد جمركي يخدم السلع المستوردة من خارج التكتل مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة.

وتبدو مشكلة بريطانيا أنها تريد أن تكون جزءا من أوروبا دون أن تكون عضوا حقيقيا فيها فعندما اختار أعضاء الاتحاد الأوروبي الاشتراك في نظام موحد لتأشيرات الدخول، رفض البريطانيون الانضمام. وعندا تبنوا اليورو كعملة موحدة لهم اختار البريطانيون الاحتفاظ بالجنيه الاسترليني، والحفاظ على سلطة بنك انجلترا المركزي في تحديد أسعار الفائدة، وعدم الخضوع لقرارات البنك المركزي الأوروبي في تحديد سعر الفائدة في منطقة اليورو، مما سبق يمكن القول أن بريطانيا رأت منافع اتفاقية السوق المشتركة لكن ما لم تفهمه حينها أن الاتفاقية أيضا أطلقت سياسة مشتركة أغرقت بريطانيا في الكيان الأوروبي المضجع في هذا الأمر لطالما اعترضت عليه.

الفصل الثاني

أزمة البريكيست والإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الجذور التاريخية للبريكيست

المبحث الثاني: دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية للبريكيست

تمهيد:

بتاريخ 23 جوان 2019 صوت أغلب الشعب البريطاني لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في استفتاء عام، بلغت نسبة التصويت بـ "نعم" 51.9% وأطلق على العملية اسم البريكيست (Brexit)، وهي اختصار للفظ الإنجليزي Bretain Exit، ويعتبر الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن.

وللإحاطة بكل جوانب الفصل قمنا بتقسيمه وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الجذور التاريخية للبريكيست

المبحث الثاني: دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية للبريكيست

المبحث الأول: الجذور التاريخية للبريكيست.

يعتبر خروج المملكة المتحدة حدثًا مفاجئا ومؤشرا على المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي. هذا الخروج كان عبر مراحل ولأسباب عدة سيتّم التطرق إليها في هذا المبحث من خلال 3 مطالب سندرس فيها هذه المراحل والأسباب بدقة.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للبريكسيت.

تعدّ عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي الأولى من نوعها، مما ترتّب عليها بروز العديد من المصطلحات والكثير من المفاهيم والآليات والمحدّدات والتّشريعات التي لابدّ من توضيحها قبل التطرّق إلى أسباب البريكسيت.

أولا: نشأة البريكسيت.

تميّزت علاقة المملكة المتحدة بالتكامل الأوروبي بالاضطراب، فقد رفضت حكومة المملكة المتحدة التعامل مع إعلان شومان لسنة 1950 على اتفاقية صناعات الفحم والصلب (الفولاذ)، وفي نوفمبر 1955 انسحبت من لجنة spoot، واعتبرت بريطانيا نفسها أكبر قوة عالمية وأوروبية وفشل جهد رئيس الوزراء هارولد ماكميلان في تنفيذ التحول في سياسة ما بعد السويس بالتقدم بطلب لعضوية الجماعات الأوروبية (EC) في الحكومة بسبب الانقسامات الوزارية عندما تمّ عرضه على مجلس الوزراء مرة أخرى في أفريل 1961.[1]

في عام 1957 وقعت فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا على معاهدة روما، التي أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، ملف الإتحاد الأوروبي اليوم، كانت أحدث محاولات عدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كان يعتقد أن الدول التي تتاجر مع بعضها البعض ستكون أقل احتمالا لخوض حرب مع بعضها البعض.

عندما تقدمت المملكة المتحدة لأول مرة للحصول على عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1963م، استخدم الرئيس الفرنسي شارل ديغول حق النقض ضدّ طلبها «كان لديه الكثير من الخبرة مع

[1] مسيود عبد الله، مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظلّ أزمة الديون السيادية والبريكيست –دراسة قياسية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص 189.

البريطانيين وكان يعتقد دائما أنهم سيكونون إلى جانب الأمريكيين ...لذلك لا أعتقد أنه يعتقد أنهم سيلعبون لعبة أوروبا»، قالت إديث كريسون، رئيسة الوزراء السابقة في فرنسا، لبي بي سي (BBC) في ديسمبر 2017م.

"رسميا سيكوون موجودين، لكن في الواقع سيكون دائما مع الأمريكيين"، وصلت المملكة المتحدة أخيرا إلى النادي في عام 1973، ولكن بعد عامين فقط كانت على وشك التراجع مرة أخرى.

وفي عام 1975م، أجرت الأمة استفتاء حول السؤال: "هل تعتقد أن المملكة المتحدة يجب أن تبقى في المجتمع الأوروبي (السوق المشتركة)؟" شمل تصويت 67% بـ "نعم" معظم المقاطعات والمناطق الإدارية البالغ عددها 68 في المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية، بينما صوت شتلاند والجزر الغربية بـ "لا". حيث انقسم حزب العمال من يسار الوسط حول هذه القضية، مع انفصال الجناح المؤيّد لأوروبا عن بقية الحزب لتشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SDP).

انفجرت التوترات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والمملكة المتحدة في عام 1948، عندما تحدثت رئيسة الوزراء المحافظة مارجريت تاتشر بشدة من أجل تقليل المدفوعات البريطانية لميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، على الرغم من أن المملكة المتحدة كانت في ذلك الوقت ثالث أفقر دولة في المجتمع، إلا أنها كانت تدفع في الميزانية أكثر بكثير من الدول الأخرى بسبب افتقارها النسبي إلى المزارع.

أنشأت معاهدة ماستريخت، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1993م، الإتحاد الأوروبي الذي يتّخذ من بروكسل مقرا له، والذي أعيدت تسميته ببساطة إلى المجموعة الأوروبية (EC) وكان المكوّن الرئيسي له.

في 2012م رفض رئيس الوزراء "دافيد كامرون" طلبات إجراء استفتاء حول عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي، لكن اقترح أنه يمكن إجراء استفتاء في المستقبل لرؤية موقف الشعب من العضوية، وفي أوائل 2013م، ألقى خطابا طال انتظاره أوضح فيه التحديات التي تواجه أوروبا ووعد بإعادة التفاوض بشأن العضوية فيها، إذا فاز حزب الإتحاد الأوروبي المحافظ بالأغلبية في الانتخابات العامة المقبلة، في الوقت نفسه، كان التأييد يتزايد بين الناخبين البريطانيين لحزب الاستقلال البريطاني (NKIP) وموقفه المتشدد ضد الإتحاد الأوروبي.

على خلفية الاضطرابات الاقتصادية في منطقة اليورو وأزمة المهاجرين المستمرة زاد برنامج UKIP وغيره من المؤيدين لخروج بريطاني محتمل من الإتحاد الأوروبي، بعد فوزه بإعادة انتخابه في ماي 2015م، تذهب كاميرون للعمل لإعادة التفاوض على العلاقة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي، بما في ذلك

التغييرات في مدفوعات رعاية المهاجرين، والضمانات المالية، وطرق أسهل لبريطانيا لعرقلة لوائح الإتحاد الأوروبي. وفي فيفري 2016م أعلن نتائج تلك المفاوضات وحدد 23 جوان موعدا لإجراء الاستفتاء الموعود وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء 71.8% مع تصويت أكثر من 30 مليون شخص، مرّ الاستفتاء بهامش ضئيل قدره 51.9% مقابل 48.1%، لكن كانت هناك اختلافات صارخة في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

صوّتت ايرلندا الشمالية للبقاء في الاتحاد الأوروبي، كما فعلت اسكتلندا (حيث اختار 38% فقط من الناخبين "المغادرة")، مما أدى إلى تجدّد الدعوات لإجراء استفتاء آخر على استقلال اسكتلندا. ومع ذلك، صوتت إنجلترا وويلز لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في أكتوبر 2016م أعلنت رئيسة الوزراء تيريزا ماي، التي تولّت منصبها بعد استقالة دفيد كاميرون، عزمها على تطبيق المادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي، وقدمت إشعارًا رسميًّا بنيَّة بريطانيا مغادرة الإتحاد الأوروبي.في 29 مارس 2017م تمّ تسليم الأمر، الذي تم التوقيع عليه بحلول ماي إلى مجلس الإتحاد الأوروبي، ليبدأ رسميا العدّ التنازلي لمدة عامين لرحيل بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.[1]

ثانيا: مفهوم البريكيست.

البريكيست هو مصطلح إنجليزي مركب من كلمتين Exit BREGTANE أي بريطانيا وخروج بمعنى خروج بريطانيا (BREXIT) من تكتل الإتحاد الأوروبي، ويستخدم هذا المصطلح لوصف سيناريو مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي وهو مصطلح ظهر في القرن 21، وهو نفس المصطلح الذي استعمل سنة 2015 في حال إذا ما قرّرت اليونان الخروج من منطقة اليورو (Grexit).[2]

وأوّل من ابتكر هذا المفهوم هو البريطاني "بيتروابلدنغ" في ثمانينات القرن العشرين الذي تبنى الأفكار اليسارية لحزب المحافظين البريطاني.[3]

---

[1] SARAH PROIT, the history Behind Brexit, 20 juin 2019, consulté dans le site history.com/news.the history-behind-brexit, le 05/05/2022, 12 :20.

[2] مسيود عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 190-191.

[3] ليلى لولاشي، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021، ص 835.

المطلب الثاني: أسباب البريكيست.

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في:

أولا: الأسباب السياسية والأمنية.

1- الهجرة:

وهي أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكّد تدفّق 286 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كاميرون يسعى إلى تعديل القواعد المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائما تقابل برفض أوروبي، لأن بند حرية انتقال الأفراد في اتفاقية شينجن تعد واحدًا من أهم بنود النادي الأوروبي، هذا فضلا عن التدمّر البريطاني من العمالة الأوروبية.[1]

2- الخوف من الإرهاب:

بعد الهجمات الإرهابية التي طالت عددا من الدول الأوروبية مثلما حدث في بروكسل وباريس، أصبحت حرية التنقل بين الدول محل تخوف من قبل مواطني الإتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انقسام دول الإتحاد فيما يخص تغليب أولوية الطابع الأمني على الطابع الاقتصادي والإنساني خاصة اتجاه اللاجئين، مما دفع بالمواطن البريطاني إلى التفكير في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي بغرض التوقف عن العمل باتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول، بما يحد من حركة المواطنين الأوروبيين، وبالتالي تفادي دخول الإرهابيين إلى بريطانيا عبر الحدود، وهو ما سيوفر أسبوعيا لحساب الخزينة البريطانية الأعباء المخصصة لهذا الغرض.

بالمقابل يعتبر العقيد "ريتشارد كيمب"، وهو رئيس سابق للفريق الدولي لمكافحة الإرهاب في مكتب رئيس الوزراء، بأن خروج بريطانيا سيكون مفيدا أمنيا، حيث ستكون مرة أخرى قادرين على تحديد من يدخل ومن لا لا يدخل بريطانيا، إذ أن الميزة الرئيسية ليوروبول هو أنه يتم تعقب واعتقال المجرمين الذين يعبرون الحدود من قبل القوات المتعددة الجنسيات، ومع ذلك فبريطانيا تعدّ جزيرة واحتمال عبور المجرمين لحدودها منخفض جدا، ما يجعل الميزة الرئيسة ليوروبول (وكالة تطبيق القانون الأوروبية) لا حاجة لها إلى حد ما، وإذا كانت أهداف بريطانيا هي محاربة الإرهاب العالمي، فمن المؤكد أنه سيكون أكثر فائدة من خلال تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث سيكون التركيز أقوى كثيرا على معالجة هذه المسألة.[2]

---

[1] رحال فاطمة، كرامة مروة، مستقبل العلاقات التجارية الأوروبية البريطانية بعد البريكيست، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، العدد 02، نوفمبر 2021، ص 630.

[2] توفيق بوستي، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، العدد 02، 2021، ص 41.

3- التحرّر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية:

لأنّ خروجها سيحرّر السلطة القضائية من أحكام القيود القانونية، ولاسيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية، هذا إلى جانب أنّ البريطانيين يرون أن نظام الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة، التي يحقّ لها وضع مشاريع وقوانين عبر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.[1]

4- المخاوف من إنشاء قوة عسكرية موحدة:

والتي من شأنها أن تعوّض حلف الشمال الأطلسي، الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، حيث دعا رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود بونكو" في بداية عام 2016 إلى إنشاء جيش مشترك للاتحاد الأوروبي للتصدي لروسيا وغيرها من التهديدات.[2]

5- النفوذ الدولي:

يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنطقة التجارة العالمية، ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ بوريس جونسون، الذي قال في المناظرة الأخيرة التي نظمتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، "حان الوقت لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلا عن مبالغ مالية كبيرة ستستردها، وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي.[3]

6- مسألة السيادة:

تعتبر هذه المسألة من المشاكل العالقة من تاريخ انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي كما أنها تشكّل نقطة اللقاء بالنسبة لكل الحكومات التي مرّت سواء كانت محافظة أو عمالية وقد دافعت بريطانيا، عن فكرة

---

[1] راضية حر، ساجية حافد، مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد البريكسيت، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2017، ص 77.

[2] جعيجع إسماعيل، أزمة الاندماج الأوروبي بين الطموحات الجماعية والمصالح القومية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 70.

[3] رحال فاطمة، كرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص 632.

استمرار الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، لكنها كانت دائما تعارض فكرة التكامل السياسي. حيث شجعت السوق الأوروبية المشتركة وأرادت جعل هذا الكيان ذات طابع اقتصادي تجاري بحث يحقق مصالحها ومصالح حلفائها خاصة منهم الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

7- الافتقار إلى الديمقراطية:

بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع وقوانين على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.[2]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

1- التخوف البريطاني من سيطرة حول منظمة اليورو الـ (19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي:

إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي التي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الإتحاد الأوروبي مجتمعة.[3]

2- القيود الاقتصادية:

فالاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومات على الدول المنظمة إليه، وذلك حسب قوتها الاقتصادية، وهذا ما لقي رفضًا لدى البريطانيون لأن ذلك يرهق خزينتهم، حيث وجب عليه دفع نحو 55 مليون جنيه اِسترليني يوميا في الوقت الذي تعتمد فيه على سياسية تقشفية بسبب العجز في ميزانيتها، إضافة إلى عدم قبول إلغاء عملها "الجنيه الإسترليني"، وهو ما يطالب به الإتحاد الأوروبي لأن يكون "اليورو" هو العملة الرسمية لجميع بلدان الإتحاد الأوروبي.[4]

---

[1] عبد الحكيم ذهبي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مخبر البحث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، العدد 02، سبتمبر 2020، ص 613.

[2] رحال فاطمة، كرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص 670.

[3] خرفي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] جعيجع إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

3- التجارة الحرة:

قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصورا عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سببا كافيا لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصوّر المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل: أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارية حرة.[1]

4- التحديات الاقتصادية والأزمة العالية:

فخلال العقد المنصرم عرفت الاقتصاديات الكبرى أزمة مالية واقتصادية، إضافة إلى عدم وجود التكافؤ في تعامل المؤسسات الكبرى، وفشل الإتحاد الأوروبي في الجانب المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي (BCE) في حل معضلات هيكلية في الاقتصاديات الأوروبية وارتفاع معدلات البطالة.[2]

5- تخليص الاقتصاد البريطاني من تبعات الديون السيادية داخل كتلة اليورو كاليونان، قبرص، البرتغال، بلجيكا، إيطاليا، إسبانيا، وهي الدول التي تجاوزت فيها قيمة الديون السيادية قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن عدة دول أخرى مرشحة للانفجار المالي للديون السائدة مثل: إيرلندا وفرنسا والمجر.

6- دخول حوالي عشرة ملايين شخص من دول الإتحاد الأوروبي الأخرى للعمل بشكل دائم في بريطانيا، مما أثر بالسلب على البريطانيين سواء من فئة أصحاب الأعمال الصغيرة، وفرص العمل المتاحة بأجور متدنية عن أجور البريطانيين.

المطلب الثالث: المراحل التاريخية للبريكيست.

نستعرض في هذا الجزء أهم التواريخ والمحطات التي مرّ بها البريكيست من إجراء الاستفتاء حول الخروج إلى غاية يومنا هذا ويمكن إيجازها فيما يلي: [3]

- 23 جوان 2016: تنظيم استفتاء عام حول خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، 51.9 % من البريطانيين يصوتون بـ "نعم" لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

---

[1] رحال فاطمة، كرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص 632.

[2] راضية حر، ساجية حافد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] Toute leurope.eu/fonctionnement.de-l-ve/brexit-tous-les evenements depuis le referendum, consulté le : 09/05/2022, 17 :45.

- 24 جوان 2016: رئيس الوزراء "دايفيد كامرون" يعلن استقالته، حيث أعلن حليفه "مايكل جوف" وزير العدل آنذاك أنه لا يمكن أن يتولّى السيد "جونسون" الذي يعتبر أحد اللاعبين الرئيسيين في حملة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي القيادة أو تشكيل فريق للمهمة التي تنتظرنا.

- 13 جويلية 2016: تعيين "تيريزا ماي" رسميا رئيسة للوزراء في وقت مبكّر.

- 01 أكتوبر 2016: تعيين الفرنسي "ميشال بارني" كبير المفاوضين المسؤول عن إعداد وإجراء المفاوضات مع المملكة المتحدة بموجب المادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي.

- 13 مارس 2017: أقر البرلمان البريطاني تفعيل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بموجب المادة 50 من معاهدة لشبونة.

- 29 مارس 2017: تفعيل المادة 50 وهكذا يبدأ انسحاب المملكة المتحدة رسميا من الإتحاد الأوروبي ويمكن أن تبدأ المفاوضات.

- 05 أفريل 2017: البرلمان الأوروبي يحدّد خطوطه الحمراء في المفاوضات.

- 29 أفريل 2017: انعقاد اجتماع استثنائي للمجلس الأوروبي عقب تفعيل المادة 50 بحضور 27 دولة أوروبية لمناقشة مبادئ انسحاب المملكة المتحدة.

- 22 ماي 2017: ميشل بارني وفريقه لديهم الآن الضوء الأخضر لبدء المفاوضات.

- 8 جوان 2017: خسرت "تيريزا ماي" أغلبيتها المطلقة بعد الانتخابات المبكرة التي كانت ترغب في تعزيز موقعها قبل انطلاق المفاوضات.

- 19 جوان 2017: الافتتاح الرسمي لمفاوضات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي التي أطلقها "ميشال بارني" بحضور "دايفيد دايفيس" الوزير المسؤول عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في بروكسل.

- 08 ديسمبر 2017: اتفاق بين المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية على ثلاثة مبادئ رئيسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأعلنت "تيريزا ماي" رئيسة الوزراء البريطانية رفقة "جون كلود يونكر" رئيس اللجنة الأوروبية من بروكسل التوصل إلى اتفاق حول تاريخ الخروج.

- 29 جانفي 2018: قرر مجلس وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي منح لندن فترة انتقالية مدتها 21 شهرا، تبدأ من 30 مارس 2019 إلى 31 ديسمبر 2020، لتباشر اللجان محادثاتها في هذا الشأن.

- 19 مارس 2018: تنشر المفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة المسودة الأولى للاتفاقية بشأن شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

- 19 و20 سبتمبر 2018: الأوروبيون يرفضون خطة تشيكرز، تيريزاماي "أذل".

- 14 نوفمبر 2018: صادق مجلس الوزراء "تيريزا ماي" على إتفاقية الخروج.

- 25 نوفمبر 2018: قامت مجموعة السبع والعشرون و "تيريزا ماي " بالتصديق في بروكسل على اتفاقية مغادرة المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، نشير إلى أن هذا الاتفاق صار مرفوض في بريطانيا.

- 10 ديسمبر 2018: تمّ تأجيل التصويت على اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في غياب الأغلبية، حيث أعلنت "تيريزاماي" تأجيل تصويت البرلمان البريطاني على اتفاقية الخروج.

- 15 جانفي 2019: البرلمان البريطاني يرفض اتفاق الانسحاب، حيث صوت أعضاء البرلمان البريطاني يوم الثلاثاء 15 جانفي ضدّ اتفاقية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بأغلبية 432 صوتًا بـ "لا" مقابل 202 صوت بـ "نعم"، وبذلك دخلت بريطانيا مرحلة حرجة فتحت أمامها عدة احتمالات: هل ستخرج بريطانيا دون اتفاق؟ هل سيتمّ تأجيل تاريخ الخروج؟ أم نحو تنظيم استفتاء جديد بخصوص البريكسيت؟[1]

- 12 مارس 2019: النواب البريطانيون يرفضون مجددا الاتفاق الموقع بين لندن وبروكسل بالرغم من التنازلات التي حصلت "تيريزا ماي" من نظرائها الأوروبيين.

- 13 مارس 2019: مجلس العموم يرفض الخروج بدون صفقة.

- 14 مارس 2019: برلمان المملكة المتحدة يوافق على تأجيل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

- 20 مارس 2019: "تيريزا ماي" تدعو لتأجيل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حتى 30 جوان 2019.

- 29 مارس 2019: البرلمان الأوروبي يرفض الاتفاق للمرة الثالثة وكان ذلك بمثابة الضربة القاضية لتيريزا ماي والأمور هنا تعقدت بالنسبة للمملكة المتحدة.

- 05 أفريل 2019: طلبت "تيريزا ماي" مرة أخرى من المجلس الأوروبي تأجيل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى غاية 30 جوان 2019.

- 11 أفريل 2019: تم تأجيل البريكيست للمرة الثانية حتى 3 أكتوبر 2019، بعدها قدمت تيريزا ماي استقالتها من منصبها كرئيسة وزراء.

- 21 ماي 2019: اقترحت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" الثلاثاء سلسلة مبادرات على البرلمان بينما إمكانية تنظيم استفتاء ثان في شأن البريكسيت والبقاء في اتحاد جمركي مؤقت مع الاتحاد الأوروبي وطلبت من النواب دعمها مؤكدة أنها "الفرصة الأخيرة لإيجاد وسيلة تلبّي رغبة البريطانيين الذين صوّتوا بنسبة 52% لصالح الخروج من الاتحاد في جوان 2016".

---

[1] Toute leurope.eu/fonctionnement.de-l-ve/brexit-tous-les evenements depuis le referendum, op, cit, consulté le : 09/05/2022, 18 :22.

- 23 جويلية 2019: بوريس جونسون يفوز بالانتخابات ويصبح رئيسا للوزراء.

- 28 أكتوبر 2019: تمديد موعد الخروج لثلاثة أشهر إلى غاية 31 جانفي 2020، وقد قال بوريس جونسون حينها بريطانيا تستخرج من الإتحاد الأوروبي في هذا التاريخ سواء باتفاق أو دون اتفاق.

- 09 جانفي 2020: قرر النواب البريطانيون بشكل نهائي مشروع قانون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التي أعاد بوريس جونسون والاتحاد الأوروبي التفاوض عليها في أكتوبر 2019.[1]

- 29 جانفي 2020: صوت أعضاء البرلمان الأوروبي بأغلبية 621 صوتا مقابل 49 (وامتناع 13 عن التصويت) لتمرير اتفاقية الانسحاب والتي ترى مغادرة بريطانيا مؤسسات الإتحاد الأوروبي لكنها لا تزال تخضع لمعظم قواعد الإتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية حتى نهاية العام.

- 01 فيفري 2020: خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 31 جانفي عند منتصف الليل (بتوقيت بروكسل)، أي بعد 3 سنوات و7 أشهر و8 أيام بعد الاستفتاء التي شهد تصويت الناخبين البريطانيين بنسبة 51.89% لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، في 1 فيفري بدأت الفترة الانتقالية أيضا من أجل تحديد العلاقة المستقبلية بين الإتحاد والدول الأعضاء السابقة فيه. واعتبارا من 3 فيفري يجب على المفوضية الأوروبية اقتراح تفويض تفاوضي على المجلس الأوروبي.

- 25 فيفري 2020: وافق الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على إطلاق المفاوضات بشأن العلاقات المستقبلية، بعد 3 أسابيع من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يتبنّى الطرفان تفويضات التفاوض الخاصة بهما للتوصل إلى اتفاق حول العلاقة المستقبلية.

- 05 مارس 2020: تنتهي الجولة الأولى من المناقشات باختلافات ملحوظة، عقدت الجولة الأولى من المفاوضات حول العلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في الفترة من 2 إلى 5 مارس في بروكسل. أعاد الطرفان بقيادة ميشيل بارنييه من الجانب الأوروبي، وديفيد فروست من الجانب البريطاني، التأكيد على ثقتهما المتبادلة وشددا على وجود العديد من نقاط التقارب ونقاط الخلاف.

- 12 مارس 2020: تعطّل الجولة الثانية من المفاوضات بسبب وباء covid-19 وكان هذا المقرر أن يجتمع الأوروبيون والبريطانيون اعتبارا من 18 مارس في تبادل ثانٍ، وهذه المرة في لندن، لكن في مواجهة تطور الفيروس التاجي في أوروبا تمّ إلغاء مثل هذه الاجتماعات المادية، ولم يستبعد المفاوضون إجراء هذه الجولة الثانية عن طريق التداول بالفيديو.

---

[1] Toute leurope.eu/fonctionnement.de-l-ve/brexit-tous-les evenements depuis le referendum, consulté le : 09/05/2022,19:00.

– 20 أفريل 2020: استئناف المفاوضات عن بعد على الرغم من جائحة كوفيد–19 بعد أكثر من شهر من توقف المفاوضات بسبب انتشار وباء covid–19.

– 15 ماي 2020: تقدم ضئيل في الجولة الثالثة من المفاوضات في نهاية الجولة الثالثة من المفاوضات (11–15 ماي).

– 05 جوان 2020: لا يوجد تقدم في المفاوضات خلال التقرير المرحلي في نهاية الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات المخطط لها (2–5 جوان).[1]

– 29 جوان– 2 جويلية 2020: اجتمع المفاوضون البريطانيون والأوروبيون في بروكسل لعقد جولة جديدة من المفاوضات، وقد سافر المفاوض البريطاني ديفيد فروست إلى بروكسل لأول مرة منذ 5 مارس لبدأ مفاوضات جديدة مع نظيره الأوروبي، ومع ذلك في نهاية الأسبوع الأول، لم تتغير مواقف كل من الطرفين.

– 21 جويلية– 23 جويلية 2020: جولة أخرى غير ناجحة من المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على مدى ثلاثة أيام.

– 20 ديسمبر 2020: عدم التوصل إلى اتفاق بحلول الموعد النهائي الذي حدّده البرلمان الأوروبي واستمرار المفاوضات بعد عطلة نهاية الأسبوع أخرى من المحادثات المكثفة، حيث فشل المفاوضون في التوصل إلى اتفاق بحلول الموعد النهائي الذي حدّده البرلمان الأوروبي.

– 24 ديسمبر 2020: "صفقة" بين لندن وبروكسل.

– 01 جانفي 2021: دخلت الاتفاقية المبرمة في 24 ديسمبر بين بروكسل ولندن حيز التنفيذ، ولكن على أساس مؤقت لا يزال يتعين التصويت على الاتفاقية من قبل البرلمان الأوروبي الذي سيدرس النص قبل نهاية فيفري في غضون ذلك، أعطت الدول الأعضاء الـ 27 موافقتها على التطبيق المبكر في المملكة المتحدة، حيث تم فحص النص من قبل مجلس البرلمان في 30 ديسمبر.

– 15 مارس 2021: تشرع المفوضية الأوروبية في إجراءين لانتهاك المملكة المتحدة توترات قوية بين لندن وبروكسل، بعد أقل من ثلاثة أشهر على خروج المملكة المتحدة من السوق الموحدة.

– 29 مارس إلى أوائل أفريل 2021: أعمال شغب حضرية في إيرلندا الشمالية.

– 15 أفريل 2021: صوتت لجنتان في البرلمان الأوروبي لصالح اتفاقية التجارة والتعاون مع المملكة المتحدة.

– 27 أفريل 2021: البرلمان الأوروبي يوافق على اتفاقية التجارة والتعاون مع المملكة المتحدة.

– 28 أفريل 2021: استقالة رئيسة وزراء إيرلندا الشمالية آرلين فوستر.

---

[1] Toute lurope.eu/fonctionnement.de-l-ve/brexit-tous-les evenements depuis le referendum, consulté le : 09/05/2022, 20 :14.

- 05 ماي 2021: تمنح المملكة المتحدة وضع سفير كامل لممثل الإتحاد الأوروبي في لندن.
- 23 جوان 2021: بعد 5 سنوات من استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، لا تزال النقاط قيد المناقشة.
- 21 جويلية 2021: طلبت المملكة المتحدة إعادة التفاوض بشأن بروتوكول إيرلندا الشمالية.
- 6 سبتمبر 2021: طلبت المملكة المتحدة تأجيلا إضافيا لتطبيق بروتوكول إيرلندا الشمالية.
- 1 أكتوبر 2021: يجب على المسافرين الأوروبيين إبراز جواز السفر لدخول المملكة المتحدة.
- 18 ديسمبر 2021: استقالة ديفيد فروست مفاوض خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.[1]

المبحث الثاني: دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

تنص المادة 50 من اتفاقية لشبونة المنظمة لعملية الخروج من الإتحاد الأوروبي، أن الدّولة العضوة التي ترغب في الخروج من الاتحاد الأوروبي بذلك، ظهرت بوادر الاعتراض على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بعد فترة قصيرة من انضمامها لأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتتخلص دوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المطالب التالية.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي

تحتلّ بريطانيا الترتيب الرابع من حيث المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي بعد (ألمانيا، فرنسا وإيطاليا)، بإجمالي مساهمة 17.8 مليار يورو، وبعد تطبيق خصم المساهمة، والمتفق على برامج التمويل مثل قطاع (السياسة الزراعية المشتركة بقدر 4.9 يورو، والقطاع العام بقدر 4.4 يورو)، ليصبح صافي مساهمة بريطانيا 8.5 مليار يورو، وتظلّ بريطانيا عضو في الإتحاد الأوروبي، ومساهما في ميزانيته، حتى انتهاء مفاوضات الخروج، من خلال الأوضاع الاقتصادية القائمة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا، يعتمد الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بنسبة 12.6 على الصادرات لدول الإتحاد الأوروبي مقارنة بـ 1.3 من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ناتجة عن صادرات 27 دولة أخرى إلى بريطانيا، فضلا عن 60% من إجمالي التجارة في بريطانيا مرتبطة بتصويتها في الإتحاد الأوروبي، والتي تمكن بضائعها من دخول سوق الإتحاد الأوروبي (والذي يتجاوز

[1] Toute leurope.eu/fonctionnement.de-l-ve/brexit-tous-les evenements depuis le referendum, consulté le :10/05/2021, 14 :01.

حجمه الـ 500 مليون نسمة، إضافة إلى إتاحة الوصول لـ 53 سوقا خارج الإتحاد الأوروبي)، يضاف لما سبق أن نحو 44% من إجمالي صادرات بريطانيا تذهب لأسواق الإتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

تعتبر الدوافع الاقتصادية أهم مؤشر يؤخذ في الحسبان قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالانضمام أو مغادرة تكتل إقليمي أو اتفاقية تجارية، بحيث يمكن حساب المكاسب والتكاليف سنتا سنتا، وعلى ضوء ذلك يمكن تبرير أي قرار مستقبلي بهذا الخصوص، وبذلك فإن دعاة الخروج من الإتحاد الأوروبي يستندون على نقطتين مهمتين نلخصهما فيما يلي:

1- التخلص من عبء المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي:

تقدّر تكاليف العضوية في الإتحاد الأوروبي بنحو 11% من إجمالي الناتج المحلي الخام لبريطانيا بغض النظر عن شكل المساهمة (مباشرة أو غير مباشرة)، أما التكاليف المباشرة فتمثل المساهمة في ميزانية الإتحاد بما يعادل 1.25% من إجمالي الناتج المحلي (13% من ميزانية الإتحاد)، وبالأرقام متساوي ما معدله 10 مليار جنيه إسترليني سنويا، حيث يطالب أنصار البركسيت تحويل هذه الأموال لدعم الخدمات الصحية والتحويلات الاجتماعية.[2]

أما التكاليف غير المباشرة فتشمل الخسائر والأعباء الإضافية الناتجة عن التشريعات والقوانين الأوروبية المشتركة والتي وجدت بريطانيا نفسها مقيدة بها، مثل القوانين المتعلقة بالعمل، والقيود المفروضة على المعاملات المالية، والسياسية الأوروبية الزراعية المشتركة CAP، وحتى تلك التكاليف الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة بسبب قوانين الهجرة، وتعتبر التكاليف غير المباشرة الأعلى والأخطر على الاقتصاد البريطاني، إذ يعدها بعض الخبراء بنسبة 9.75% من الناتج المحلي الداخلي الخام لبريطانيا، أي ما يعادل ثماني أضعاف المساهمة المباشرة لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] محمد أحمد أيوب عطا الله، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2017م، ص 80.

[2] تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، مركز الإمارات للسياسات، 2016، ص 06.

[3] Bachtler John, Carlos Mendez, Brexit, cohesion policy and regional devolepment in the VK, European research center, 2017, London, p 56.

إنّ تحرير هذه الأموال سوف يسمح باستغلالها داخليا بما يخدم السياسة التنموية المحلية بعيدا عن الإملاءات الأوروبية، كونها أموال الشعب البريطاني وحده، وهو من يوجهها لخدمة مصالحه مع إمكانية مراقبتها ومتابعة القائمين عليها.

2- تباين السياسات الاقتصادية لبريطانيا مع نظائرها الأوروبيين:

يرى المراقبون أن الاقتصاد البريطاني في صحة جيدة مقارنة بباقي دول الإتحاد التي تتخبط في أزمات جمة وصلت بها حد الإفلاس، مثل اليونان التي تلفت مساعدات مالية ضخمة من الإتحاد في شكل خطط إنقاذ، غير أن الطرف البريطاني يرفض دوما المشاركة في هذه السياسات الجماعية وأنه قد حان الوقت للاقتصاد البريطاني أن يؤسس لعهد جديد هدفه الانفتاح على شركاء جدد في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما يعطي استقلالية أكبر للتجارة البريطانية، والعودة إلى دعم الشركاء الأقوياء كالولايات المتحدة والصين وتركيا، وعقد اتفاقيات تجارية معها تكون أنفع مقارنة باتفاقيات الشراكة مع الجانب الأوروبي.

إنّ تحرّر بريطانيا من قيود الإتحاد الأوروبي سوف يسمح لها ببناء نموذجها الاقتصادي الذي ثبت عدم توافقه من التوجه الأوروبي الذي يشجّع الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الشركات المحلية الصغيرة، كما أن القطاعات الزراعية والصيد البحري قد تضرّر بشكل كبير سببه القيود الأوروبية المفروضة من طرف الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحرير سوق لندن المالي من القيود المالية والمصرفية الأوروبية باعتباره القلب النابض لاقتصاد المملكة المتحدة، كل ذلك سوف ينعكس إيجابيا على مناخ الأعمال في بريطانيا خدمة لمصلحة المواطن والدولة.[1]

المطلب الثالث: الدوافع الإيديولوجية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

يرى الكثير من الخبراء أن لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي دوافع إيديولوجية والتي عكست الصراع الإيديولوجي بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي (شركائها الأوروبيين)، وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا، كما أن النزعة القومية البريطانية لم تسمح للمملكة المتحدة بالانصهار في فلك الإتحاد الأوروبي وتحقيق الاندماج الفعال، وتتلخص هذه الأسباب في: [2]

[1] Bachtler John, Carlos Mendez, Brexit, cohesion policy and regional devolepment in the VK, European research center, 2017, London, p 56.

[2] رمزي سمير، التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البركسيت، مركز البديل للتخطيط والدراسات، بيروت، 2017، ص 20.

1- السيادة:

يعتبر أنصار البريكسيت أن الإتحاد يهدّد السيادة البريطانية ويقود السلطات المحلية والمؤسسات الوطنية داخليا وخارجيا، بحيث انتقلت الكثير من السلطات إلى أروقة السلطة المركزية للاتحاد الأوروبي في بروكسل، وهذا بمجرد التوقيع على معاهدات الإتحاد.

من جهة أخرى فإن السلطة التنفيذية الجديدة للاتحاد والمسماة "المفوضية الأوروبية" والتي أصبحت تستأثر بصلاحيات واسعة لا تخضع للرقابة والمساءلة من قبل الناخبين البريطانيين ولا حتى النواب ومجلس العموم البريطاني، بالرغم من انتخاب ممثلين بريطانيين في البرلمان الأوروبي.

بهذا وجدت التشريعية في لندن نفسها مقيدة بقوانين ومعاهدات خارجية، وهو ما يعتبر انتقاصا للسيادة الداخلية، بين عامي 1993م و2014م، هناك 231 مشروع قانون المملكة ما هي إلا نتيجة لإملاءات أوروبية ومعاهدات جماعية موقعة، كما يؤكد الخبراء أن عدم انضمام بريطانيا للاتحاد النقدي الأوروبي فتح الباب أمام أعضائه لاتخاذ القرارات المصيرية والإستراتيجية بعيدا عن المشاركة البريطانية، وفي ذلك تراجع لدور المملكة الريادي أوروبيا وهو ما لم يستحسنه كثير من الساسة البريطانيين.

2- القومية:

رغم الانفتاح الكبير للمجتمع البريطاني على مختلف الثقافات الأوروبية والعالمية، إلا أنه يوجد شعور دفين بالتمييز وعدم الانتماء إلى الفضاء الأوروبي لدى الفرد البريطاني، معززة بذلك روح الانتصار للقومية البريطانية وإحياء للإمبراطورية التي حكمت العالم لعهود طويلة، فالفكر والثقافة البريطانية لا يمكنها الانصهار في الفلك الأوروبي الهجين الذي يمحو الشخصية البريطانية ويحجبها في ظلّ الوافد الأوروبي الجديد[1].

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية

من المقرر أن تنتهي الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر 2020، ولا تزال المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي على حالها في المفاوضات بهدف الاتفاق على معاهدة (أو مجموعة معاهدات) تكون جاهزة لذلك وتدخل حيّز التنفيذ عند انتهاء الفترة الانتقالية، مع وجود اختلافات كبيرة في المفاوضات الرئيسية، وقال يورس جوتسون في 10 ديسمبر أن الوقت قد حان للجمهور والشركات تستعد

[1] رمزي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 20.

لسيناريو "بلا صفقة" في 1 جانفي 2021، بغض النظر عما إذا تمّ التوصل إلى اتفاق أم لا، نهاية الفترة الانتقالية سوف تجلب العديد من التغيرات التي تؤثر على التجارة والسفر والترتيبات الأخرى بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي ويقدم هذا الموجز لمحة عامة عن التغيرات الرئيسية وتخطيط كل من المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي لنهاية الفترة الانتقالية.

المطلب الأول: استعدادات المملكة المتحدة لنهاية المرحلة الانتقالية

وقد تتضمن هذه الاستعدادات ما يلي: [1]

1- الترتيبات الحدودية الجديدة:

في 12 جوان أعلنت الحكومة عن ترتيبات حدودية جديدة لبريطانيا العظمى قدم في نهاية الفترة الإنتقالية. وقد تشمل هذه الضوابط الحدودية للإتحاد الأوروبي السلع، وسيتم تقديمها على ثلاث مراحل لمنع الشركات مزيدا من الوقت للاستعداد.

اعتبارا من جوان 2021 استورد التجّار سلعا عادية تغطي كل شيء الملابس إلى الأجهزة الإلكترونية تحتاج إلى التحضير للمتطلبات الجمركية الأساسية، كالمحافظة على سجّلات كافية للسلع المستوردة، وسيكون لها ما يصل إلى ستة أشهر لاستكمال البيانات الجمركية. يمكن تأجيل أي مدفوعات التعريفة الجمركية حتى تمّ إصدار البيان الجمركي. وسيكون هناك فحص على البضائع الخاضعة للرقابة مثل: الكحول والتبغ، وستحتاج الشركات أيضا إلى التفكير في كيفية حسابها ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة. حيث سيكون هناك أيضا فحوصات مادية عند نقطة الوجهة أو الأماكن الأخرى المعتمدة على جميع الحيوانات والنباتات الحية عالية الخطورة.

اِعتبارا من أفريل 2021 جميع المنتجات من أصل حيواني مثل اللحوم والحيوانات الأليفة، الغذاء أو العسل أو الحليب أو جميع النباتات والمنتجات النباتية الخاضعة للوائح سيتطلب أيضا إشعارا مسبقًا والوثائق الصحية ذات الصلة.

في جويلية 2021: سيتعين على التجار الذين ينقلون جميع السلع تقديم إعلانات في نقطة الاستيراد ودفع الرسوم الجمركية ذات الصلة، إقرارات الأمن والسلامة الكاملة سوف يكون مطلوب، أما بالنسبة للسلع

[1] Briefing paper, End of brexit transition : key changes and preparations, Hause of commons library, 21 decembre 2020, p 8.

الصحية وسلع الصحة النباتية، سيكون هناك ملف زيادة الفحوصات الفيزيائية وأخذ العينات: فحوصات الحيوانات والنباتات وستجرى منتجاتهم في مراكز مراقبة الحدود.

ستكون هناك حزمة دعم جديدة بقيمة 50 مليون جنيه اِسترليني لتعزيز قدرة الجمارك قطاع–وسيط بما في ذلك المخلصين الجمركيين ووكلاء الشحن والطرود السريعة العاملين– سيدعم هذا التمويل الوسطاء بالتوظيف والتدريب وتوريد معدات تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في التعامل مع الإقرارات الجمركية. قالت الحكومة أنها فعلت تقديم 84 مليون جنيه إسترليني إجمالا لتنمية قطاع الوسيط الجمركي ليشمل الإتحاد الأوروبي التجارة بعد 2020.

وقالت الحكومة أنها التزمت أيضا ببناء مرافق حدودية جديدة في غريت بريطانيا لإجراء الفحوصات المطلوبة مثل الامتثال الجمركي، والعبور، فضلا عن تقديم الدعم المستهدف للموانئ لبناء بنية تحتية جديدة. أين قالت الحكومة أنه لا توجد مساحة في الموانئ للبنية التحتية الجديدة، فإنها ستبنى جديدة المواقع الداخلية، حيث سيتم إجراء عمليات الفحص والأنشطة الأخرى، قالت إنها كانت تتشاور مع الموانئ في جميع أنحاء المملكة المتحدة للاتفاق على البنية التحتية المطلوبة.

قال مايكل جوف أن الإعلان كان "خطوة مهمة" نحو الحصول على المملكة المتحدة مستعدة لنهاية الفترة الإنتقالية، لكنه قال لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعيّن القيام به والذي تمّ إجراؤه بواسطة كل من الحكومة والصناعة لتكون جاهزا.[1]

2- الحملة الإعلامية:

في بيانه الصادر في جويلية، قال السيد جوف إن الحكومة تطلق جمهورا جديدا كبيرا حملة إعلامية: "بداية المملكة المتحدة الجديدة: فلنبدأ". قال أن هذا من شأنه أن "يجعل التأكد من أن كل شخص لديه الحقائق التي يحتاجون إليها حول الإجراءات التي علينا جميعا اتخاذها بالترتيب لتكون مستعدا"، وقال أن الحملة ستستكمل بنشر خبراء في مجال تقديم الدعم الفردي للأعمال وسلاسل التوريد الخاصة بهم، لضمان ذلك قد اتخذوا الترتيبات التي من شأنها أن تساعد في الحفاظ على عملياتهم.

[1] Briefing paper, End of brexit transition : key changes and preparations, Hause of commons library, 21 decembre 2020, op, cit, p 9-10.

وحذر بيان صحفي صادر عن الحكومة في 18 أكتوبر من أن وقت الإستعداد ينفذ، وقالت أن الحكومة كانت تطلق أحدث مرحلة من نشرها العام حملة إعلامية للتأكيد على الحاجة الملحة المتزايدة للتحضير للإنتقال، مع شعار "الوقت ينفذ".

وذكر البيان الصحفي أيضا أن رئيس الوزراء والسيد جوف سينا قشان الاستعدادات في مكالمة مع الشركات ويطلب منهم "تكثيف جهودهم للاستعداد للتغيرات والفرص فيما يزيد قليلا عن 8 أسابيع"، حيث أرسل حوالي 200 ألف متداول يتاجرون مع الإتحاد الأوروبي لتحديد الجديد وتطبيق القواعد الجمركية والضريبية وكيفية التعامل معها. قال هذا يتبع توجيه واضح من رئيس الوزراء بأن المملكة المتحدة يجب أن تستعد لمغادرة الإتحاد الأوروبي دون اتفاق تجاري بعد استنتاجات المجلس الأوروبي في 16 أكتوبر، والتي "تركنا بلا أساس لمواصلة المفاوضات التجارية إذا لم يكن هناك أساس تغيير في الموقف التفاوضي للإتحاد الأوروبي (قطعت المملكة المتحدة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي و لكن وافقوا على استئنافها مرة أخرى في 21 أكتوبر).[1]

تضمن البيان الصحفي اقتباسا من مايكل جوف، الذي أشار إلى التحدّيات والفرص التي تتيحها المملكة المتحدة مغادرة السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي والإتحاد الجمركي "في 75 يوما فقط". قال: "إن الوقت ينفذ لكي تتحرك الشركات". وأكّد البيان الصحفي أن هناك إجراءات محددة ليتعين على الشركات اتخاذها الآن، ما إذا كانت المملكة المتحدة قد غادرت الإتحاد الأوروبي على الطراز الأسترالي (لا توجد اتفاقية تجارة حرة) أو على النمط الكندي (اتفاقية التجارة الحرة). حيث كانت الإجراءات الشركات على النحو التالي:

- إذا كنت تبيع سلعا إلى الإتحاد الأوروبي، فيجب عليك الاستعداد لإجراءات جمركية جديدة. زيادة Gov–uk للتحقق من الرسوم والإجراءات الجمركية لتصدير البضائع الخاصة بك في جميع أنحاء العالم اعتبارا من 1جانفي 2021.
- إذا كنت تسافر إلى الإتحاد الأوروبي لأغراض العمل، فسوف تحتاج إلى التحقق مما إذا كنت بحاجة إلى تأشيرة أو تصريح العمل والتقدم إذا لزم الأمر.
- إذا كنت توظّف مواطنين أجانب، فسوق تحتاج إلى إعداد عملك لتنفيذ نظام الهجرة الجديد. من 1 جانفي 2021، إذا كنت تريد لتوظيف أي شخص من خارج المملكة المتحدة بما في ذلك من الإتحاد الأوروبي، يجب أن تكون منزلا مكتب كفيل مرخص.

[1] Briefing paper, op, cit, p 11–12.

- إذا كنت تقدم خدمات في الإتحاد الأوروبي، فيجب عليك التأكد من أن مؤهلاتك هي الآن معترف بها من قبل لوائح الإتحاد الأوروبي لتكون قادرًا على ممارسة أو خدمة العملاء في الإتحاد الأوروبي.

حيث نشرت الحكومة المزيد من المواد الإعلامية في نوفمبر، بما في ذلك أشرطة الفيديو للشركات حول التجارة مع الإتحاد الأوروبي ومجموعة أدوات اتصالات محلية مع التفاصيل والإجراءات للشركات والأفراد. سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول استيراد وتصدير البضائع وقطاعات محددة كما تمّ عقدها، ثم نشر تسجيلات الجلسات عبر موقع youtube.

لمزيد من المناقشة حول استعدادات المملكة المتحدة للتغيرات على الحدود بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي، فإن التأثير الأوسع لنهاية الفترة الانتقالية على التجارة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي والتأثيرات المحتملة للصفقة (عدم وجود صفقة) أنظر ورقة إحاطة مكتبة العموم 9083، نهاية انتقال خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: استعدادات الإتحاد الأوروبي لنهاية الفترة الإنتقالية

وتتضمن ما يلي: [2]

1- الاتصال على الإستعداد في نهاية الفترة الإنتقالية:

تؤكد المفوضية الأوروبية أنه "سيكون هناك نطاق واسع وبعيد المدى والعواقب على الإدارات العامة والشركات والمواطنين اعتبارا من 1 جانفي 2021م، بغضّ النظر عن نتيجة المفاوضات"، في 9 جويلية نشرت بلاغا بتاريخ "الاستعداد في نهاية الفترة الانتقالية"، وأشار الاتصال إلى أن حتى لو توصّل الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بحلول نهائية عام 2020 م إلى اتفاق "طموح الشراكة" التي تغطي جميع المجالات المنصوص عليها في الإعلان السياسي المحدد إطار عمل للعلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة (وافقت عليها المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي جنبًا إلى جنب مع غرب استراليا في أكتوبر 2019)، من شأن مثل هذه الاتفاقية أن تخلق علاقة ستكون للغاية تختلف عن تلك "المشقة من مشاركة المملكة المتحدة في السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي والإتحاد الجمركي، وقالت إن ذلك لا محالة، من شأنه أن "يخلق حواجز أمام التجارة في السلع والخدمات والتنقل والمبادلات عبر الحدود التي لا وجود لها اليوم".

---

(1) Briefing paper, op, cit, p 11.

(2) Brifing paper, op, cit, p 12.

وقالت اللجنة أنه من الضرورة أن يكون جميع أصحاب المصلحة على دراية بـ "واسعة النطاق والتغيّرات بعيدة المدى التي ستظهر في ظلّ أي سيناريو" بغضّ النظر عن النتيجة من المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، كان الهدف من الاتصال هو تسليط الضوء على مجالات التغيير الحتمي وتسهيل الجاهزية والاستعدادات من قبل المواطنين والجمهور والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين. وقالت أن الشركات يجب أن تعيد النظر في خطط الاستعداد الحالية الخاصة بهم.

وقالت المفوضية أنها تراجع جميع إخطارات أصحاب المصلحة لـ 102 المنشورة خلال مفاوضات الانسحاب عندما كان هناك خطر اِنتهاء تلك المفاوضات بدون صفقة، وقالت أن معظم هذه الأمور لا تزال ذات صلة بنهاية الفترة الانتقالية.[1]

2- إشعارات جاهزية العمولة:

نشرت اللجنة 89 "إشعار استعداد" لأصحاب المصلحة بحلول 10 ديسمبر.

تمّ تحديد الإشعارات المنشورة مسبقًا قبل انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، حيث تغطي إشعارات الجاهزية مجموعة واسعة من قطاعات السياسة المختلفة والمسائل الفنية وتحتوي على معلومات مفصّلة حول ما يجب على الإدارات والشركات والمواطنين القايم به تم بالاستعداد للتغيرات في نهاية العام، وتشمل هذه الإخطارات على الهواء، النقل، وإدارة الأصول، والطيران والأمن البحري والمواد الكيميائية وحقوق النشر وحماية البيانات وأنظمة تداول الانبعاثات ومجالس الأشغال الأوروبية، والأسمدة والأسلحة النارية والكائنات المعدلة وراثيا وحركة الأحياء، صحة الثبات، النقل بالسكك الحديدية، المواد من أصل بشري وضريبة القيمة المضافة.

وأوضح أن المفوضية كانت تعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لإبلاغ المواطنين والشركات عن عواقب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

"إشعارات الاستعداد" تمّ نشرها بجميع اللغات الرسمية للإتحاد الأوروبي، ومنذ جويلية تمّ إصدار المفوضية والقيام بجولة افتراضية "جولة في العواصم" لمناقشة خطط استعداد الدول الأعضاء، وقال إن المفوضية أطلقت أيضا عددا من حملات التوعية وكثفت التواصل مع أصحاب المصلحة خلال الأشهر الأخيرة". قدمت التدريب والتوجيه لإدارات الدول الأعضاء وسيواصل تنظيم ندوات قطاعية مع جميع الدول الأعضاء على المستوى الفنّي للمساعدة في ضبط تنفيذ الجاهزية والتدابير، ولاسيما في مجالات التفتيش على الحدود للأشخاص والبضائع.

(1) Brifing paper, op, cit, p 13.

3- لا توجد خطط طوارئ صفقة:

في 10 ديسمبر نشرت اللجنة إجراءاتها الطارئة في حال عدم وجودها اتفاقية العلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي سارية في نهاية الفترة الانتقالية، وقال أنه كان هناك الآن قدر كبير من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت الصفقة ستكون في مكانها بالنظر إلى الوقت القصير حتى نهاية الفترة الانتقالية، اقترحت أو رسولافون دير لاين أنه حتى لو تمّ الاتفاق على صفقة، فلن يكون هناك "ضمان" يمكن أن تدخل حيّز التنفيذ الوقت، وأوضح البيان الصحفي للمفوضية أنه في حين أن سيناريو "عدم وجود صفقة" سوف يتسبّب في اضطرابات العديد من المجالات، قد تتأثر بعض القطاعات بشكل غير متناسب "بسبب عدم وجود حلول احتياطية مناسبة ولأنّ أصحاب المصلحة لا يستطيعون ذلك في بعض القطاعات أنفسهم يتخذون تدابير مخففة". لذلك كانت تدابير الطوارئ تهدف إلى التخفيف من حدة خطر الاضطرابات في قطاعات الاتصال الجوّي الأساسي، وسلامة الطيران، والربط الأساسي للطرق ومصايد الأسماك يجب ألا يتم إبرام صفقة مع المملكة المتحدة في 1 جانفي. ونشرت اللجنة بلاغا يحدّد الإجراءات وكذلك مسودة اللوائح لكل من القطاعات الأربعة، وهذه تتطلب موافقة المجلس الأوروبي البرلمان، وأوضح اِتصال المفوضية أن الإجراءات تسترشد بها المبادئ التالية:

- لا يمكن لتدابير الطوارئ أن توفّر الاستمرارية أو تكرّر فوائد الإتحاد الأوروبي العضوية أو الفترة الانتقالية. ولا يمكنهم توفير هذا الوضع مفيدة مثل تلك التي تنص عليها اتفاقية الشراكة. ولذلك أوضح أن التدابير الاحترازية يمكن أن تكون من حيث المبدأ "أبعد ما تكون أبدا" مما عرضه الإتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة في مسودة نص الاتفاقية بشأن الشراكة الجديدة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة المنشورة في 18 مارس.
- يجب أن تستهدف تدابير الطوارئ التجنّب أو التخفيف من حدّة الاضطرابات غير المتناسبة الناتجة عن سيناريو عدم وجود صفقة، ويجب أن تسعى فقط للقيام بذلك حيث لا يمكن معالجة هذه الآثار أو التخفيف من حدّتها من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية أو المتعددة الأطراف القائمة أو المناسبة لإجراءات الاستعداد.[1]

وأوضح البلاغ أن المفوضية لا ترى حاجة لأيّ شيء آخر على مستوى الإتحاد الأوروبي "تدابير الطوارئ التشريعية من تلك المقترحة في 10 ديسمبر، حيث ستواصل العمل مع الدول الأعضاء بهدف ضمان ذلك المواطن، لا تؤدّي الإجراءات إلى تفويض السوق الموحدة.

---

[1] Briefing paper, op, cit, p 14.

وستبقى المفوضية والدول الأعضاء على اتصال وثيق لتنسيقها الرد على أي قضية قد تنشأ وتحديد أفضل لمعالجتها بالنسبة إلى فترة ما قبل وبعد إنهاء الفترة الانتقالية مباشرة، أنشأت المفوضية الخطّ الساخن لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لاستخدام الإدارات المركزية للدول الأعضاء، مما يمنحها سريعا الوصول إلى الخبرة في الهيئة، سيتم تشجيع مواطني الإتحاد الأوروبي والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين على الاتصال بهم، وتنشر اللجنة على موقعها على شبكة الإنترنت نظرة عامة على نقاط الاتصال الوطنية بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي التي أنشأتها الدول الأعضاء.

4-إستجابة المملكة المتحدة لخطط الإتحاد الأوروبي للطوارئ بدون صفقة:

قدم مايكل جوف أدلة شفوية إلى لجنة المستقبل في مجلس العموم العلاقة مع الإتحاد الأوربي في 17 ديسمبر 2020، ردا على سؤال حول اقتراح الإتحاد الأوروبي بعدم وجود صفقة وقالت الحكومة إن إجراءات الطوارئ الخاصة بالطيران والنقل البري والثروة السمكية سوف "ينظر عن كثب" إلى هؤلاء في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، قال إن الحكومة من شأنه "يأخذ نظرة إيجابية للغاية من تبادل تلك المواقف".

كان اقتراح الطوارئ بشأن مصايد الأسماك "سببا لمزيد من الخلاف". ومع ذلك، قال ستتعامل الحكومة معها "بطريقة عملية".

ردًّا على سؤال عما إذا كانت الحكومة يتعرض أي تدابير طوارئ محتملة لها، وأشار السيّد جوف إلى قرار الحكومة تنظيم ضوابط الاستيراد وتدقيقات للأشهر السنة الأولى ولاحظت أن الإتحاد الأوروبي لا يتخذّ نهجا مماثلا.

وقال إنه إذا اتخذ الإتحاد الأوروبي قرارات أخرى "تساعدنا وتساعد أعمالنا" فإن المملكة المتحدة تتخذ نهج "سيكون بناءا وعمليا في الاستجابة".[1]

[1] Brifing paper, op, cit, p 16.

المطلب الثالث: التغيرات الرئيسية في نهاية الفترة الانتقالية

تتمثل فيما يلي: [1]

1- ترك السوق الموحدة والإتحاد الأوروبي:

ستغادر المملكة المتحدة السوق الموحدة والإتحاد الجمركي للإتحاد الأوروبي عند الفترة الانتقالية، سيكون هذا هو الحال سواء كانت هناك اتفاقية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة أم لا، الهدف المعلن للحكومة لاتفاقية التجارة الحرة (FTA) مع الإتحاد الأوروبي، على غرار اتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وكندا واليابان.

عند تقديم التوجيهات المقترحة للمفوضية للمفاوضات بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي في فيفري 2020، أوضح كبير مفاوضي الإتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، أنه حتى مع وجود "الأفضل في فئتها" اتفاقية التجارة الحرة، سيكون لدى المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي الآن سوقان منفصلان. هذا يعني أنه لن يكون "العمل كالمعتاد".

أبرز السيد بارنييه أمثلة على ذلك سوف تتغير نتيجة لذلك، بما في ذلك:

- الحاجة إلى الإجراءات الجمركية وقواعد المنشأ ولإجراء فحوصات تنظيمية للسلع البريطانية التي تدخل الإتحاد الأوروبي.
- سيخضع الوصول إلى سوق الإتحاد الأوروبي بشهادة وتفويض من السوق وأنشطة الإشراف.
- لن يكون هناك تنسيق أو اعتراف متبادل بالقواعد.
- لن يتمتع موردو الخدمات المالية في المملكة المتحدة بحقوق جواز السفر الخاصة بهم بعد الآن تستخدم للتمتع بها بموجب تشريعات الإتحاد الأوروبي.

[1] Brifing paper, op, cit, p 16.

قال بارنييه إن هذه كانت "النتائج التلقائية والآلية للملكة المتحدة اختيارات"، ومع ذلك، قال إنه كلما استمر الأمر المشترك بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي معايير الجودة الأعلى لدخول المملكة المتحدة إلى سوق الإتحاد الأوروبي.[1]

2- استبدال الاتفاقيات الدولية:

سيتوقف تطبيق الاتفاقيات الدولية للإتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة في نهاية الفترة الانتقالية. هذا العدد يزيد عن الألف، لكن الكثير منها ليس بشكل مباشر ذات الصلة بالمملكة المتحدة، تم استبدالها أو أنها اتفاقيات أو بروتوكولات تكميلية للاتفاقيات القائمة. في جانفي 2019، قالت الحكومة أن هناك في الجوار 400 معاهدة من اتفاقيات الإتحاد الأوروبي ذات تأثير مباشر على المملكة المتحدة، ولكن عددا أقل بكثير من أكثر من ذلك قضية مادية فورية تتعلق بوقت مغادرة المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي. في مارس 2019، الحكومة أصدرت قائمة تضم 158 اتفاقية دولية عبر مجالات سياسية مختلفة تسعى من أجل استبدال الترتيبات الحالية إذا غادرت المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي بدون صفقة.

كما أشار إلى عدد غير محدد من الاتفاقيات الإضافية في سياسة معينة المناطق. تضمنت القائمة 39 اتفاقية تجارية تغطي أكثر من 70 دولة اتفاقيات في مجال الطيران والتعاون النووي المدني والجمارك والبيئة ومصايد الأسماك والغذاء، والتأمين والملكية الفكرية والعدالة والتعاون في الشؤون الداخلية والأراضي...الخ. قدمت الحكومة تحديثات لهذه القائمة تشير إلى حالة اللعب في المفاوضات وما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاقات، أنظر ورقة مكتبة كومتر CBP8370 المملكة المتحدة استبدال الاتفاقيات الدولية للإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، والتي قدت ملخصا عن حالة اللعب في التوصل إلى هذه الاتفاقيات في سبتمبر 2019. وهذا ما يشير إلى أن معظم الاتفاقيات المحددة المتعلقة بالخدمات الجوية والتأمين والتعاون النووي والنقل البري، العديد من الاتفاقيات الخاصة بمصايد الأسماك كانت أيضا على وشك الانتهاء، وتوقفت الحكومة عن تحديث هذه الصفحات في ماي 2020.[2]

[1] Brifing paper, End of brexit transition : key changes and preparations, Hause of commons library, 21 decembre 2020, op, cit, p 4-5.

[2] Brifing paper, op, cit, p 9.

خلاصة الفصل:

بعدما درسناه في هذا الفصل نستنتج أن عملية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في ظل التأكيد على أن هذا الخروج نهائي ومحسوم وغير قابل للتراجع أو المراجعة، وذلك في ضوء التصريحات المتتالية خلال الفترة الماضية لرئيسة الوزراء البريطانية، وهو حتى الآن يعدّ أول حالة لخروج دولة أوروبية من الإتحاد الأوروبي الذي قد اعتاد على التوسع تدريجيا حتى وصلت عضويته إلى 28 دولة ولم يشهد من قبل أي حالة انسحاب من صفوفه، بل الحالة الأولى جاءت من دولة أساسية والتي تتمثل في المملكة المتحدة.

كما مرّ البريكسيت بفترة انتقالية، حيث كان الإتحاد الأوروبي في هذه الفترة يتعامل مع المملكة المتّحدة على أنّها عضو في الإتحاد باستثناء الاشتراك في مؤسسات الإتحاد الأوروبي وهياكل الحكم، الفترة الانتقالية تساعد الإدارة والأعمال والمواطنين على التّعوّد والتّأقلم مع انسحاب المملكة المتحدة.

الفصل الثالث

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: تداعيات البريكسيت على بريطانيا.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبريكسيت على مختلف القطاعات.

المبحث الرابع: نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الأوروبية البريطانية ما بعد البركسيت.

تمهيد:

بعد دراسة الاقتصاد البريطاني في ظل الاقتصاد الأوروبي وأزمة البريكسيت، سنقوم بدراسة تداعيات البريكسيت، فإذا كان بعض المحليين يركزون على تداعيات البريكسيت على الاقتصاد البريطاني بصفته الحلقة الأضعف في الاتفاق مقارنة بالاتحاد الأوروبي، فلا يجب التغاضي عما سيتركه من آثار بالغة على الشركاء الأوروبيين، كيف لا وهي تعمل جاهدة على تدعيم صفها باقتصادات ودويلات مجهرية تكاد تقدم إضافة لأوروبا الموحدة، فإذا بها تفقد ثاني أكبر الفاعلين بالمجموعة.

في هذا الفصل سوف نركز على ما سيتركه البريكسيت من انعكاسات على الجانبين قصد إبراز حقيقة هاته الوضعية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: تداعيات البريكسيت على بريطانيا.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبريكسيت على مختلف القطاعات.

المبحث الرابع: نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الأوروبية البريطانية ما بعد البركسيت.

المبحث الأول: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي.

اختلفت الآراء ووجهات النظر من كل الطرفين(بريطانيا والاتحاد الأوروبي)حول الآثار السلبية على الاقتصاديين، خاصة وأن بريطانيا تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية.

المطلب الأول: التداعيات على ميزانية الاتحاد الأوروبي.

تأثر ميزانية الاتحاد الأوروبي العامة، حيث أن المملكة المتحدة تساهم بمساهمة كبيرة بشكل سنوي، وقود بلغت مساهمة المملكة المتحدة عام 2015م حوالي 8.2% مليار يورو ومثلها تقريبا عام 2016م، وهو ما يمثل 12% من ميزانية الاتحاد الأوروبي، لكن معسكر البقاء في الاتحاد الأوروبي وقبل إجراء الاستفتاء قد بين أن جزء كبير من الميزانية التي تساهم بها بريطانيا لميزانية الاتحاد الأوروبي ترجع لخدمات ومشاريع الاتحاد الأوروبي في كافة أجزاء المملكة، لكن معسكر الخروج من الاتحاد الأوروبي قال في حينه أن المملكة بهذه الأموال يمكنها بناء مدارس ومستشفيات في داخل المملكة.

سيكون هناك تراجع في معدل النّمو في دول الإتحاد الأوروبي بقدر أقل من بريطانيا مع ارتفاع حدة المخاطر السياسية في دول الجنوب الأوروبية الناجمة عن ارتفاع تكلفة الإقراض والخشية من الاندفاع نحو خروج دول أخرى من الاتحاد. ويتوقع جونتر أوتينجر، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الميزانية، أن الدول الأعضاء الـ 27 المتبقية في الاتحاد الأوروبي يستعين عليها دفع بعض الإسهامات المالية البريطانية للاتحاد بعد خروجها منها.[1]

وبالتالي خروج محتمل لبريطانيا يؤثر على المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي جغرافيا، ديموغرافيا واقتصاديا تقلص المساحة الجغرافية للاتحاد من 4.5 مليون كلم² إلى 4.2 مليون كلم ²، انخفاض عدد السكان من 450 مليون إلى حوالي 443 مليون، إذا كان الاتحاد الأوروبي بـ 28 دولة سنة 2016 يمثل 17.6% من الناتج المحلي العالمي، فإنها ستنخفض إلى 14.5% في حالة خروج بريطانيا منه.[2]

---

[1] محمد أحمد أيوب عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[2] إيمان مرابط، رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد العاشر، جانفي 2017، ص 441.

الجدول رقم04:المساهمون الرئيسيون في الميزانية الأوروبية(مليون يورو)

الدول	2014	2015	2016	المعدل
ألمانيا	25816	24283	23274	24458 (%21.1)
فرنسا	19574	19012	19476	19354 (%16.7)
إيطاليا	14368	14231	13939	14179 (%12.2)
المملكة المتحدة	11342	18209	12759	14103 (%12.2)
إجمالي المساهمات الوطنية	116532	118604	112080	115739 (%100)

Source : commision, financial reports, la yaut, athor.

تمثل المساهمات الوطنية 82% من موارد الاتحاد الأوروبي لهذا علينا أن نضيف الموارد الخاصة التقليدية، والتحويلات والمنتجات المختلفة مثل: الغرامات والمساهمات الخارجية.

على الرغم من الخصم، لا تزال المملكة المتحدة مساهما صافيا رئيسيا في الميزانية الأوروبية، وتعدّ ثاني أكبر مساهم صافي، بعد ألمانيا ومتقدمة مباشرة على فرنسا إجمالي المساهمة الصافية 38.7 مليار يورو، على مدى 5 سنوات (2012/2016).[1]

الجدول رقم 05:مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي

السنة	المساهمات الإجمالية مليار جنيه	استيرادات مليار جنيه	مقبوضات القطاع العام مليار جنيه	صافي المساهمة مليار جنيه
2013	18.1	−3.7	−4	10.5
2014	18.8	−4.4	−4.6	9.8
2015	17.8	−4.9	−4.5	8.5
2016	20.5	−4.8	−4.6	11.2
2017	18	−6.1	−4.8	7.3
2018	18.6	−4.4	−5.2	9.4
2019	19.8	−4.7	−5.2	9.8
2020	20.3	−5.1	−5.4	9.8

Source : John Sjpjjringford, the Edconomics consequences of leaving the EV, the final **report of the CER commission on brexit 2016, 21 apjril, p 104.**

[1] Nicola-Jean BRJEHON, the Bodgetory Impact of the Brexit on the European union, FONATION ROBERT SCHOMAN, European issues, n° 445, 5 dejcember 2017, p 23.

يبين لنا الجدول أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يشترك عدة آثار على موازنة الاتحاد الأوروبي، حيث من المنتظر على المدى القصير أن تنخفض الإيرادات السنوية لموازنة الاتحاد الأوروبي في المدى المتوسط بـ 10 مليار يورو، أي (من 6% إلى 7%) من الموازنة الحالية، كما ترجم انخفاض كبير في مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي سنة 2016، أما على المدى المتوسط فسيترك قرار الخروج مجموعة من الآثار، إذ سيؤدي خروج بريطانيا إلى حدوث فجوة تمويل دائم للسنوات القادمة، وانخفاض في إجمالي الدخل القومي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تغيير ديناميكيات المفاوضات في مجلس الاتحاد الأوروبي، وقبل إتمام عملية الخروج يتوجب على بريطانيا الوفاء ببعض الالتزامات المالية في موازنة الاتحاد الأوروبي التي وعدت بها من قبل اتخاذ قرارها في الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيث تقدر هذه الفاتورة بقيمة 60 مليار يورو.[1]

المطلب الثاني: التداعيات على الناتج المحلي الإجمالي.

بقيمة إجمالية قدرها 2,8 تريليون دولار أمريكي عام 2020 من الناتج المحلي الخام (GDP) تأتي المملكة المتحدة كخامس أكبر اقتصاد في الترتيب العالمي، وثاني أكبر اقتصاد في أوربا بعد ألمانيا، بنسبة قدرها 15% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي[2]، كما سجلت نسبة تعافي مشجعة من الركود الذي سببته جائحة كورونا وتشير التوقعات وصوله 4,7% سنة2022 متفوقا على ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (3,8 و4,0% على التوالي) ما يؤكد قوة ومرونة الاقتصاد البريطاني وقدرته على مساعدة الاقتصاد الأوربي وباقي الشركاء وقت الأزمات.

شكل رقم (13): تطور (GDP) لكل من الإتحاد الأوربي وبريطانيا والو.م.أ بين 2014-2022.

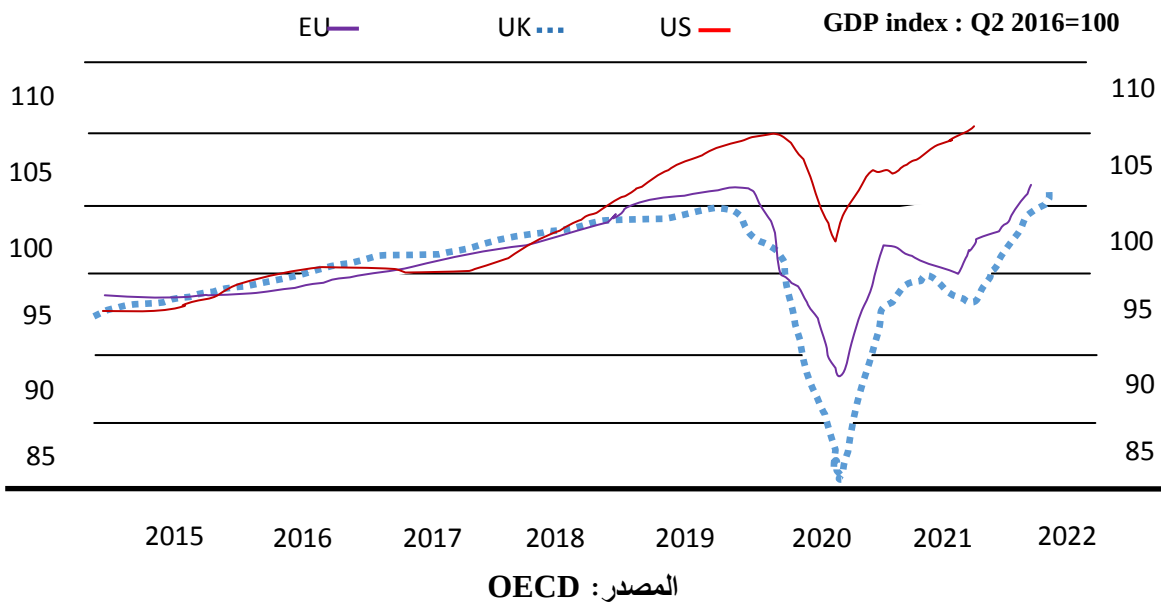

المصدر: OECD

[1] بوخاري لحلو، عجنق كلثوم، عابد فاطمة، انعكاسات البريكسيت على موازنة الاتحاد الأوروبي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، على الموقع: https://www.politics.dz.com ، تاريخ الإطلاع: 2022/05/10، على الساعة: 09:00.

[2] Anand Menon & al : **Brexit and beyond**, UK in a Changing (2021), P 104.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الإتحاد الأوربي في الفترة ما بعد البريكسيت على غرار معظم دول العالم، إلا أن تفسير ذلك لا يعود بالدرجة الأولى إلى خروج بريطانيا ومغادرتها الإتحاد كون هذه الفترة غلبت عليها آثار كوفيد-19 بالإضافة إلى الآثار التي خلفها البريكسيت حيث تراجع الناتج الخام الإجمالي للاتحاد الأوربي حوالي عشر(10) نقاط مئوية ولم يحقق درجة عالية من التعافي على غرار الاقتصاد الأمريكي الذي سجل معدلات تعافي أحسن، وهذا ما فسره كثير من المحللين بالأثر الطويل الأجل للبريكسيت على الاقتصاد الأوربي.

المطلب الثالث: الآثار الهيكلية للبريكسيت على مؤسسات الإتحاد الأوربي.

خروج بريطانيا سوف يترك فراغا على مستوى المؤسسات والهياكل الإدارية للإتحاد الأوربي والتي يتبوؤها ممثلو بريطانيا مما يستدعي إعادة النظر في آليات التصويت واتخاذ القرار داخل مؤسسات الإتحاد ومجالسه وتمثيلياته ومعالجة اللإختلالات المحتملة والناتجة عن فقدان 12,5% من سكان الاتحاد الأوربي[1]، وهذا من خلال إعادة التمثيل بين الأعضاء وتوزيع المناصب المخصصة لممثلي بريطانيا بين مختلف الدول والمقدرة بـ 29 صوتا في اللجنة الأوربية و73 مقعدا في البرلمان الأوربي ومحاولة إحداث التوازن داخل الهياكل المعنية[2].

جدول رقم (06): توزيع المقاعد على اللجنة الأوربية بين مخلف الأعضاء لسنة 2019.

البلد	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اسبانيا	بولندا	رومانيا	هولندا	بلجيكا	البرتغال	السويد	التشيك
العدد	96	74	73	73	59	52	33	29	21	21	21	21

المصدر:

https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2019/621914/IPOL_STU(2019)621914_EN.pdf

إن خروج بريطانيا من الاتحاد وهي غير عضو في منطقة "اليورو" سيغير من طبيعة العلاقة بين الغالبية الأعضاء في منطقة "اليورو" البالغ عددهم 19 وباقي الدول غير الأعضاء (8 دول) ويزيد من تركيز الصلاحيات في يد الكتلة الأولى على حساب البقية باعتبار منطقة "اليورو" محركا للإتحاد وسندا له.

إضافة لذلك بات من الضروري نقل مختلف الهيئات التابعة للاتحاد الأوربي الوقعة على تراب المملكة على مقرات جديدة ضمن الفضاء الأوربي، ومنها وكالة الأدوية الأوروبية والهيئة المصرفية الأوروبية التي نقلتا

[1] Directorate General For Internal Policies (Europeen parliament) : Brexit and the European Union, General Institutional and Legal Considerations (2017), P 44.

[2] محمد ذكي حسن: **التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الإتحادالأوربي**، مرجع سابق، ص 23.

إلى أمستردام وباريس تواليا، كما تم نقل مركز البيانات الاحتياطية للأمن وراء نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية جاليليو من المملكة المتحدة إلى إسبانيا بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[1].

المبحث الثاني: تداعيات البريكسيت على بريطانيا.

نستعرض في هذا الشق من الدراسة بدرجة أكبر الجوانب السلبية للبريكسيت على الاقتصاد البريطانية، تكون أن أخوف ما يخشاه المتابعون والدارسون هي تلك الانعكاسات السلبية التي تزيد في عمق الأزمة، ولذلك سوف نأخذ الحيّز الأكبر على حساب الإيجابيات.

المطلب الأول: التداعيات على سوق العمل والهجرة.

إنّ العنصر الجوهري في قانون العمل في المملكة المتحدة أنه يستند إلى قانون الاتحاد الأوروبي، فغالبا ما يقدم قانون العمالة في الاتحاد الأوروبي الحدّ الأدنى من المعايير الدنيا والتي يجب ألا تؤثر على قانون العمالة المنزلية.

وفي بعض الحالات نجد أن قانون الاتحاد الأوروبي الذي رسخ في الأحكام على المستوى الدولي موجود بالفعل في القانون المحلي: فعلى سبيل المثال، في التمييز بين الجنس والعرق وبعض حقوق الأمومة، ومع ذلك استمر النمو في التصاعد، فقد يحتاج سوق العمل إلى بدأ التوظيف مرة أخرى. إنّ المملكة المتحدة تدعم سوق العمل، وهي تسعى للحصول على أرقام صافي الهجرة لتصل إلى عشرات الآلاف، مع ضرورة النظر في كيفية القيام بذلك بطريقة تحمي بها اقتصادها ومختلف مصالحها الحيوية، فهي لا تريد لشركاتها أن تعاني من نقص في العرض في سوق العمل.

وقد أكّد رئيس "جونسون" أن بريطانيا ستكون دائما في حاجة للمهاجرين من أوروبا خاصة ذو المهارات العالية، وأن الهجرة يمكن أن تساعد في ملء النقص في المهارات وتقديم الخدمات العامة. واتساقا مع هذا، يظهر تصور استمرار الهجرة العالية والمنخفضة المهارة من الاتحاد الأوروبي إلى حد.[2)]

:

[1] https://www.politico.eu/article/uk-loses-space-data-center-to-spain-amid-post-brexit-security-concerns/ (تاريخ المشاهدة 2022/06/07)

[(2)] د. أحمد خميس، د. محمد الطيار، بريطانيا والبريكسيت الخشن (التداعيات المستقبلية)، مدرسة العلوم السياسية، جامعة حلوان، 2021، ص 275

الشكل (14) يمثل: سوق الشغل في بريطانيا خلال الفترة 2011-2022

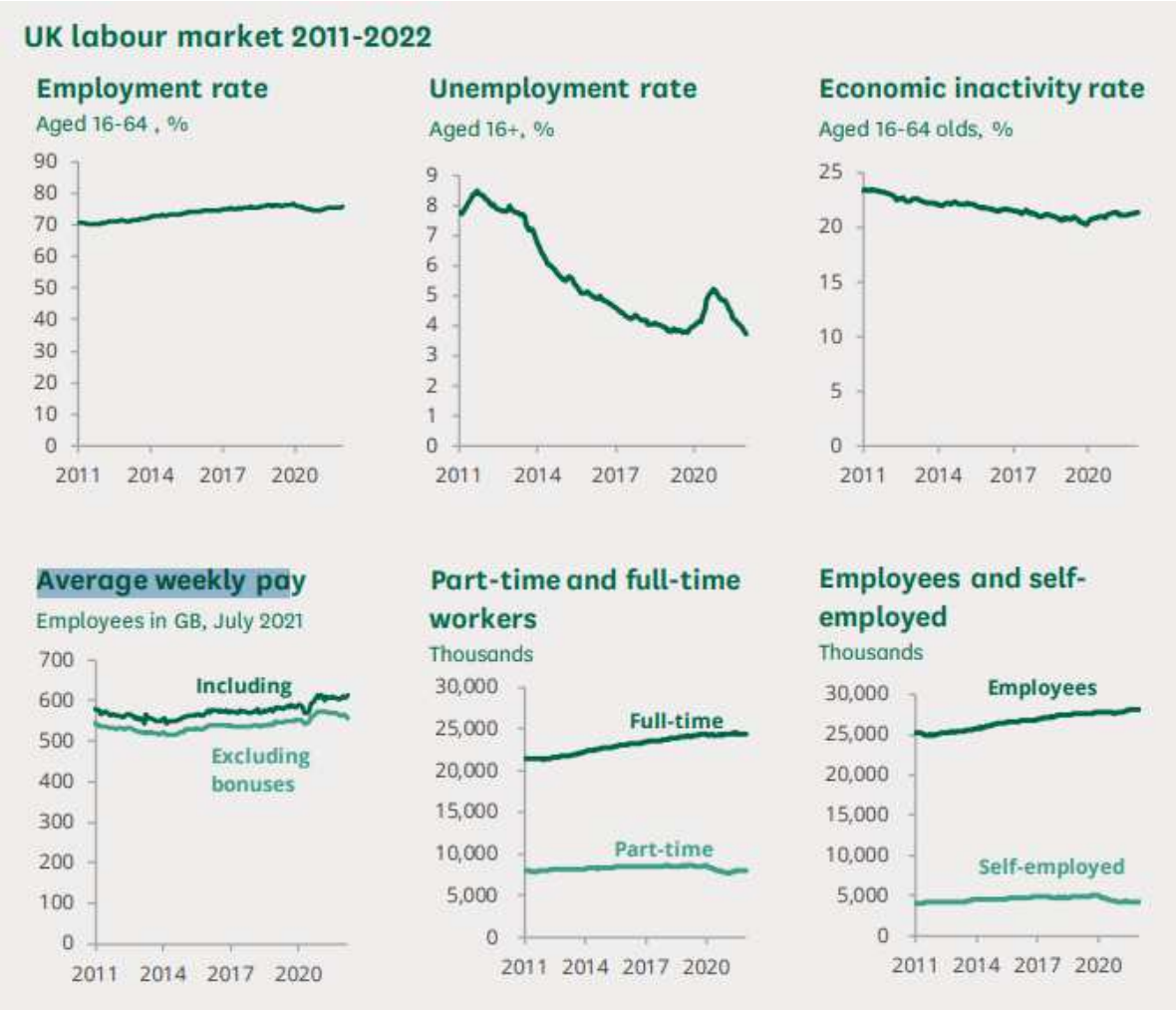

Source: ONS ,labour force survey, tables A01, EARN01 RED01 ,VACS01 and Hours 01.

في الفترة من جانفي إلى مارس 2022، عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 16ي عاما في العمل كان 32.57 مليون، وبلغ معدل العمالة 75.7% ارتفاعا مون 75.5% في الربع السابق، حيث ارتفعت مستويات التوظيف خلال الربع الماضي والعام الماضي، لكنها لا تزال أقل من مستوى ما قبل الجائحة بمقدار 444000.

بلغ معدل البطالة في المملكة المتحدة 3.7%، و1.26% مليون شخص فوق 16 سنة كانوا عاطلين عن العمل، انخفضت معدلات البطالة خلال الربع الماضي والعام الماضي، وهي أقل من مستوى ما قبل الوباء بمقدار 117000حالة.

كان 8.83 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 16 و64 عاما غير نشطين اقتصاديا، وبلغ معدل الخمول 21.4%، وبلغ عدد الوظائف الشاغرة في تزايد مستمر حيث بلغ 1.30 مليون في الفترة من فيفري إلى أفريل 2022، وكان هذا أعلى بمقدار 499 ألفا عن فترة ما قبل الجائحة.

انخفض متوسط الأجور باستثناء العلاوات بالقيمة الحقيقية في الأشهر الثلاثة حتى مارس 2022، مع تغيير سنوي قدره 1.9% باستثناء المكافآت.[1]

الشكل (15) يمثل نسبة مواطني الاتحاد الأوروبي حسب البلد المنشأ لسنة 2015

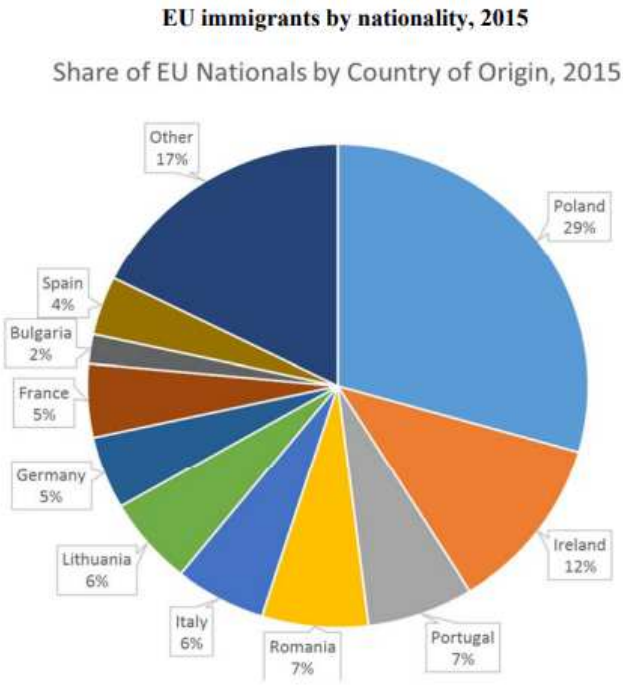

Source : CEP analysis of labour forre survey.

من الشكل نلاحظ أنه في عام 2015، كان هناك حوالي 3.3 مليون مهاجر من الاتحاد الأوروبي يعيشون في المملكة المتحدة ارتفاعا من 0.9 مليون في 1995، وارتفع عدد السكان حوالي 2.5 مليون من 1.5% إلى 5.3% من هؤلاء المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و64 سنة.

حيث تمثل دول الاتحاد الأوروبي الآن 35% من إجمالي المهاجرين الذين يعيشون في المملكة المتحدة، في حين أن 29% من مواطني الاتحاد الأوروبي هم بولنديون و12% ايرلنديون وقد ينشر المهاجرون الآخرون من الاتحاد الأوروبي بشكل متساوٍ تماما عبر 25 دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي.[2]

(1) By Andrew powell, Brigid Francis : Devine, Harriet chark, VK labour market statistics, House of commons library, number 9366, 17 may 2022, p 4.

(2) Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, gianmarro ottaviano and john van Recnen, Brexit and the Impact of immigration on the UK, paper Brexit N=° 05, centre for economic performance, the london school, p 03.

المطلب الثاني: تداعيات البريكسيت على الاستثمار.

المملكة المتحدة هي أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يقلل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي جاذبية المملكة المتحدة كبوابة لأوروبا، ويمكن أن يؤدي أيضا إلى ملف انخفاض في الاستثمار من بقية دول الاتحاد الأوروبي، وهو المصدر الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة، وقد يصبح من الصعب جذب المقر الرئيسي للشركات.

كان الإتحاد الأوروبي مصدر 46% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة في عام 2013، هذا انخفض الاعتماد إلى حدّ ما في السنوات الأخيرة، مع انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي من 53% في عام 2009.

تتمتع المملكة المتحدة بالعديد من المزايا التي لن تتأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مثل اللغة والتنظيم الخفيف وأسواق رأس المال العميقة، ومع ذلك، يجوز للملكة المتحدة أن تكافح لجذب أكبر قدر من الاستثمار الجديد بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ويشير استطلاع رأي الشركات البريطانية إلى أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يكون ضارا فقط إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أيضا إلى نوايا الاستثمار لشركات المملكة المتحدة بنسبة 29% أكثر قائلا أنه سيكون له تأثير سلبي وليس إيجابي. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يتميز بانخفاض قائمة العوامل المهمة وفقا لاستطلاع منفصل، مع أقل من 1% من الشركات التي قالت أن المملكة المتحدة بحاجة إلى التركيز على الوصول إلى أن يظلّ السوق الأوروبي وجهة عالمية رئيسية للاستثمار.

يقع نصف المقر الرئيسية الأوروبية للشركات خارج الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، مع أن المملكة المتحدة تستضيف مقرات أكثر مما وضعت ألمانيا وفرنسا وسويسرا وهولندا، وقد يصبح هذا أكثر صعوبة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المتعاملة الضريبية المتاحة للدول الأعضاء من خلال الشركة الأم. وقد تحتاج المملكة المتحدة إما للتفاوض بشأن معاملة الدولة الثالثة بموجب توجيه أو سلسلة من اتفاقيات الازدواج الضريبي الجديدة مع الدول الأعضاء، سيستغرق ذلك قدرًا كبيرا من الوقت.[1]

[1] Irain, G, (2015) , Brexit : the impact on the UK and the EV, Global Counsel, p 12.

الشكل(16): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي ال27 حسب القطاع

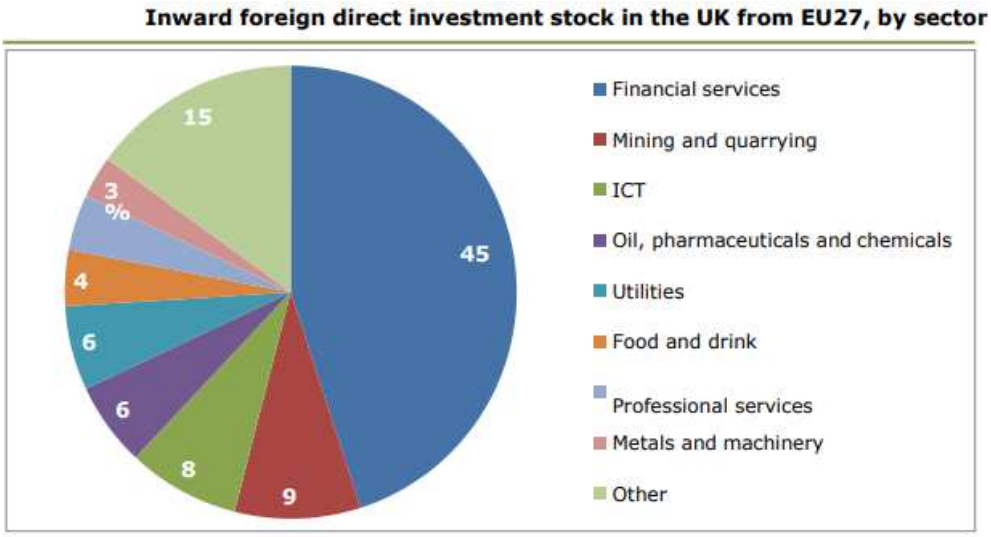

Source : ESRI, scoping the possible Economic Injpjlications of brexit on Ireland, 2015.

فيما يتعلق بالتقسيم القطاعي لأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة من قبل الاتحاد الأوروبي الـ 27، هناك هيمنة هائلة للخدمات المالية التي تمثل 45% من المجموع، في حين أن الباقي عبارة عن مجموعة متنوعة للغاية من الصناعات، البيانات المالية تتطلب الخدمات مع ذلك تفسيرا محددا، نظرا لأنها تتكون إلى حد كبير من تراكم أصول الميزانية العمومية.

هذا يختلف كثيرا عن الاستثمار في المصانع والبنى التحتية والأصول المادية الأخرى في حالة القطاعات الأخرى، ضمن الدول الصغيرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرون مع تركيز المصالح في الخدمات المالية النّاتج المحلي الإجمالي الحصّة التي تمثلها هذه الأرصدة الاستثمارية ذات النسب، مالطا (1.637% من الناتج المحلي الإجمالي)، قبرص (707 % من الناتج المحلي الإجمالي)، لوكسمبورغ (361% من الناتج المحلي الإجمالي).[1]

المطلب الثالث: تداعيات البريكسيت على التجارة والمبادلات.

تمثل الصادرات البريطانية حوالي 20% من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج، بينما تشكل حول الاتحاد الأوروبي سوف (50% من الصادرات البريطانية). ومن المعروف أنه لا توجد تعرفة جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد الأوروبي، لكن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحتمل أن تقل الأنشطة التجارية والمالية بصفة كبيرة، من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي، أو حتى الشركات في العمل دون عوائق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على اقتصاد بريطانيا، مع تأثيرات غير مباشرة على اقتصاديات

[1] Busse, M, Gros, D, solvo, M, D, Pelkmans, J, An Assessment of the Economic Impact of Brexit on the EV 27, policy depantment A : Economic and scientific policy, 2017, p p 15-16.

الاتحاد الأوروبي، بما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شأنه أن يعقد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها.[1]

الشكل رقم(17) : تجارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي جانفي 2021

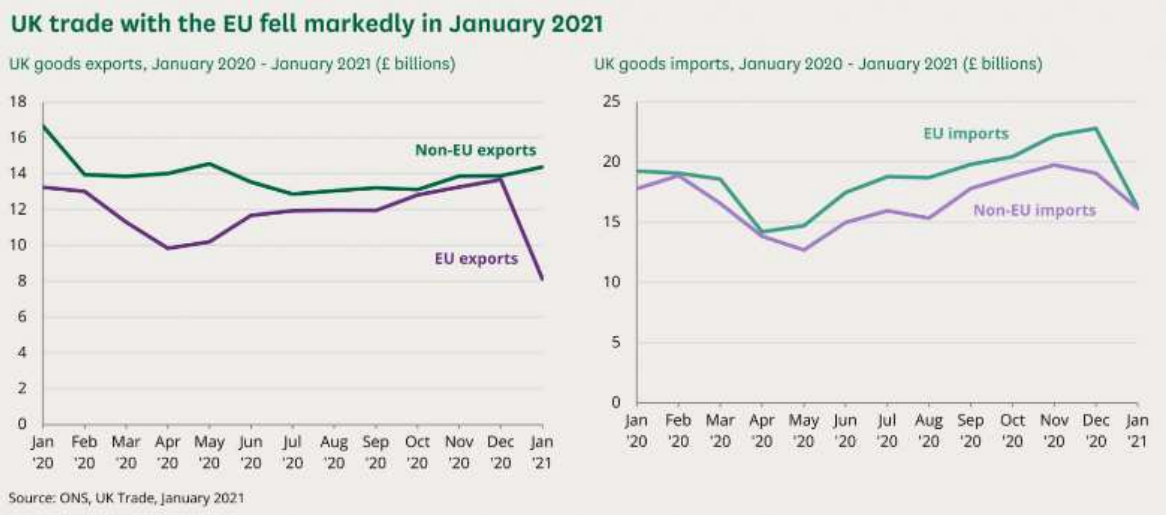

Source : ONS, UK trade, Janvory 2021.

من الشكل نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 40% بين ديسمبر 2020 وجانفي 2021، بينما انخفضت قيمة البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 29%، وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في قيمة السلع البريطانية المصدرة إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، انخفضت القيمة الإجمالية لصادرات البضائع البريطانية بنسبة 18% بين ديسمبر 2020 وجانفي 2021، وانخفضت قيمة البضائع المستوردة بنسبة 23%.

في حين أن بيانات التجارة الشهرية يمكن أن تكون غير منتظمة، إلا أن هذا التغيير ملحوظ مقارنة بشهر جانفي 2020، كما انخفضت صادرات البضائع البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37% أما بالنسبة للدول غير الأعضاء انخفضت بنسبة 14%.[2]

[1] ذهينة مجدولين، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي Brexit رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2020، ص 132.

[2] Mathew ward, Economy in march 2021 : post-Brexit trade data and consvner confidence, House of commons library, 26 March 2021, p 10.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبريكسيت على مختلف القطاعات.

بعد خروج بريطاني من كنف الاتحاد الأوربي خسرت بذلك جميع الحقوق والمعاملات التفضيلية التي تمنحها السوق الأوربية المشتركة والإتحاد الجمركي إضافة إلى خروجها من الاتفاقيات التجارية للاتحاد الأوربي مع باقي الدول والأقاليم والتكتلات فيما يخص حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص واليد العاملة، وهذا ما يخلف تبعات على الأفراد والمؤسسات العامة والوحدات الإنتاجية والتجارية داخل المملكة المتحدة وكذا دول الإتحاد الأوربي على حد السواء[1]، ما يعني أنها سوف تمس جميع القطاعات ودون استثناء. بناء على ذلك نحاول في هذا الجزء من بحثنا تسليط الضوء على هذه الآثار مع التركيز على أهم القطاعات التي تشكل عصب التبادل والعلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: الآثار على القطاع المالي والمصرفي.

يلعب السوق المالي في لندن دورا حيويا في تقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية ويوفر السيولة اللازمة لتمويل النسبة الأكبر من المشاريع داخل الإتحاد الأوربي، وفي هذا السوق تنشط أغلب المؤسسات المالية والبنوك الأوربية وتتخذ منه منطلقا لعملياتها الدولية كقاعدة خلفية بحكم المركز المالي الذي يتمتع به سوق لندن في المعاملات المالية الدولية وما يوفره من سيولة وتسهيلات لمختلف المتعاملين زيادة على الحرية التامة لحركة رأس المال الأوربي من وإليه، حيث يحوز على 40% من المعاملات المالية الدولية مقابل 5% لباقي الأسواق الأوربية الأخرى، غير أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي خلق نوعا من المنافسة بل وضغوطات على الناشطين والمتعاملين الأوربيين في سوق لندن للتحول نحو المراكز المالية الأوربية المنافسة وعلى رأسها سوق فرانكفورت (ألمانيا) وباريس (فرنسا)[2]، إن نهاية حرية حركة رؤوس الأموال بين دول الإتحاد وبريطانيا بعد خروج هذه الأخيرة شكل ضربة موجعة لسوق لندن والناشطين فيه بعد التحول إلى فرض "**الجواز المالي** –**the financial passport**–" على المعاملات المالية.

تشير الأرقام إلى أن ثلث (3/1) المعاملات البنكية للمتعاملين الأوربيين تتم في بريطانيا، كما أن معظم السهم والسندات ومختلف المشتقات المالية بالعملة الأوربية "**EURO**" يتم تسويقها في لندن الذي ينشط به أكثر

[1] Commission européenne : Accord de commerce et de coopération entre l'UE et le Royaume Uni, une relation nouvelle et de grand changement (2020), Office des publications de l'Union Européenne, P 1.

[2] Shawn Donnelly (2022): **Post-Brexit financial services in the EU**, Journal of European Public Policy, DOI: 10.1080/13501763.2022.2061579

من 500 مؤسسة مالية وبنكية دولية، كما يشكل القطاع المالي أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لبريطانيا أي ما يعادل حوالي 132 مليار جنيه إسترليني، و10% من عائدات الضرائب ويشغل أزيد من مليون موظف[1]، تبين هذه الأرقام مكانة سوق لندن الدولي وحاجة دول الاتحاد الأوربي إليه كمصدر لتمويل مختلف الاستثمارات بأقل التكاليف كما أن سعيها لخلق مراكز مالية جديدة لتعويض الفراغ الناتج عن رحيل بريطانيا وصعوبة الوصول إلى أسواقها المالية يبدو بعيد المنال على الأقل في المدى القريب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال الخسارة التي تعرض لها القطاع المالي والمصرفي بعد البريكسيت وفقدان واحدة من الأسواق الواعدة وعددا لا بأس به من المؤسسات المتوقع مغادرتها لسوق لندن نحو مراكز أوربية أخرى في ظل انتهاء حرية حركة رؤوس الأموال بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوربي، وكان الجانبين قد اتفقا على إبرام اتفاقية تعاون مشتركة تحدد الأطر العامة للتعاون في مجال المعاملات المالية غير أن هذا الإتفاق الإطار لا يزال قيد الدراسة والمفاوضات ولم ينشر بعد.

في المرحلة التي تلت خروج بريطانيا مباشرة من الاتحاد الأوربي تم تسجيل خروج أكثر من 1,5 تريليون جنيه استرليني من الأصول المالية المتداولة من سوق لندن نحو أسوق أوربية بعد إعادة تموقع عديد الشركات أو فروعها عبر دول الإتحاد، كما خسرت شركات التأمين البريطانية جوازها المالي وحقها في تقديم خدماتها في باقي دول الإتحاد، وبهذا تم نقل 265 مليار دولار أمريكي من أصول شركة **Barclays** المالية إلى إيرلندا، كما حول بنك **JPMorgan** حوالي 230 مليار $ نحو ألمانيا[2]، أما أكبر البنوك البريطانية **HSBC** فقد وضع سياسة لإعادة التموقع في أسواق دولية جديدة خاصة الآسيوية منها كاستراتيجية جديدة لتعويض أسواق أوربية تقليدية. وقد صاحب هذه الوضعية تقليص كبير في الوظائف بين 70.000 و100.000 من مهنيي القطاع التي توفرها سوق لندن المالي وقيمتها في سوق الشغل باعتبارها مصدر ثراء وثروة كبيرة وتوفر عائدات ضرائب معتبرة، وهذا يعود إلى قرار عديد البنوك والمؤسسات المصرفية نقل جزء من نشاطها إلى المراكز الأوربية بعد البريكسيت والشكل الموالي يوضح هذه الآثار بدقة.

[1] Darina SAXUNOVA, Corlise Liesl LE ROUX, Manuel OSTER (2022), **Financial and Economic Impact of Brexit and COVID-19 in the United Kingdom**, IBIMA Business Review, Vol. 2022 (2022), Article ID 834462, DOI: 10.5171/2022.834462

[2] http://foreignpolicy.com/2021/03/01/london-finance-brexit-loss-firms-leaving/

شكل رقم (18): القطاع المصرفي والعمالة في بريطانيا بين 2015-2021.

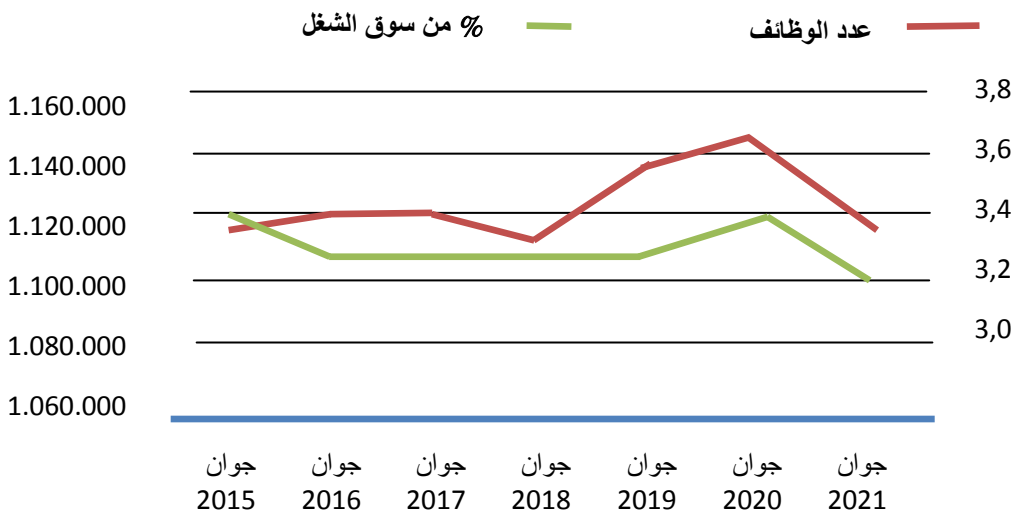

Source: IBIMA Publishing Financial and Economic Impact of Brexit and COVID-19 in the United Kingdom -

المطلب الثاني: الآثار على قطاع التجارة والمبادلات الخارجية.

أصبحت الرقابة الجمركية مفروضة على الصادرات البريطانية تجاه دول الإتحاد الأوربي كما أن السلع الغذائية تستوجب شهادة المصالح الصحية المختصة وتخضع لتأشيرة المصالح التقنية عند عبورها حدود الدول الأعضاء، وهذا ما يشكل أعباء استثنائية تقلص من تنافسية المؤسسات البريطانية وترفع من أسعار سلعها في الأسواق الأوربية[1]. إن حجم المبادلات التجارية بين بريطانيا ودول الإتحاد الأوربي لدليل على الأثر البالغ الذي خلفه البريكسيت وتقدر الصادرات البريطانية إلى دول المجموعة الأوربية بأكثر من 370 مليار جنيه استرليني موزعة على عدة قطاعات أساسية أهمها الخدمات العامة والخدمات المالية والمصرفية والسياحة، إضافة إلى قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وأخرى تخص التجهيزات الطبية والأدوية.

[1] Commission européenne : Accord de commerce et de coopération entre l'UE et le Royaume Uni, une relation nouvelle et de grand changement (2020), Office des publications de l'Union Européenne, P 2.

شكل رقم (19): أهم الصادرات البريطانية لدول الإتحاد الأوربي (مليار £)

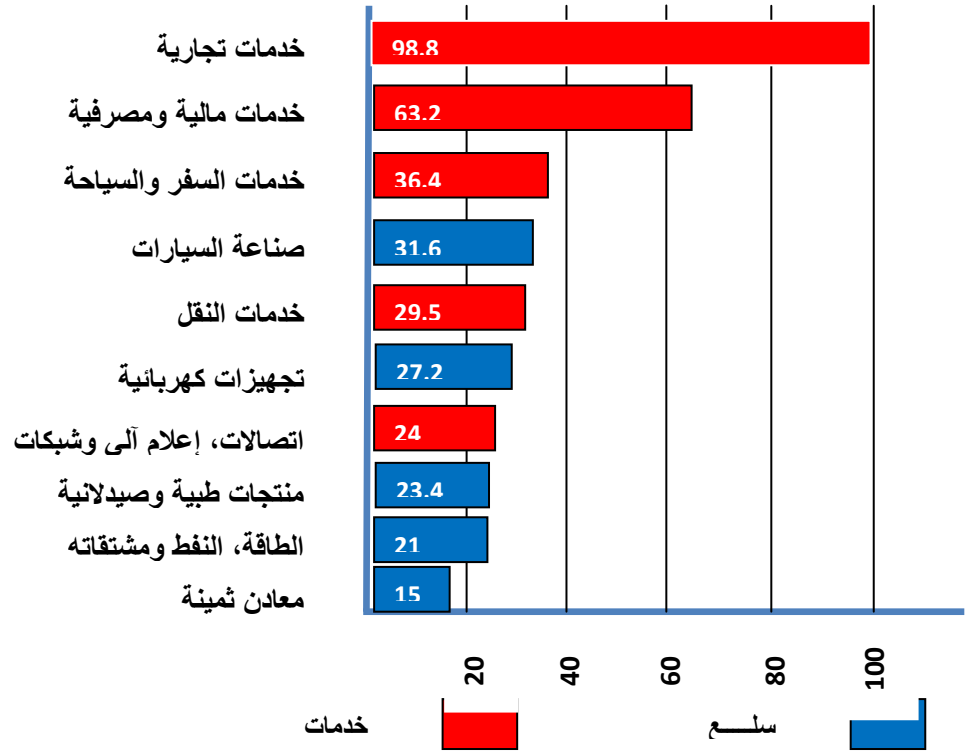

Source :*Department for International Trade, UK Trade in Numbers, February 2020*
https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/868378/200227_UK_trade_in_Numbers_full_web_version_final.pdf

إن إبرام اتفاقية التجارة والتعاون (TCA) وتفعيلها بداية عام 2021 لا يعني القضاء على جميع أشكال التمييز، فإلغاء التعريفة الجمركية على الصادرات في الاتجاهين لم يلغ باقي القيود الإدارية والتنظيمية غير تلك الجمركية مما يعيق تنافسية السلع ويرفع من تكاليفها ويفقدها جزاء من السوق لصالح منافسين آخرين وفي ذلك خسارة لجزء من المداخيل[1].

بالإضافة الى ما تقدم، هناك الكثير من الشركات العالمية التي تشتغل في مختلف الصناعات، من خلال مصانع ومعامل ومخابر وبنوك...الخ فهي تتخذ من بريطانيا مركزا رئيسيا للإنتاج والتسويق، هذه المصانع والشركات أو المؤسسات بحكم سياسة البريكسيت، سوف تسعى أو بمعنى أدّق ستكون مجبرة تدريجيا على الخروج باستثماراتها من بريطانيا وإعادة توزيعها على باقي دول الاتحاد، طبعا بالنظر الى الضرر الذي سيلحق بها نتيجة عودة فكرة ارتفاع الضرائب و صعوبة الحواجز الجمركية التي عادة ما تعيق من حرية التجارة

[1] Ilaria Fusacchia, Luca Salvatici, L. Alan Winters : **The consequences of the Trade and Cooperation Agreement for the UK's international trade**, Oxford Review of Economic Policy, Volume 38, Number 1, 2022, pp. 27–49

والمنافسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى[1]، ستنعكس تبعات هذا التحول سلبا على تسريح الآلاف وربما الملايين من العمال البريطانيين مما سيضاعف من حجم البطالة، وبالتالي قد يؤدي هذا الأمر إذا لم تتخذ بشأنه الاجراءات المناسبة الى العديد من الأزمات؛ الاجتماعية والاقتصادية ومخلفات كارثية كبيرة حتى على الأسر والعائلات.

المطلب الثالث: الاثار على قطاع الصناعة، الزراعة والصيد البحري.

بعد الخروج البريطاني من اتفاقية التجارة الحرة لدول الاتحاد الأوربي فقدت معها الكثير من الشركات البريطانية جزءا معتبرا من السوق الأوربي لصالح منافساتها الإقليمية والدولية، ولم تعد السلع البريطانية تتمتع بالإجراءات التفضيلية وصارت تخضع لقواعد المنشأ وتأشيرة المصالح التقنية المختصة ما يجعلها تتكبد مصاريف إضافية وتواجه عراقيل إدارية وتنظيمية، كما ينبغي الإشارة إلى الأثر البالغ لتوقف حرية تنقل الأشخاص واليد العاملة الذي من شأنه حرمان القطاعات الإنتاجية في السوق البريطاني من نسبة هامة من اليد العاملة المؤهلة الوافدة من دول الاتحاد الأوربي، ونتيجة فرض إجراءات التأشيرة والإقامة سيتم تخفيض اليد العاملة الأوربية في السوق البريطاني بين 200 ألف و400 ألف آفاق 2025 ما يسبب تراجعا في الناتج المحلي الخام **(GDP)** حوالي 0,9%[2].

يعد قطاع الصناعة أكبر القطاعات تضررا نتيجة الخروج البريطاني، حبث يشكل القطاع 10% من الناتج المحلي الخام و45% من الصادرات البريطانية 9% من إجمالي الوظائف. وتشكل المنتجات المصنعة ونصف المصنعة جزاء هاما من المبادلات التجارية بين المملكة المتحدة ودول الإتحاد الأوربي والتي طبق سياسة إندماج عالية لمدة فاقت النصف قرن، ما نتج عنها توزيع وتقسيما لسلاسل الإنتاج بين مختلف الدول في ظل حرية التجارة التي يوفرها التكتل، كل ذلك نتج عنه ارتفاعا كبيرا لحجم المبادلات في السلع الوسيطة والنصف مصنعة وتتحول إلى مشكلة عويصة بعد البريكسيت وتساهم في عرقلة الإنتاج وتزيد من تكاليفه الناتجة عن الجمركية وغير الجمركية.

[1] ابرادشة فريد : **الاتحاد الأوربي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 12 ، ص 49-66.

[2] Jonathan Portes : **Immigration and the UK economy after Brexit**, Oxford Review of Economic Policy, Volume 38, Number 1, 2022, pp. 82–96. https://doi.org/10.1093/oxrep/grab045

جدول رقم (07): توزيع صادرات القطاع الصناعي البريطاني إقليميا (%).

الدولة / الإقليم	الإتحاد الأوربي	الو.م.أ	سويسرا	تركيا	الصين	الهند	اليابان	كوريا الجنوبية	هونغ كونغ
النسبة المئوية	50	15	2	1,4	5,2	1,5	1,9	1,9	2,2

Source :Manufacturing after Brexit, January 2022

يشكل الإتحاد الأوربي الشريك الأول لبريطانيا في مجال الصناعة حيث تورد إليه 50% من صادراتها الصناعية وتشتري منه ما نسبته 49% من حاجياتها المصنعة، وارتفاع هذه النسب يجعل القطاع حساسا لأي تغيير في السياسات التجارية بين القطبين ويولد نتائج وخيمة على المنتجين والمستهلكين ويصل مداه إلى قطاعات أخرى. ومن أكبر القطاعات المتضررة من هذه الإجراءات قطاع صناعة السيارات والصناعات الميكانيكية والتي ارتفعت تكلفتها 10% نتيجة اعتمادها على تجميع نسبة كبيرة من قطعها وأجزائها من دول عديدة للإتحاد الأوربي تصل إلى نسبة 40%[1]. ويرى الكثير من المحللين أن نفس الكلام ينطبق على القطاعات الفرعية الأخرى ونخص بالذكر السلع الاستهلاكية الصناعات الصيدلانية والمنتجات الكمياوية وتكنولوجيا الإتصال والصناعات الفضائية.

جدول رقم (08): النسبة المئوية الخسائر المحتملة في التجارة البينية (EU-UK) بعد البريكسيت

القطاعات	مبيعات بريطانيا لدول الاتحاد (%)	مبيعات الاتحاد لبريطانيا (%)
قطاع السيارات	22,1-	4,3-
السلع الاستهلاكية	24,2-	7,3-
قطاع التكنولوجيا الحديثة	14,4-	3,7-

المصدر: كرامة مروة، رحال فاطمة: مستقبل العلاقات التجارية الأوربية البريطانية بعد البريكسيت(2021)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02، ص ص 623-649.

[1] Darina SAXUNOVA, Corlise Liesl LE ROUX, Manuel OSTER (2022), **Financial and Economic Impact of Brexit and COVID-19 in the United Kingdom**, IBIMA Business Review, Vol. 2022 (2022), Article ID 834462, DOI: 10.5171/2022.834462

قطاع الزراعة والإنتاج الفلاحي من جهته ليس بمنأى عن الوضعية التي خلفها البريكسيت، والذي تضرر كثير جراء منع حرية حركة اليد العاملة من وإلى بريطانيا، وكانت الفلاحة البريطانية تعتمد بالدرجة الأولى على العمال الوافدين من دول الإتحاد الـ27 والذين يشكلون نسبة سبع من عشرة عمال[1]، كما أن السوق البريطانية تعتمد على المنتجات الزراعية الأوربية بنسبة عالية تقارب 70% ما يجعل سلة الغذاء للمواطن البريطاني في خطر كبير.

في مجال الصيد البحري أصبحت بريطانيا تتمتع بصلاحيات واسعة في مراقبة مياهها الإقليمية وتنظيم عمليات الصيد فيه، ويرى أن الاتفاقيات الجديدة المبرمة مع الاتحاد الأوربي تخدم قطاع الصيد البحري في بريطانيا كثيرا، فبالرغم من السماح لسفن الصيد الأوربية التوغل بين 6-12 ميل بحري داخل المياه البريطانية إلا أن هذه الأخيرة رفعت من حصتها بمقدار 107 ألف طن سنويا حتى سنة 2025 وهو ما يعادل حوالي 17% من حصتها السابقة[2]،

المطلب الرابع: الاثار على قطاع الخدمات والسياحة.

يحتل قطاع الخدمات مكانة هامة في هيكل العلاقات الاقتصادية لبريطانيا خاصة مع نظيراتها من دول الإتحاد الأوربي، وبالعودة قليلا للوراء نجد أن الاقتصاد البريطاني صدر ما قيمته 317 مليار £ من الخدمات لدول الاتحاد الأوربي مقابل 217 مليار £ سنة 2019[3]، ما يعني أنها حققت فائضا بقيمة 100 مليار £ في وتيرة متصاعدة مقارنة بسنة 2018 أين كان الفاض مقدرا بحوالي 83,4 مليار £، وفي هذا الإطار لا يفوتنا التذكير بالآثار البالغة التي تركها البريكسيت على حرية الحركة وتنقل الأفراد عبر الحدود، مما يخلق وضعا جديدا في وجه السياحة البينية خاصة إذا علمنا أن ما يقارب 400 مليون شخص أصبحوا غير قادرين على عبور بحر المانش دون الخضوع لإجراءات التأشيرة من الجانبين بما يعد تقييدا لحرية الحركة وزيادة في تكاليف السياحة ما يجعل السائحين الأوربيين يطرقون وجهات جديدة غير المملكة المتحدة، أما الأرقام فتشير إلى أن ما يقرب من 70 ٪ من الأجانب الذين يسافرون إلى المملكة المتحدة للسياحة يأتون حاليًا من الاتحاد الأوروبي كما أن بريطانيا بإقدامها على الخروج من الاتحاد تفقد ما يقارب 57 مليون يورو كتمويل من برامج الاتحاد الأوربي

[1] David Bailey, Ivan Rahic : **Manufacturing after Brexit, UK in achangig Europe,** January 2022, P 14.

[2] Bryce D. Stewart, Chris Williams, Richard Barnes, Suzannah F. Walmsley, Griffin Carpenter : The Brexit deal and UK fisheries—has reality matched the rhetoric? Maritime Studies (2022) 21:1–17. https://doi.org/10.1007/s40152-022-00259-0

[3] House of Commons Library, Statistics on UK-EU trade, Library Note 7851, 10 November 2020

لقطاع السياحة في المملكة المتحدة [1]، ونفس الكلام ينطبق على الجانب الأوربي حيث يسافر البريطانيون إلى دول الاتحاد الأوروبي بأعداد كبيرة – ما يصل إلى 59 مليون سائح بريطاني يزورون الاتحاد الأوروبي كل عام ويحتل البريطانيون صدارة قائمة المسافرين الأجانب لوجهات شهيرة مثل إسبانيا، فرنسا، إيطاليا وحتى دول أوربا الشرقية. هذه الوضعية سوف تفقد الجانبين حتما إيرادات لا بأس بها يصعب تعويضها في قطاع أصبح يعاني خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة الركود الاقتصادي والأزمة الصحية كوفيد-19.

المبحث الرابع: نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الأوربية البريطانية ما بعد البريكسيت.

بعد حوالي سنتين من توقيع اتفاقية التجارة والتعاون بين بريطانيا والإتحاد الأوربي **(TCA)** في 24 ديسمبر 2020 والتي تنظم وتسير العلاقات التجارية بين القطبين بعد الخروج البريطاني، لتؤسس لعهد جديد من العلاقات بين الشركاء القدامى وتلقي بظلالها على مختلف القطاعات والأنشطة في ظل المعطيات الإقليمية والدولية المتسارعة والتي تشكل تحديات إضافية تضاف إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للبريكسيت سواء على الاقتصاد البريطاني أو الأوربي وحتى الدولي، وفي خضم ذلك تبقى عيون المراقبين على نتائج اتفاقية التجارة الجديدة كآلية فعالة ومستدامة ومنطلقا لإقامة علاقة تجارية تفضيلية بين القطبين. إن بناء نظرة استشرافية واقعية عن مستقبل العلاقات البريطانية الأوربية يقتضي بنا العودة لإعطاء لمحة عن هذه الأخيرة والتي تلخصها الأشكال الموالية.

في الواقع لا يزال الوقت مبكر للحكم على نتائج البريكسيت ومغادرة بريطانيا للإتحاد الأوربي والذي دخل حيز التنفيذ في 31 جانفي 2020 والدخول في مرحلة انتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2020، هذه الوضعية المصنفة ضمن خانة التفكك والتشرذم سوف ينجر عنها بالتأكيد آثارا خاصة على المدى الطويل كنتائج حتمية للتعاون و/أو الصراع القطبي[2]، حيث يتسم المشهد بنوع من الضبابية في الفترة الأخيرة وعدم استقرار المشهد الاقتصادي العالمي الذي تأثرت معالمه كثيرا عقب جائحة كورونا بداية العام 2020 وما تبعها من موجات الإغلاق العالمي وتعطيل وإبطاء حركية النشاط الاقتصادي وسلاسل الإمداد[3] وانعكاساتها على التجارة الدولية،

[1] http:// https://www.etias.us/will-brexit-affect-tourism/ (تاريخ المشاهدة: 2022/06/07)

[2] Jannike Wachowiak & Fabian Zuleeg (2022) : **Brexit and the Trade and Cooperation Agreement: Implications for Internal and External EU Differentiation**, The International Spectator, 57:1, 142-159, DOI: 10.1080/03932729.2022.2030604

[3] Office for National Statistics : The impacts of EU exit and coronavirus (COVID-19) on UK trade in services: July 2021.

ويزداد المشهد تعقيدا أكثر فأكثر مع نهاية الثلاثي الأول من سنة 2022 واجتياح الجيش الروسي لأوكرانيا وما انجر عنه من صراع إقليمي قائم على العقوبات الاقتصادية والمالية تقوده دول النيتو بما فيها بريطانيا ودول الإتحاد الأوربي جنبا إلى جنبا، هذا لا يعني تماما عدم القدرة على تحديد آثار الخروج البريطاني خاصة من خلال بعض المؤشرات المالية والاستثمار. في هذا السياق نستعرض في الرسم البياني الموالي بعض المعطيات الكلية لأداء الاقتصاد البريطاني عام 2021 أي الفترة التي تلت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتكون منطلقا لتحليل مستقبل الاقتصاد البريطاني قادم السنوات مع أخذ مختلف التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية في الحسبان.

شكل رقم (20): تطور الناتج المحلي البريطاني الفصلي سنة 2021 (طريقة النفقات).

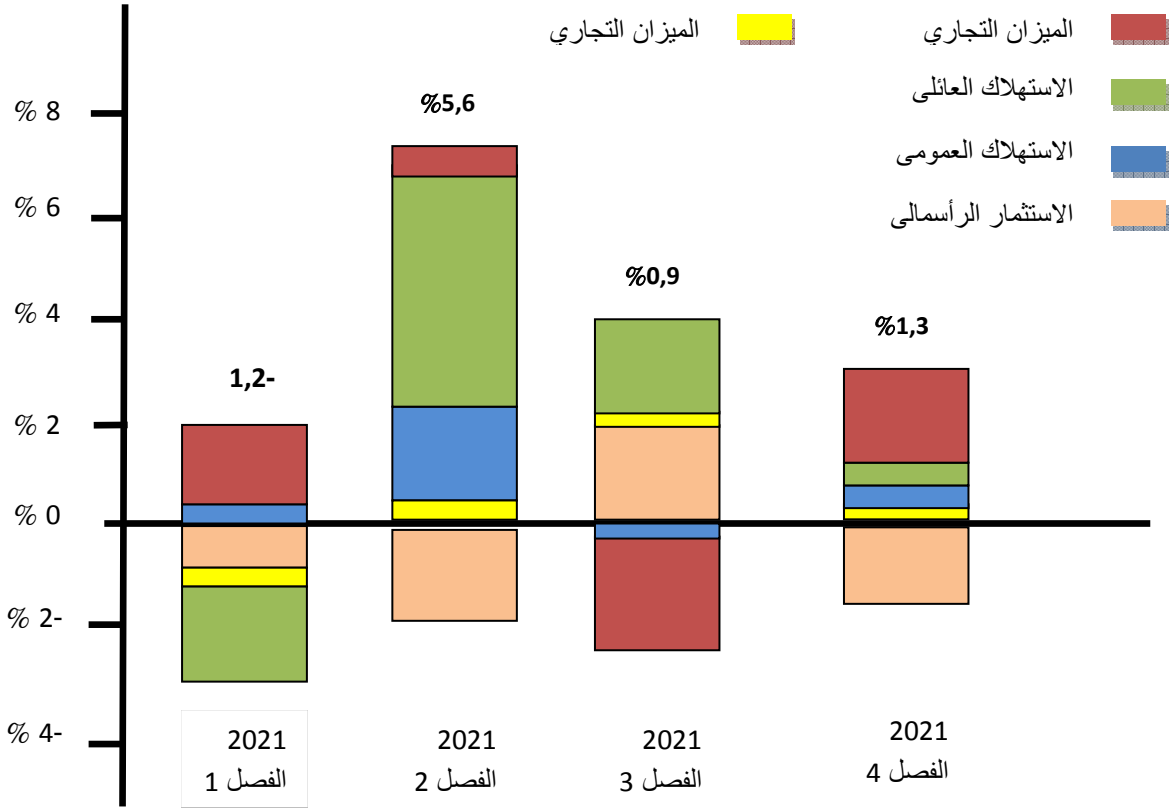

Source :PwC : UK Economic Outlook,April 2022

يوضح الشكل أعلاه الصعوبات التي واجهت الاقتصاد البريطاني مستهل العام 2021 مع استمرار الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ، ولكنه سرعان ما استعاد عافيته في الربع الثاني ويحقق نموا بمعدل 5.6% مشابها لما كانت عليه الوضعي قبل الجائحة، غير أن الوضعية لم تستمر طويلا ويعود لمرحلة الركود مع تراجع لأداء التجارة الخارجية وعجز الميزان التجاري وكذا الاستثمارات العامة الموجهة لزيادة التكوين الرأسمالي.

من جهة أخرى يعتبر الاتحاد الأوروبي معنيا بصفة مباشرة بقرار المملكة المتحدة، والذي خلف انعكاسات سياسية واقتصادية على مستقبل التكامل الأوروبي، فشمن البديهي أن يؤدي رحيل دولة عضو كبيرة وغنية ومؤثرة إلى اختلالات هيكلية عميقة تستوجب إعادة التفكير في الآليات الضرورية لإعادة التوازن للاتحاد الأوروبي ومستقبل أوروبا على شكل محاولة لإصلاح للاتحاد ، ومعالجة القضايا الانتقالية التي خلفها انسحاب المملكة المتحدة و نقاط الضعف الهيكلية والموضوعية والمؤسسية التي تكشفت مع البريكسيت وزادت الوضعية تازما مع تعدد وتتابع الأزمات الأخرى التي عانى منها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا ، والتي ستستلزم تعديلات مهمة على هيكل السلطات والمسؤوليات في الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الأول: بريطانيا من أوروبا إلى حرية آسيا وأمريكا.

شكل الاقتصاد البريطاني طرفا وازنا ونسبة عالية في هيكل اقتصاد الاتحاد الأوربي بـ 15% و20% من إجمالي صادراته نحو باقي دول العالم علاوة عن حجم المبادلات البينية الداخلية بين بريطانيا وشركائها الأوربيين والتي استقرت عند نسبة هامة ولعقود متتالية، فكانت صادرات بريطانيا لدول المجموعة الأوربية لا تقل عن 45% وتصل وارداتها منها معدل 50% [2]، ما يبين حجم الإرتباط داخل التكتل الاقتصادي الأوربي نتيجة الحرية التامة ودرجة الإندماج العالية بين مختلف الدول والقطاعات في ظل مؤسسات قوية وسياسة شفافة، هذه الحرية التجارية والتكامل الداخلي الأوربي كان يراها الكثير تضييق على الشركات والمتعاملين البريطانيين الذين تتحكم بهم التشريعات والقوانين الأوربية المشتركة بما يعتبر تقييد وتوجيه للسياسة الاقتصادية البريطانية بشكل عام. ومع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي أعطاها حرية أكبر لتنويع شركائها التجاريين ضمانا لمصالحه التجارية وأيقظت روح الإمبراطورية العظمى للملكة المتحدة، ويرى المحللون فيها فرصة كبيرة للتوجه نحو أسواق أكبر خاص الآسيوية والأمريكية[3] وإبرام اتفاقيات تجارة حرة معها سوف يعوضها عن تجارتها مع دول الإتحاد الأوربي، وتأتي على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول شق آسيا وكندا ودول أمريكا اللاتينية كما يمكن لتركيا تأمين الكثير من حاجيات البريطاني كبديل مطروح أمام العملاء البريطانيين بقوة.

[1] Federico Fabbrini : **Brexit and the Future of the European Union: The Case for Constitutional Reforms**, Oxford Scholarship Online (January 2021). DOI: 10.1093/oso/9780198871262.001.0001

[2] Matthew Ward**, Statistics on UK-EU trade, house of Commons Library Briefing**, number 7851, 16 December 2019, P3.

[3] https://www.chatamhouse.org/2020/11/china-and-brexit-drive-uks-tilt-indo-pacific(تاريخ المشاهدة 25.05.2022)

وبالأرقام نحاول لاحقا إعطاء ومضة مختصرة عن الحالة الجديد والتحول في العلاقات التجارية البريطانية مع مختلف الشركاء، محاولين التركيز على علاقاتها التجارية مع دول الإتحاد ومقارنتها بنظيراتها من دول العالم في فترتين مختلفتين، قبل وبعد البريكسيت.

شكل رقم (21): تجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوربي وباقي العالم (مليار جنيه استرليني).

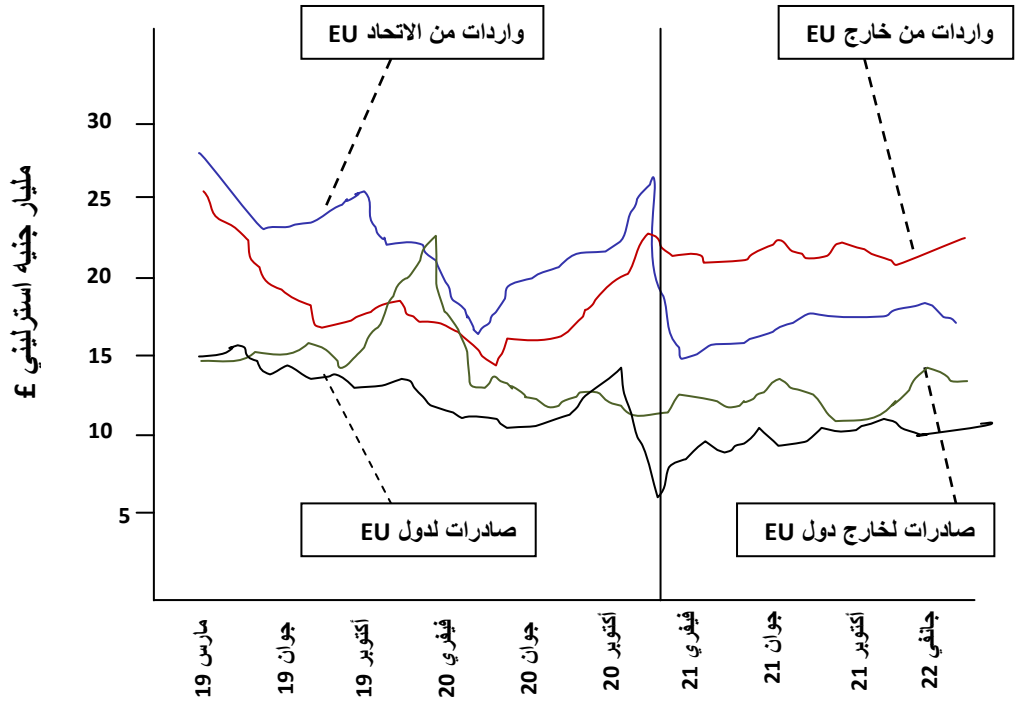

Source :UK Office of National Statistics

في الشكل السابق يتضح جليا أن تاريخ الأول من جانفي 2021 كان تاريخا فاصلا في بين عهدين بارزين للتجارة البريطانية، فقبل هذا التاريخ الذي كانت فيه بريطانيا عضوا بالإتحاد كانت كفة تجارتها تميل لصالح الإتحاد الأوربي، حيث تستورد بريطانيا ما معدله 22 مليار £ من حاجياتها من دول أوربية مقابل نسبة تقارب 17 مليار £ من باقي الدول وتصدر حوالي 13 مليار £ لدل الإتحاد، غير أن هذه الأرقام قد انقلبت رأسا على عقب بعد خروجها من الإتحاد مباشرة وأصبحت صادراتها لدول الإتحاد الأوربي أقل من 10 مليار£ مقابل ارتفاع مبيعاتها لباقي الدول، أما وارداتها من دول الإتحاد فلم تشد عن القاعدة وتنخفض إلى حوالي 15 مليار£ شهريا مقابل زيادة مشترياتها من باقي دول العالم لمعدل 22 مليار£.

المطلب الثاني: المعسكر الأوربي بين التماسك والتصدع.

بعد تحالف دام 47 عاما(01 جانفي 1973-31 ديسمبر 2020) جاء قرار البريطانيين مغادرة الإتحاد الأوربي ليشكل ضربة قاصمة لأقوى تكتل عرفه التاريخ وعصف بمؤسساته وهيئاته ليمهد الطريق أمام احتمالات قوية لمغادرة دول أخرى تشتكي عدم عدالة وفعالية السياسات الأوربية المشتركة وعلى رأسها بولونيا والمجر ودول أخرى عديدة من شرق وجنوب أوربا، خاصة إذا ما ترك البريكسيت آثارا إيجابية في الداخل البريطاني ليشكل بذلك تشجيعا للفكر الإنفصالي ويعطي زخما أكبر للقوميين الجدد عبر الدول والأقاليم. بناء على ذلك أصبح النموذج الأوربي موضع شك بعدما كان يوصف بالأكثر نجاحا وتماسكا، ما يعني القضاء على الهوية الأوربية فوق-وطنية المزعومة.

إن خطر الانفصال والتشرذم لا يهدد الإتحاد الأوربي فحسب، بل إن بريطانيا نفسها معنية بالإنقسام أكثر من أي وقت مضى، كما أن خروجها عن الإتحاد الأوربي أجج الروح الانفصالية لدى القوميين في إيرلندا واسكتلند وويلز، إذ يرونها فرصة لتأكيد رغبتهم نفي تنظيم استفتاء للإستقلال عن التاج البريطاني[1]، خاصة إذا علمنا أن نتائج استفتاء البريكسيت في هذه المناطق كانت ضد مغادرة الإتحاد الأوربي خاصة في مناطق إيرلندا واسكتلندا، هذه الأخيرة كانت قد عرفت تنظيم استفتاء بخصوص الانفصال عن بريطانيا عام 2014 حيث صوت آنذاك 45% بـ "نعم" و55% بـ"لا"،وفي تصريح لرئيسة الوزراء الأسكتلندية "نيكولا سترجن" حيث رأت أن تنظيماستفتاء جديد حول استقلال البلاد بات مرجحا جدا لأنها لا تريد أن يصبح مواطنوها خارج الإتحاد الأوربي رغما عنهم بوصف أكثريتهم صوتوا ضد البريكسيت[2].

ويرى كثير من المحللين أن النزعة الإنفصالية داخل دول الإتحاد الأوربي وحتى داخل التشكيل البريطاني قد تراجع بشكل ملحوظ منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا لتطغى الهواجس الأمنية والاستراتيجية على توجهات الشعوب ومتخذي القرار من السياسيين على الأقل في المرحلة الراهنة.

من جهة أخرى، فإنه يرى بعض الأكاديميين أن خروج بريطانيا لن يزيد التكتل الأوربي إلا تماسكا وقوة إلى قوتهم، حيث يلاحظ اختلافا جذريا في الأهداف والطموحات بين دول الإتحاد الأوربي التي لها تصورا استراتيجيا لبناء اتحاد فعلي بمؤسسات قوية، عكس بريطانيا التي ترى فيه وسيلة لتعظيم مصالحها وفق منظور

[1] Anand Menon & al : **Brexit and beyond**, UK in a Changing (2021), PP 85-86.

[2] محمد ذكي حسن: التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الإتحادالأوربي، مجلة روح القوانين، العدد 89 (جانفي 2020)، ص 23.

تعاقدي براغماتي[1]، هذا التوجه عبر عنه صراحة "دافيد كامرون" في خطابه حول مستقبل أوربا يوم 23 جانفي 2013 قائلا:"... بالنسبة لبريطانيا فإن الإتحاد الأوربي هو وسيلة وليس هدفا..."، وغالبا ما كانت بريطانيا مصدر معارضة وعرقلة لسياسات الإتحاد الأوربي ضد غالبية الأعضاء ما جعلها معول هدم لا بناء داخل مؤسسات الإتحاد، ومع خروجها ستعزز الوحدة الأوربية وتجسد سياستها بتضامن وتعاون أقوى، وفي هذا السياق قالت "كريستين لاغارد" مديرة صندوق النقد الدولي:"لقد انتهت سنوات لم تقدر فيها أوربا تتبع سلوك واتجاه معين بسبب معارضة البريطانيين، الآن هم ذاهبون ويمكن لأوربا أن تجد طريقها عبر نخبة جديدة".

المطلب الثالث: توجهات وتحالفات ما بعد البريكسيت.

إن خروج المملكة المتحدة من التكامل الاقتصادي الأوربي يحتم عليها البحث عن مصالحها الاقتصادية والتجارية أينما كانت عبر شركاء جدد، كما أنه لا يعني قطع العلاقات التجارية مع دول الإتحاد وإنما بإمكانها إتفاقية تعاون وتجارة جديدة وهذا ما تجسد فعلا حيث تم بتاريخ 24 ديسمبر 2020 التوقيع على اتفاقية التعاون والتجارة بين بريطانيا الإتحاد الأوربي تتضمن الإبقاء على الإعفاءات الجمركية التي تمس مختلف السلع والبضائع، غير أن هذا لا يعني استمرار وضعية ما قبل البريكسيت بل إن كثيرا من المزايا خاصة المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال أصبحت من الماضي، كما نشير هنا أن بريطانيا فقدت بخروجها من الإتحاد الأوربي آليا الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والتبادل التجاري التي أبرمها الإتحاد الأوربي مع أكثرمن53 دولة وكيان عبر العالم، وبهذا أصبحت مجبرة على إطلاق مفاوضات جديدة وبصفة انفرادية والتوصل لاتفاقيات تجارية جديدة من شأنها طمأنة شركائها السابقين.

وللتقليل من تداعيات تراجع تنافسية السلع البريطانية في السوق الأوربية من المرجح سعي بريطانيا إلى إبرام اتفاقيات تجارية مع الأقطاب الكبرى عبر العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك لتفادي الأثر السلبي لتباطؤ المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوربي[2]، وفرضت الوضعية الدولية الجديدة مزيدا من الضغوطات الاقتصادية والتجارية تحت وطأة الحرب التجارية بين أكبر عملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتوترات الأمنية الإقليمية نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا وتصاعد الصراع بين التحالف الغربي وروسيا وانعكاساتها المباشرة على الأداء الاقتصادي الناتج عن التعديلات الجيوسياسية، إضافة إلى تقلبات أسعار الطاقة

[1] إيمان تمرابط: **رهانات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10 (جانفي 2017)، ص ص 436-447.

[2] محمد ذكي حسن، المرجع السابق، ص 27.

والمواد الأولية والسلع الغذائية في الأسواق الدولية وما ترتب عنها من زيادة في معدلات التضخم، كل ذلك سوف يعجل لا محالة الدخول في تحالفات أمنية وتجارية تضمن مصالح أطرافها ضد التهديدات المحتملة.

تملك المملكة المتحدة منافذ كثيرة لتعويض خسائرها المحتملة مع الشركاء الأوربيين، ومن بين اهم هذه المنافذ دول "**الكومنوولث**"، والتي تتمتع بعلاقات استثنائية معها تاريخية سياسية وتجارية، قبل البريكسيت كانت قيمة صادرات هذه الدول لبريطانيا تفوق 116 مليار دولار امريكي وتوجد اليوم في أحسن رواق لتعزيز مبادلاتها التجارية مع بريطانيا كما تشكل بديلا محتملا لتسويق السلع البريطانية مستقبلا[1].

وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية سوقا واعدة أمام المتعاملين البريطانيين في علاقة ثنائية متميزة، ففي عام 2020 ، كانت المملكة المتحدة سابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5٪ من إجمالي التجارة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة تمثل نسبة تتخطى الخمس من إجمالي تجارة المملكة المتحدة الخارجية كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم (22): توزيع التجارة الخارجية للمملكة المتحدة والو.م.أ سنة 2020 (نسبة مئوية) مع الشركاء.

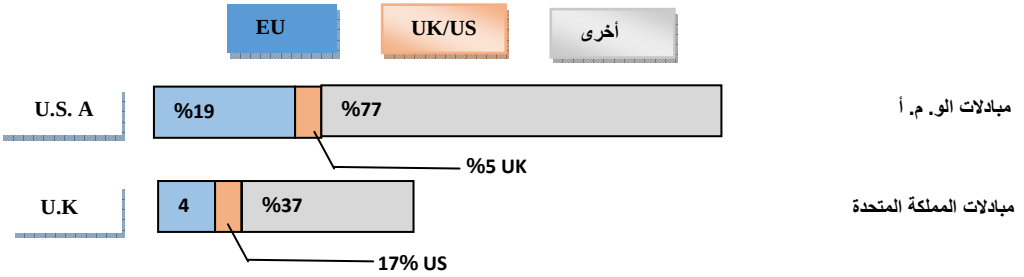

Source :U.S.-UK Trade Relations, https://crsreports.congress.gov

وفقًا لمكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي (BEA)، في عام 2021 كان إجمالي تجارة السلع الأمريكية مع المملكة المتحدة 118 مليار دولار (61 مليار دولار من الصادرات ، و 56 مليار دولارًا من الواردات) متجاوزة أرقام سنة 2020 بإجمالي 109 مليار دولار ، مع 58 مليار دولار من الصادرات و50 مليار دولار من الواردات.

فتح البريكسيت الباب أمام إمكانية إبرام اتفاقية للتجارة الحر بين الو.م.أ وبريطانيا حيث أعطت القيادة الجديدة في إدارة "بايدن" الضوء الأخضر لإعادة بعث المفاوضات المتعثرة عهد سلفه "ترامب"، هذه الاتفاقية تعتبرها الإدارة البريطانية ضرورة ملحة لتعويض آثار البريكسيت التجارية مع الشركاء الأوربيين في المرحلة القادمة، ويقف كثير من المحللين متفائلين أمام هذا المشروع بالنظر لنتائجه المتوقعة على الجانبين.

[1] Christopher Stevens : **After Brexit: A Guide and Roadmap for the Commonwealth**, Issue 174(2021), The commonwealth rade hot topic. P 3.

خلاصة الفصل:

بعد انضمام دام 47 عاما بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي من 1 جانفي 1973م إلى 31 جانفي 2020، تم انفصال بريطانيا رسميا عن الاتحاد الأوروبي، إذ دخلت مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي مرحلة البريكسيت، فبريطانيا كانت تعدّ إحدى الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، وقد حصلت على امتيازات كثيرة منه.

ففي المجال التجاري تميّزت السلع البريطانية بسهولة تنقلها ضمن دول الاتحاد الأوروبي، وتميزت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الانفصال بحالة عدم الارتياح المتبادل القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والدول الأوروبية، وخصوصا مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد ألمانيا وفرنسا، إذ لم تكن بريطانيا متحمسة يوما لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وكان لهذا الانفصال أثار اقتصادية على الطرفان البريطانني والأوروبي على حد سواء.

خاتمـــة

خاتمة:

يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والطي وثّق بتاريخ 31 جانفي 2020، أول خسارة في تاريخ الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاما.

لقد قضت المملكة المتحدة عدة سنوات تفاوض حول شروط انفصالها من الاتحاد الأوروبي، إلاّ أمها بقيت خاضعة لقانونه ومحكمة العدل الأوروبية حتى انتهاء المرحلة الانتقالية، ولقد أحدث الاستفتاء البريطاني حول الخروج من الاتحاد الأوروبي تحديا كبيرا بالنسبة لمسيرته فبالرغم من أن بريطانيا تعد احد ركائز الاتحاد الأوروبي، ومن القوى المؤثرة داخله إلاّ أن ذلك لم يكن كافيا لبقائها فيه ولذلك ستتأثر بريطانيا من هذا الخروج بالتوازي مع تأثر الاتحاد الأوروبي أيضا، وهو الأمر الذي سيكون له تداعياته المستقبلية على العلاقة بينهما وذلك بعد أن تضع مفاوضات الخروج نتائجها إما عن طريق بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو التفاوض على اتفاقيات تجارية على شكل إقطاعي أو إبرام اتفاقية تجارة حرة دون تنقل المواطنين البريطانيين بحرية.

لاشك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيضع هذا الأخير أمام علاقة جديدة مع حلفائه أم المتربصين به فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر حليف استراتيجي للإتحاد الأوروبي وبلا شك فخروج بريطانيا سيلقي بضلاله على العلاقة خصوصا إذا علمنا بالعلاقة الإستراتيجية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى كانت بريطانيا تمثل حضورا أمريكيا داخل الاتحاد الأوروبي، على صعيد آخر فالعلاقة مع روسيا التي شهدت في بدايتها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وذلك عن طريق المساعدات الأوروبية لها وبعد خروج بريطانيا فإن روسيا ستعمل على زيادة نفوذها في أوروبا.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو بمثابة تحدي جديد وقوي للمشروع الأوروبي وهو ما سيفتح بابا واسعا أمام إمكانية لتجريب هذه الخطوة في بلدان أخرى داخل الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا وليس آخرا يبقى الاتحاد الأوروبي تجربة فريدة من نوعها تطورت على مر نصف قرن من الزمن حقق خلالها مجموعة من الانجازات في المجال الاقتصادي بالأخص، ورغم مشكلة خروج بريطانيا فإن ذلك لا يعني زواله رغم المخاطر التي أفرزها الخروج.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات كما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: تلعب بريطانيا دورا هاما في التكامل الاقتصادي الأوروبي سواء من الجاني الاقتصادي أو السياسي.

بريطانيا تشكل ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، ويساهم السوق الاقتصادي بلندن بشكل فعال في ربط السوق الأوروبية، حيث أن 41% من المعاملات المالية الاقتصادية الدولية تمر عبر لندن، ولها سلطة القرار السياسي سواء على المستوى الأوروبي أو العالمي إذ تعتبر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، إذا الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية: بالنظر إلى عدم التوازن بين دول الاتحاد من حيث التقدم فإنه سيكون من الصعب تعويض دور المملكة في ميزانية الإتحاد والعبء الذي سيخلفه البريكسيت سيكون أقصى على المساهمين الصافيين.
ليس من الهين على الدول 27 للاتحاد الأوروبي أن تعوض الفجوة المالية للبريكسيت والمقدرة بـ 10 مليار أورو سنويا، لأن أغلب الدول المنضمة حديثا تعاني من صعوبات كبيرة، وتخضع إلى عمليات إعادة التأهيل وتحتاج أكثر إلي مساعدة الدول الأكثر تقدما في الاتحاد، وهذا من شأنه أن يحدث سيناريو انسحاب آخر لأن الدول المتقدمة و شعوبها لن تقبل أن تحمل على عاتقها مشاكل الدول الأعضاء، أذا الفرضية الثانية صحيحة.

2-النتائج العامة للدراسة :

- ✓ أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أقوى وأفضل التكملات الاقتصادية في العالم، وذلك لما حققه من تطور وتقدم في مختلف المجالات، ويعود هذا النجاح إلى وجود رغبة أوروبية في التعاون والتكتل ووجود دول محورية تقود هذا التكامل.
- ✓ المملكة المتحدة من أكبر المساهمين الصافيين في ميزانية الاتحاد والتي تعتبر من أهم أداة للسياسة المالية لتحقيق الأهداف، فخروجها يعتبر ضربة قوية للاتحاد الأوروبي.
- ✓ ان إستفتاء البريكسيت ونتيجته لم يظهرا من العدم. ولم يكونا حديثي الولادة فبريطانيا لم تشارك الاوروبين مند البداية حلم اوروبا الموحدة، وهذا واضح من مطالبتها بخضم على مساهمتها، اجراء استفتاء حول العضوية بعد سنتين من الانضمام وعدم انضمامها لمنطقة اليورو ورفض اعتمادها لليورو.
- ✓ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو بمثابة تحدي جديد وقوي للمشروع الأوروبي وهو ما سيفتح الباب الواسع أمام إمكانية تجريب هذه الخطوة في بلدان لأخرى.
- ✓ أزمة البريكسيت تخلق تداعيات كبيرة على الاتحاد الأوروبي وبالتالي تراجع دوره ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية.
- ✓ استمرارية توسع الاتحاد الأوروبي ليضم دولا أخرى خاصة الدول الشرقية التي تعتبر ضعيفة اقتصاديا، وهذا ما يمثل عبئا على الاتحاد الأوروبي خاصة الدول الكبرى كألمانيا و فرنسا التي تعتبر الممول الأكبر للاتحاد.

3- التوصيات والاقتراحات:

بالنظر إلى ملخص النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن أن نضع بعض التوصيات والاقتراحات:

- ✓ ضرورة زيادة اعتماد صيغ مشروعات مشتركة جديدة كأداة لتوثيق العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي
- ✓ ضرورة الاعتماد على صيغ مشروعات مشتركة جديدة كأداة لتوثيق العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي.
- ✓ توسيع التعاون بين بريطانيا والدول الأوروبية بإقامة مشروعات مشتركة.
- ✓ تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمي.

- ✓ يجب على الاتحاد الأوروبي أن يصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة، يبقي على علاقة مستقبلية بينهما، وذلك من آثار البريكسيت على الميزانية ولو قليلا، كما سيكون ذلك من مصالح المملكة أيضا كون الإتحاد الأوروبي مهم لها أيضا بسبب ضخامة سوقه.

4-آفاق الدراسة:

هذه الدراسة حديثة وهذا يجعلها في تطور مستمر يفتح الطريق في المستقبل إلى دراسات أخرى تتعمق أكثر حيث يمكن دراسته:

- ✓ كيف سيواجه الاتحاد الأوروبي الأزمات الاقتصادية بعد خروج إحدى أهم المساهمين فيه.
- ✓ مستقبل الاقتصاد البريطاني بعد البريكسيت.
- ✓ شكل العلاقة المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا.

قائمة المـــراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

1- إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2014.

2- حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.

3- حسين عمر ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ، مصر ،1997

4- رمزي سمير ، التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكسيت ، مركز البديل للتخطيط والدراسات ، بيروت ، 2014.

5- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى لكويز) الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002.

6- على عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي (نظرات وسياسات) ، دار المسيرة ،ط1.

- **الرسائل الجامعية**

1- بن عزوز محمد ، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ،2015.

2- بوساوي مسعود ، عيش سمية ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على حركة التجارة الدولية ، دراسة حالة(الاتحاد الأوروبي 2001-2018)،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ،2019.

3- جعيجع اسماعيل ،أزمة الاندماج الاوروبي بين الطموحات الجماعية والمصالح القويمة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2019.

4- خرفي أسماء ، إشكالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)،2019.

5- راضية حر ، ساجية حافد ، مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد البريكسيت ، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ،2017.

6- عبد الكريم بوحميدة ، الاتحاد الأوروبي وتداعياته الإقليمية والدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2011.

7- محمد أحمد أيوب عطا الله ، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2017.

8- مسيود عبد الله، مستقبل التكامل الإقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السياسية والبريكسيت–دراسة قياسية–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة08ماي1945،قالمة، الجزائر ،2019.

- **المجلات والدوريات**

1- ابرادشة فريد ، الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار و مخاوف التفكك ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،العدد12.

2- إيمان تمرابط ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية، مقاربة واقعية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، المجلد 9، العدد1، مارس2018.

3- إيمان تمرابط، رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد العاشر ، 2017.

4- بخاري لحلو، عجنق كلثوم، عابد فاطمة، انعكاسات البريكسيت على موازنة الاتحاد الأوروبي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجيات، الجزائر.

5- توفيق بوستي ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : قراءة في الأسباب والتداعيات، مجلة الناقد، للدراسة السياسية، جامعة8ماي 1945 ، قالمة(الجزائر)، العدد2، 2021.

6- د.أحمد خميس، د.محمد الطيار، بريطانيا والبريكسيت الخشن(تداعيات المستقبل)، مدرسة العلوم السياسية، جامعة حلوان ،2021.

7- دهينة مجدولين ، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي brexit رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية البريطانية –الأوروبية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد2020،3.

8- رتيبة برد، صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي : دراسة الأطر الهيكلية والمؤسساتية ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، أكتوبر 2021.

9- رحال فاطمة ، كرامة مروة ، مستقبل العلاقات التجارية الأوروبية البريطانية بعد البريكسيت، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد2، نوفمبر 2021.

10- صباح رمضان ياسين ، مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العراق ، مارس 2016.

11- عبد الحكيم ذهبي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : بين الاسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مخبر البحث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، العدد2، سبتمبر 2020.

12- قاسمية جمال ، العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي(انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد15، جامعة البليدة 2، الجزائر.

13- ليلى لولاشي ، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، المجلة الجزائر للأمن الانساني، المجلد 6، العدد2، جولية 2022.

14- محمد أيوب عطاالله ،تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مركز الامارات للسایاسات ، 2016.

15- محمد ذكي حسن ، التداعيات الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مجلة روح القوانين ، العدد89، ، جانفي 2020.

•المواقع الالكترونية:

1- نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة، على الموقع: https://www.clicdata.com/en/indicator/united Kingdon/Labour-productivity-growth.

قائمة المصادر بالغة الأجنبية:

- **الكتب**

1- Bachtler John, Carlos Mendez ,Brexit,cohesion ponicy and regional develipment in the UK , European resuarch center, 2017, london.

- **المجلات والدوريات:**

1- Anand Menon & al : **Brexit and beyond**, UK in a Changing (2021).

2- Briefing paper, end of brexit transition: key changes and preparations, House of commons library, 2020.

3- Busse, M, Gros, D, solvo, M, D, Pelkmans, J, An Assessment of the Economic Impact of Brexit on the EV 27, policy depantment A : Economic and scientific policy, 2017, p p 15-16.
4- By Anderw powell , brigid francais devine , Harriet chark, Uk labow market statistics , house of commons library , number 9366 , 2022.
5- Christopher Stevens : **After Brexit: A Guide and Roadmap for the Commonwealth**, Issue 174(2021), The commonwealth rade hot topic.

6- Commission européenne : Accord de commerce et de coopération entre l'UE et le Royaume Uni, une relation nouvelle et de grand changement (2020), Office des publications de l'Union Européenne, P 1.
7- Darina SAXUNOVA, Corlise Liesl LE ROUX, Manuel OSTER (2022), **Financial and Economic Impact of Brexit and COVID-19 in the United Kingdom**, IBIMA Business Review, Vol. 2022 (2022), Article ID 834462, DOI: 10.5171/2022.834462
8- David Bailey, Ivan Rahic : **Manufacturing after Brexit, UK in achangig Europe,** January 2022, P 14.

9- Directorate General For Internal Policies (Europeen parliament) : Brexit and the European Union, General Institutional and Legal Considerations .
10- Diroctorategeneral for internal policies (european parliament) Brexit and the european union General institutional ans legal consideratoins.
11- Federico Fabbrini : **Brexit and the Future of the European Union: The Case for Constitutional Reforms**, Oxford Scholarship Online (January 2021). DOI: 10.1093/oso/9780198871262.001.0001
12- House of Commons Library, Statistics on UK-EU trade, Library Note 7851, 10 November 2020
13- Ilaria Fusacchia, Luca Salvatici, L. Alan Winters : **The consequences of the Trade and Cooperation Agreement for the UK's international trade,** Oxford Review of Economic Policy, Volume 38, Number 1, 2022, pp. 27–49
14- Irwin.G , 2015 , BREXIT THE IMPACT ON THE Uk and the EU ? global counsel .
15- Jannike Wachowiak & Fabian Zuleeg (2022) : **Brexit and the Trade and Cooperation Agreement: Implications for Internal and External EU Differentiation**, The International Spectator, 57:1, 142-159, DOI: 10.1080/03932729.2022.2030604
16- Jonathan Portes : **Immigration and the UK economy after Brexit**, Oxford Review of Economic Policy, Volume 38, Number 1, 2022, pp. 82–96.
17- Jonathan wadsworth , swati dhingra , gianmrco ottaviono and john van reenen , brexit and the impact of immigration on the Uk , paper brexit n 05 , center of economic performance , the london school.
18- Mathew ward, Economy in march 2021 : post-Brexit trade data and consvner confidence, House of commons library, 26 March 2021, p 10.
19- Matthew Ward**, Statistics on UK-EU trade, house of Commons Library Briefing**, number 7851, 16 December 2019,
20- Nicolas-jean brehon, the budgetary impact of the brexit in the European union , fondation robert schuman , european issues , 2017.
21- Office for National Statistics : The impacts of EU exit and coronavirus (COVID-19) on UK trade in services: July 2021.

22- Philip brien, Mathew ward , economic imdicators , march 2022 ; house of commous libray, number 09040,2022.

23- Shawn Donnelly (2022): **Post-Brexit financial services in the EU,** Journal of European Public Policy, DOI: 10.1080/13501763.2022.2061579

24- Shawn Donnelly (2022): **Post-Brexit financial services in the EU,** Journal of European Public Policy.

- **المواقع الالكترونية:**

1- ons.gov.uk/economy/grossdometicproduct gdp/bulletims/gdpmonthlyestimatevk/janvary2022 .

2- myaccounting course.com/accounting-dictionary/hovsing-morket. https://doi.org/10.1093/oxrep/grab045

3- http://foreignpolicy.com/2021/03/01/london-finance-brexit-loss-firms-leaving/

4- Bryce D. Stewart, Chris Williams, Richard Barnes, Suzannah F. Walmsley, Griffin Carpenter : The Brexit deal and UK fisheries—has reality matched the rhetoric? Maritime Studies (2022) 21:1–17. https://doi.org/10.1007/s40152-022-00259-0

5- https : //trdirgeconomics.com/united-kingdon/unployement-rate.

6- https://www:ons.gov.uk/businessindvstryandtrade.

7- Toute leurope.eu/fonctionnement.de-l-ve/brexit-tous-les evenements depuis le referendum.

8- https : //trdirgeconomics.com/united-kingdon/unployement-rate.

9- http://foreignpolicy.com/2021/03/01/london-finance-brexit-loss-firms-leaving/.

10- http:// https://www.etias.us/will-brexit-affect-tourism/

11- https://www.chatamhouse.org/2020/11/china-and-brexit-drive-uks-tilt-indo-pacific

12- https://www.politico.eu/article/uk-loses-space-data-center-to-spain-amid-post-brexit-security-concerns/

الملخص

يشكل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضربة قوية لفكرة الإندماج والتوحد التي قام عليها ، وأثار حالة من عدم الاستقرار في الأوساط المالية والاقتصادية سواء الأوروبية أو العالمية ، إذ تعتبر بريطانيا ثاني أقوى اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس أقوى اقتصاد في العالم ، في هذا السياق تطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب التي أدت بالبريطانيين إلى التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي ،وما مدى تأثير ذلك على الطرفين سواءا البريطاني أو الأوروبي وهذا ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة المتضمنة البحث في أسباب هذا الانسحاب وتداعياته على المملكة المتحدة وعلى دول الاتحاد الأوروبي

– الكلمات المفتاحية:

الاتحاد الأوروبي ، بريطانيا ، بريكسيت ، الآثار الاقتصادية

Abstract

Britain’s withdrawal from the European union consdered a majer blow to the idea of integration and unification on which it is based , and it raised a wave of in the financial and economic circles, whether European or global , so Britain is concired the second economic power , and the fifth in the world. In this context, many questions arise about the reasons that led the british to vote to whether wal from the european union .

And the extent it’s impact on the two sides , whether british or European. This what was discussed in this study , which includes researching the reasons for this withdrawal and its consequences for united kingdom and the European union .